



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

تقييم برنامج تمويل المشاريع الذي تنفذه دائرة شؤون اللاجئين ودوره في
تحسين ظروف المعيشة في مخيمات الضفة الغربية-حالة دراسية

(مخيمات عسكر والجلزون)

ياسر توفيق محمد أبو كشك

رسالة ماجستير

القدس-فلسطين

1438هـ/2017م

تقييم برنامج تمويل المشاريع الذي تنفذه دائرة شؤون اللاجئين ودوره في
تحسين ظروف المعيشة في مخيمات الضفة الغربية-حالة دراسية

(مخيمات عسكر والجلزون)

إعداد:

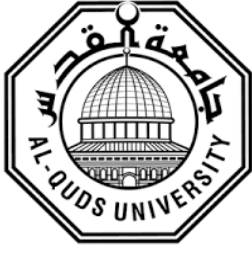
ياسر توفيق محمد أبو كشك

فلسطين-جامعة القدس المفتوحة-بكالوريوس أنظمة معلومات حاسوبية

المشرف: د. منصور غرابة

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
التنمية المستدامة-مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

1438 هـ / 2017 م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج بناء المؤسسات والتنمية البشرية

إجازة الرسالة

تقييم برنامج تمويل المشاريع الذي تنفذه دائرة شؤون اللاجئين ودوره في تحسين ظروف المعيشة
في مخيمات الضفة الغربية-حالة دراسية

(مخيمات عسكر والجلزون)

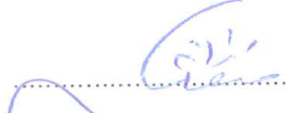


اسم الطالب: ياسر توفيق محمد ابو كشك

الرقم الجامعي: 21511107

المشرف: الدكتور منصور غرابية

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2017/7/14 م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة اسماؤهم

وتواقيعهم:

التوقيع: 
التوقيع: 
التوقيع: 

1. رئيس لجنة المناقشة: الدكتور منصور غرابية

2. ممتحن داخلي: الدكتور عبد الوهاب الصباغ

3. ممتحن خارجي: الدكتور سائد جاسر

القدس - فلسطين

2017/هـ1438م

الإهداء:

إلى كل العاملين بصمت لأجل غد أفضل لأطفال فلسطين

إقرار

أقر أنا معد هذه الرسالة أنني أقدمها لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير في بناء المؤسسات والتنمية المستدامة، وهي نتيجة بحث قمت به، واستعنت بالعديد من المراجع، ووثقت ذلك حسب أصول البحث العلمي، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لأية جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:.....

ياسر توفيق محمد أبو كشك

التاريخ: 2017/7/14 م

شكر وتقدير:

لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والعرفان لكل من وقف معي في دراستي وتقديمي لهذا العمل المتواضع بدءاً من جامعة القدس، وإدارتها؛ التي أتاحت لي هذه الفرصة لإكمال دراستي العليا، موفرة كل الإمكانيات، من طواقم ذات كفاءة عالية، وبرامج دراسية ملائمة ضمن خطط علمية واضحة، ومنهج يعتمد أصول البحث العلمي المتقدم.

كل الشكر والتقدير للدكتور منصور غرابية، المشرف على رسالتي؛ لتعاونه، وصبره، وتقديم خبرته.

إلى الدكتور عبد الوهاب الصباغ الذي لم يبخل علي بتوجيهاته وخبراته.

إلى الدكتور عزمي الأطرش واستعداده التام لبذل كل جهد وتقديم كل خبرة ومعرفة.

إلى الهيئة التدريسية في البرنامج لتفانيها في تقديم الأفضل.

الى السادة المحكمين للاستبانة الذين استعنت بتوجيهاتهم وخبراتهم.

إلى الدكتور عبد الكريم أيوب لمساعدته في تحليل نتائج الاستبانة وبذل جهده خبرته الواسعة في هذا المجال.

إلى المدقق اللغوي الأخ نصر الدين أبو كشك.

إلى رؤساء اللجان وأعضاء الهيئات العامة في المخيمات الذين استجابوا إلى تعبئة الاستمارات المتعلقة بالدراسة.

إلى كل من قدم وساهم معي في إخراج هذه الدراسة إلى حيز الوجود.

لهم مني جميعاً كل محبة واحترام.

ولله الحمد من قبل ومن بعد

المصطلحات والتعريفات:

البرنامج: يعرف (المعيوف) البرنامج بأنه مجموعة متعددة من المهام والإجراءات المطولة، يتحقق من خلالها التوازن في عملية التنسيق فيما بينها، ويتم انجازها ضمن تسلسل دقيق ومرتبض ضمن إطار زمني، (المعيوف، 2008)، في حين اعتبر (البطحي)، البرنامج بأنه مجموعة من المشاريع لها علاقة ببعضها البعض، حيث يتولد منفعة من خلال إدارتها بشكل مشترك، ضمن برنامج واحد، (البطحي، 2015)، بينما (صندوق التنمية اليمني) يعرف البرنامج بأنه عبارة عن مجموعة من المشاريع المبنية ضمن خطة واضحة المعالم ومشاركة مع بعضها البعض من حيث المضمون والمكان والتنظيم، وقد ترتبط قطاعيا أو إقليميا عن طريق جهة واحدة تتبناها، (دليل إدارة المشاريع، 2011). وعليه نجد أن البرنامج يتشكل من مجموعة من المشاريع المتناسقة، تؤدي إلى تحقيق هدف استراتيجي محدد.

المشروع: اعتبر (البطحي) المشروع بأنه مجهود محدد ببداية ونهاية للحصول على نتيجة أو منتج، بحيث لا تتطابق نتائج أي مشروع مع مشروع آخر ولكنها قد تتشابه، (البطحي، 2105). بينما يعتبر (رستم) المشروع بأنه المساعي المؤقتة التي يقام بها لإنشاء منتج أو خدمة فريدة، (رستم، 2006). ويعرف صندوق التنمية اليمني المشروع: بأنه عمل مخطط يتضمن مجموعة من الأنشطة تم تصميمها للتوصل إلى نتائج محددة في حدود موازنة معينة، وإطار زمني محدد، (دليل إدارة المشاريع، 2011). وعليه نجد أن المشروع بشكل عام عبارة عن مجموعة من الأنشطة المتناسقة، تؤدي إلى تحقيق هدف معين بفترة زمنية محددة، وبكلفة محددة، ضمن محددات ومخاطر معينة.

دائرة شؤون اللاجئين: هي إحدى الدوائر المركزية في منظمة التحرير الفلسطينية، تم إقرار تشكيلها عام (1987)، في الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر، لمتابعة قضية اللاجئين الفلسطينيين ورعاية مصالحهم وللدفاع عن حقوقهم في جميع أماكن تواجدهم، (قرار رقم (66) مادة (18) البند (و))، (النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، 1987).

الأثر: حسب (جايا) هو الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والصحية والثقافية وغيرها التي تنتج عن نشاط أو مشروع أو برنامج تلمس آثارها في المجتمع، وتترك بصمة واضحة كنتيجة لهذا الفعل (جايا، 2004). وتعرفه (الوكالة الأمريكية للتنمية) بأنه ما يلزمه المجتمع على المدى الطويل نتيجة

تنفيذ مشروع معين، (USAID،1998). ويعرفه (برنامج الأمم المتحدة للبيئة،2006) بأنه التأثيرات على الإنسان التي تنتج عن المشروعات والتي تحدث عملية تغيير اجتماعي. وبشكل عام يعتبر الأثر بأنه التغيير والاختلاف الناجم عن نشاط معين، بحيث يكون هناك تغيير واضح ملموس قبل بدء الحدث وبعد انجازه، وقد يكون هذا التغيير أو الاختلاف ايجابياً أو سلبياً.

مستوى المعيشة: وهو تعبير يستخدم ليدل على المستوى الاقتصادي للفرد أو الأسرة أو المجتمع، ويمكن قياسه من خلال قيمة السلع والخدمات التي ينتجها أو يستهلكها الفرد أو الأسرة أو المجتمع خلال فترة زمنية محددة، وتقاس عادة بشكل سنوي، وحسب (د.قذري جميل) فيشير إلى مستوى المعيشة باعتباره مؤشراً نوعياً يعتمد على مؤشرين كميين، وهما: مؤشر الأسعار، ومؤشر الأجور، (جميل،2007). وحسب (برنامج الأمم المتحدة للتنمية) فان مؤشر مستوى المعيشة يعبر بشكل أساسي عن مؤشر التنمية البشرية التي تستند إلى عناصر متوسط العمر المحتمل، ودرجة تعليم السكان، وحصص الفرد من الدخل المحلي، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،1990). فالمستوى المعيشي لا يتضمن فقط ملكية السلع الاستهلاكية، وإنما يتضمن الجوانب المعيشية الأخرى المتعلقة بالصحة والتعليم والبيئة والبنية التحتية المقدمة من الحكومة، ويرى (عكيلة،2013) أن مستوى المعيشة هو كل ما يتمتع به الفرد من ملابس ومأكل ومسكن ويتحدد كل ذلك بمستوى الدخل والبيئة المحيطة وطبقة الفرد الاجتماعية، ويشير إلى أن مؤشرات قياس مستوى المعيشة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ تتمثل بمؤشرات الدخل، ونسبة التعليم، والمستوى الصحي، ومعدل الدخل.

ويتضح من كل ما سبق أن مستوى المعيشة يعبر عن المستوى الاقتصادي والثقافي والصحي والتعليمي والاجتماعي الذي يعيشه الفرد أو الأسرة أو المجتمع، ويتعلق كذلك بتوافر السلع والخدمات، ونوعيتها والقدرة على الحصول عليها، بما في ذلك الظروف البيئية المحيطة، من خدمات عامة وبنية تحتية.

ظروف المعيشة: (حسب وكالة الغوث الدولية) فانه لا يمكن فصل مستويات المعيشة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية عن الظروف المعيشية للاجئين، والتي تعني حسب توصيف (الوكالة الدولية)، نوعية البيئة المادية في المخيم، حيث أن لها تأثيراً مباشراً على نوعية الحياة اليومية، (موقع وكالة الغوث الدولية،2017). وهي تعني توفر السكن اللائق، والمياه، والصرف الصحي، والكهرباء،

والمدارس، والعيادات، ونوعية الطرق الداخلية، وخدمة التخلص من النفايات، وغير ذلك. ومن خلال ما سبق نجد أن الظروف المعيشية تعني الظروف البيئية المحيطة بالإنسان.

المخيمات: المخيم حسب تعريف (وكالة الغوث الدولية) هو "قطعة من الأرض، تكون إما حكومية أو في أغلب الحالات استأجرتها الحكومات المستضيفة من الملاك المحليين - وضعت تحت تصرف الأونروا- كمساعدة للاجئين الفلسطينيين في تسهيل احتياجاتهم الأساسية، ولا يمكن لسكان المخيمات تملك هذه الأراضي، ولكن لهم الحق في الاستفادة منها للسكنى". (موقع وكالة الغوث، 2017).

لجنة الخدمات: هيئة محلية تشرف على شؤون السكان داخل المخيم، وتتابع أوضاعهم وتراعي مصالحهم وتقديم الخدمات لهم، وتنفذ المشاريع الخاصة بالسكان، وحلقة وصل بين السكان ووكالة الغوث، وبين السكان ومؤسسات السلطة، والجهات ذات العلاقة، وتتشكل من خلال هيئة عامة في كل مخيم، ويتم إجراء انتخابات داخل الهيئة العامة لاختيار أعضاء اللجان بناء على النظام الداخلي المعمول به لدى دائرة شؤون اللاجئين. (النظام الانتخابي للجان المخيمات، 2010).

الهيئة العامة: هيئة يتم تشكيلها داخل كل مخيم، تعتبر مرجعية عمل للجان المخيمات، تراقب عمل اللجان من خلال مناقشة التقارير المالية والإدارية وإقرارها، وتنعقد سنويا في اجتماع عادي، ويجري انتخاب اللجان من خلالها كل سنتين، وتتكون من ممثلين عن كافة شرائح وقطاعات المجتمع، متمثلة بكل من: أعضاء اللجان السابقة والحالية، وأعضاء الهيئات العاملة للمؤسسات في المخيمات، واللجان التنظيمية لفصائل العمل الوطني، والأطر الشبابية والنسوية، إضافة إلى الشخصيات الاعتبارية التي حددها النظام، من لجان آباء، ولجان إصلاح، وقيادات مجتمعية وعائلية. (المصدر السابق).

المختصرات:

- البرنامج: برنامج تمويل المشاريع في دائرة شؤون اللاجئين (موضوع الدراسة).
- الأونروا (UNRWA): وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.
- دورا (DORA): دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية.
- م.ت.ف (PLO): منظمة التحرير الفلسطينية.
- USAID: الوكالة الأمريكية للتنمية.
- UNDP: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- جايكا (JICA): الوكالة اليابانية للتعاون الدولي.
- أنيرا (ANEARA): منظمة دولية لتحسين مستوى المعيشة في الشرق الأوسط.
- لجنة المخيم: اللجنة الشعبية لخدمات المخيم.
- الهيئة العامة: الهيئة العامة لمؤتمر لجنة المخيم.
- المتغيرات البحثية: هي المتغيرات المتعلقة بالمستجيب والواردة في الأقسام الخمسة الأولى من أداة الدراسة، وهي: (القسم الأول: البيانات الأولية، والقسم الثاني: خاص بالمخيم، والقسم الثالث: نشاطات مؤسسية، والقسم الرابع: خاص بالبرنامج موضوع الدراسة، والقسم الخامس: أسئلة خاصة بظروف المعيشة).

المخلص

هدفت الدراسة إلى تقييم برنامج تمويل المشاريع الذي تنفذه دائرة شؤون اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية، حالة دراسية (مخيمات عسكر والجلزون)، ودوره في تحسين ظروف المعيشة فيها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي حيث صمم استبانة خصيصا لجمع البيانات اعتمادا على المعايير الدولية لتقييم المشاريع وهي: معيار الارتباط (الملاءمة)، معيار الكفاءة، معيار الفاعلية، معيار الأثر، معيار الاستدامة، وتم أخذ عينة عنقودية عشوائية من أعضاء الهيئات العامة للجان المخيمات في مخيمات عسكر والجلزون، الذين يمثلون المؤسسات المحلية في المخيم، كحالة دراسية، وتم اعتماد أسماء ممثلي المؤسسات في الهيئة العامة، وإعطاء رقم لكل عضو، واختيار رقم من كل (3) أرقام بشكل تسلسلي، (رقم 2 ثم 5 ثم 8)، وهكذا، لضمان تمثيل كافة القطاعات من كافة المؤسسات، وكان عدد أعضاء ممثلي المؤسسات في مجتمع الدراسة (207) أشخاص، وعدد أفراد العينة يشكلون (30%)، أي (69) شخصاً، إضافة لتوزيع الاستبانة على جميع رؤساء اللجان الشعبية للخدمات في مخيمات الضفة الغربية، (24) رئيس لجنة شعبية للخدمات، لعمل مقارنة بين البيانات الوصفية التي تم جمعها من الحالة الدراسية، والبيانات الوصفية التي تم جمعها من رؤساء اللجان في المخيمات الأخرى خارج الحالة الدراسية.

وتمثلت نتائج تقييم المشاريع اعتمادا على معيار الارتباط (الملاءمة) بنسبة (65%)، وهو يعبر عن مدى ملائمة وارتباط نتائج مشاريع البرنامج باحتياجات وأولويات الفئات المستهدفة، ومعيار الكفاءة بنسبة (64%)، وهو يقيس حسن استخدام الموارد البشرية والمالية والمادية والعمليات والتكنولوجيا والوقت في تحقيق النتائج المطلوبة، ومعيار الفاعلية بنسبة (63%)، ويقيس مدى تحقيق مشاريع البرنامج لما هو مخطط لها من مخرجات وأهداف ونتائج، ومعيار الأثر بنسبة (62%)، وهو يقيس مدى تحقيق الهدف العام لبرنامج تمويل المشاريع والمؤسسة على مستوى المستفيدين المباشرين والمجتمع بشكل عام على المدى البعيد، ومعيار الاستدامة بنسبة (63%)، يقيس مدى استمرارية وديمومة مشاريع البرنامج بعد تنفيذها ضمن بعدين، بعد الاستدامة للمؤسسة صاحبة المشروع، وبعد استمرار المشروع في تغطية نفقاته التشغيلية، وكان المعدل الكلي لمعايير التقييم الخمسة بنسبة (63%)، ورغم كون النتائج متواضعة إلا أنها تعتبر مقبولة بشكل عام، أما فيما يتعلق بالفقرات

الخاصة بظروف المعيشة كان متوسط النتائج بنسبة (75%)، ويعبر عن دور برنامج تمويل المشاريع الذي تنفذه دائرة شؤون اللاجئين في تحسين ظروف المعيشة في مخيمات الضفة الغربية.

وكان من النتائج التي توصل لها الباحث: أن حجم التمويل لبرنامج المشاريع لا يغطي الاحتياجات المتزايدة للسكان، وفي حال زيادة حجم التمويل، يعزز ذلك من دور اللجان الشعبية للمخيمات في زيادة القدرة على تلبية احتياجاتهم؛ ويرفع مستوى الثقة بينها وبين المستفيدين، وكما أبرزت الدراسة نقصاً في وضوح أهداف برنامج المشاريع للمستفيدين، وضعفاً في ثقة الشركاء (ممثلي المؤسسات العاملة في المخيمات)، باللجان الشعبية للخدمات من جهة، ودائرة شؤون اللاجئين من جهة اخرى، والحاجة لتعزيز مفهوم العدالة الاجتماعية في اختيار المشاريع وتنفيذها؛ لأجل انعكاس الفائدة المتحققة منها على الجميع، كما أشارت النتائج لغياب نظام الرقابة والمتابعة للمشاريع المنفذة ضمن برنامج تمويل المشاريع، وعدم توفر خطط واضحة تحدد من خلالها اللجان الشعبية للخدمات أولويات المشاريع للسكان والشركاء، كما تعاني المؤسسات العاملة في المخيمات من عدم توفر مصادر تمويل ثابتة لتغطية مصاريفها التشغيلية وأنشطتها وبرامجها، إضافة إلى عدم وجود نظام تقييم معتمد للمشاريع المنفذة من خلال برنامج تمويل المشاريع، قبل أو خلال أو بعد التنفيذ، وأظهرت النتائج تأثيراً محدوداً لبرنامج تمويل المشاريع في تحسين مستوى وظروف المعيشة في المخيمات.

وخلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات أهمها: ضرورة إشراك المجتمع المحلي بكافة فئاته وشرائحه داخل المخيمات في تحديد الاحتياجات، ووضع الأولويات، وهذا يتطلب عقد اجتماعات دورية للهيئات العامة في المخيمات، بمشاركة رؤساء وأعضاء اللجان الشعبية للخدمات، والحاجة الماسة لوضع نظام رقابة واضح وفعال بمشاركة المستفيدين والشركاء، وزيادة موازنة برنامج تمويل المشاريع الذي تنفذه دائرة شؤون اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية، وإيجاد بيئة ملائمة لجذب المزيد من المانحين لتنفيذ مشاريع ضرورية في المخيمات الفلسطينية، وعمل تقييم دوري سنوي لبرنامج تمويل المشاريع. ولتحقيق أقصى فائدة من برنامج تمويل المشاريع؛ يتطلب ذلك التركيز على استخدام الموارد المحلية بشرية ومادية من داخل المخيم، حتى تنعكس الفائدة من المشاريع على سكان المخيم، من عمال وفنيين وأصحاب محلات، مع إيجاد رقابة فاعلة تمنع وجود شبهات فساد في التنفيذ، وتضمن تكافؤ الفرص للمستفيدين والمنفعين.

**Evaluation of Development Project Program which implements by
Department of Refugee Affairs And it's role in livelihood
improvement for refugee camps communities in West Bank
Case Study: Askar and Jalazon refugee camps**

Student name: Yaser Tawfeeq Muhammad Abu Keshek

Dr. Mansour Gharabeh

Abstract

This study aims to evaluate the projects finance program that carried out by The Division of Refugee Affairs at West Bank, study case (Askar and Al-Jalazoon camps), and its contribution to improve the living conditions. The researcher used the descriptive method where a questionnaire for gathering data has been designed according to the international standards of projects evaluation which are: relevance, efficiency, effectiveness, impact, and sustainability. In addition to the living conditions section (availability, access, utilization, quality, awareness), while a cluster random sample was taken from members of the public authorities in camps committee at Askar camps and Jalazoon , who represent local institutions in the camp, as a study case, The number of members of the study population (207) individuals and the number of sample represent (30%), so (69) individuals, in addition to distributing the questionnaire for all of the public committee chiefs at the camps in West Bank, (24) chiefs of a public service committees, to compare between the descriptive data which was gathered from the study case and the ones which was gathered from the committee chiefs in the camps that are outside the study case.

The results of the evaluation process were (65%) depending on the relevance standard, It reflects the appropriateness and relevance of program outcomes to the needs and priorities of the target groups. (64%) efficiency, it measures the good utilization of human and financial resources, material, technology and time to achieve the desired results. (63%) effectiveness, it measures the extent to which program projects achieve planned outputs, objectives and outcomes. (62%) impact, It measures the extent to which the overall objective of the program of project financing and institution is achieved at the level of direct beneficiaries and society in the long term. (63%) sustainability, It measures the sustainability of the projects program after implementation within two dimensions, first the dimension of sustainability within the institution that carry on the project, as well as the continuation of the project to cover its operating expenses. And the overall general average

of the five evaluation standards was (63%), although the results were modest it considered acceptable in general. As for the living conditions the average results were (75 %).

One of the results which has been achieved is that: the amount of projects funding does not meet the growing needs of the population. and in case the amount of funding increased this will reinforce the public committees role by increasing its ability to fulfill the population needs which will in turn increase the trust between them and the beneficiaries. The study also highlighted the shortage of clear objectives of the projects program for beneficiaries, trusting issues between the public committee partners (representatives of institutions operating in the camps) and the (DORA), and the urgent need for social justice on selecting projects and their execution to see their impact on every one of the beneficiaries. Also the results showed that there isn't an enough supervision for the projects that took place within projects finance program and there aren't any clear plans that show the priorities of the partners and people's needs. A lack of financing the working institutions at camps which weaken their ability to take a role, also there isn't any evaluation system for the implemented projects whether before, during or after the execution. The results showed a small role for the projects program to improve the living conditions at camps.

The study concluded some recommendations such as : the necessity of engaging the local society at camps in putting the priorities and the needs, which requires preparing of several meetings for general authorities at camps with the heads, members, representatives participation of the beneficiaries and partners making strategic plans for the execution of projects for each camp, about priorities and needs with the participant of beneficiaries and partners under (DORA) commands, increasing the program of financing project budget that (DORA) carry out at camps of the West Bank based on the study of priorities and needs at the camps, finding favorable conditions to attract more sponsors to carry out the projects in the Palestinian camps, making an evaluation processes for each project before, during and after carrying it out and making sure that everyone has a benefit from these projects in each camp, and making periodical and annual evaluation for the program of financing projects that (DORA) carry out at camps throughout affiliate institutions of the department and the ministry of finance. In addition to assigning neutral study centers and making a comparison of the achieved results. In order to implementing a high benefit of the finance program for the projects it requires focusing on using the material and human resources from the camps so we can see everyone having a benefit within the people in camps whether they were workers or shop owners with an effective supervision that prevent any suspicious of corruption in the execution and guaranteeing an equal chances between the beneficiaries.

الفصل الأول

1. الإطار العام

1.1 المقدمة:

ونحن نقرب من الذكرى السبعين لنكبة شعب فلسطين، وتشردهم وتشتتهم في اصقاع المعمورة، لا يزال مئات الالاف منهم يقعون في مخيمات اللجوء في فلسطين والشتات، تفتقر لادنى مقومات الحياة الكريمة، وتزداد اوضاعهم سوءاً، حيث يدير المجتمع الدولي ظهره لهم، ولمعاناتهم، وتتواصل التقليلات في برامج وكالة الغوث الدولية وتراجع بشكل المستمر، والناجحة عن عدم ايفاء الدول المانحة بالتزاماتها، مما يتسبب في تزايد العجز المالي في موازنة وكالة الغوث الدولية. لقد أولت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة، المخيمات الفلسطينية مزيداً من الاهتمام، واستهدفتها ببرامج خاصة، تنفذ تحت إشراف دائرة شؤون اللاجئين، ومن ضمنها برنامج تمويل المشاريع، الذي من خلاله يتم تنفيذ مشاريع متعددة داخل مخيمات الضفة الغربية تحديداً، وتقوم اللجان الشعبية للخدمات في المخيمات بتنفيذ هذه المشاريع بناء على الاحتياجات والأولويات للسكان، ومن المعروف بأن تقييم المشاريع يتم عادة بناء على طلب المانحين والممولين، لأهداف تخص الممول والمانح. لا يطالب الممول لبرنامج المشاريع "السلطة الفلسطينية" بإجراء تقييم للمشاريع، ولا يقوم بذلك بنفسه، معتمداً على مراجعة وثائق المشروع، وأهميته، وموازنته، وآلية صرفها، والالتزام بالمعايير المعمول بها في وزارة المالية؛ فيما يتعلق بالنزاهة والشفافية، وكون المخيمات تعاني من نقص في العديد من المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية أو الخدماتية أو الصحية أو التعليمية أو الشبابية أو النسوية؛ يترك المجال للجان المخيمات لتحديد احتياجاتها بناء على معرفتها للواقع الذي تعيشه؛ لذا وجد الباحث من المناسب أن يقوم بتقييم برنامج تمويل المشاريع، ومعرفة دوره في تحسين ظروف المعيشة لسكان المخيمات.

يهدف برنامج تمويل المشاريع إلى دعم حقوق اللاجئين، وتمكينهم، والتخفيف من الوضع الحالي الذي تعاني منه المخيمات، من فقر وبطالة، وظروف حياتية صعبة، وظروف بيئية وصحية سيئة، والناجمة في أغلبها عن الاكتظاظ السكاني، ولتحسين ذلك؛ يجب العمل على تحقيق القدرة على الحصول على فرص عمل، وتوفير أماكن ترفيه ومنتفسات، وتحسين البيئة الصحية والتعليمية والسكنية والمعيشية... الخ.

ينفذ برنامج تمويل المشاريع في (24) مخيماً على مستوى الضفة الغربية، منها (19) مخيماً معترفاً بها، و(5) تجمعات غير معترف بها كمخيمات من قبل وكالة الغوث الدولية، تنتوزع على (8) مخيمات في الشمال: (محافظات جنين وطولكرم وطوباس ونابلس)، و(5) مخيمات في الجنوب: (محافظات بيت لحم والخليل)، و(11) مخيماً في الوسط: (محافظات القدس ورام الله وأريحا). دائرة شؤون اللاجئين، 2014).

وقد اعتمد الباحث في دراسته على العديد من المراجع والدراسات والوثائق التي لها علاقة بمادة الدراسة، ابتداءً من وثائق دائرة شؤون اللاجئين، والدراسات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ووكالة الغوث الدولية، والوكالة الأمريكية للتنمية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، ومن أهم الدراسات التي اعتمد عليها الباحث كذلك، دراسة عنان الجيوسي، وهي دراسة تقييمية تتعلق بالمياه والامن الغذائي في قطاع غزة، والصادرة عن معهد الابحاث (ماس)، ودراسة رشاد حماد حول تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية، ودراسة ابو احمد حول تقييم مشروع اغاثة اللاجئين الفلسطينيين الذي نفذه مجلس اتحاد الكنائس العالمي في قطاع غزة، وعلى العديد من المراجع التي اخصت بتقييم المشاريع كتنظيم البرامج والمشاريع العامة للدكتور عباس جواد وتقييم المشروعات لمحمد البنا.

2.1 مشكلة الدراسة:

تهدف المشاريع في المخيمات بشكل أساسي إلى الآتي:

الهدف الاول: تلبية حاجات سكان المخيم الأساسية والتخفيف من معاناتهم. (انعكاس أثر المشروع الإيجابي على الأغلبية العظمى من السكان).

الهدف الثاني: تشغيل الأيدي العاملة خلال تنفيذ المشروع، وتوفير وظائف بعد الانتهاء منه. (مساهمة القوى العاملة من المخيم في المشروع).

على الرغم مما جرت عليه العادة بأن تتم عملية تقييم المشاريع بناء على طلب الممولين، إلا أن برامج دائرة شؤون اللاجئين، ومن ضمنها برنامج تمويل المشاريع موضوع الدراسة، يتم تمويلها من قبل وزارة المالية، والتي تكثفي بمتابعة الشؤون المالية، فيما تتابع دائرة شؤون اللاجئين الإشراف على تنفيذها من خلال اللجان الشعبية للخدمات في المخيمات، وليس من المعتاد إجراء تقييم لهذه البرامج وتحليل دوره، من هنا برزت الحاجة إلى "تقييم برنامج تمويل المشاريع الذي تنفذه دائرة شؤون اللاجئين ودوره في تحسين ظروف المعيشة لسكان المخيمات في الضفة الغربية"، بالاستناد إلى المعرفة والبحث العلمي، بدلا من الأحتكام إلى التقييمات الشخصية.

3.1 مبررات الدراسة: تم اختيار موضوع الدراسة لجملة من الأسباب والدوافع:

- بسبب الأوضاع المعيشية الصعبة للمخيمات، حاجة المخيمات إلى المزيد من الاهتمام بقضاياها ومشاكلها وتسلية الضوء على احتياجاتها.
- الحاجة الى تحليل المشاريع الحكومية المنفذة والتعرف على اثرها، تقييم المشاريع يتم عادة على المشاريع الممولة من الجهات المانحة، لذلك لدينا الرغبة في سحب عملية التقييم على المشاريع الحكومية المنفذة.
- الباحث يعمل في دائرة شؤون اللاجئين، الاهتمام بتطوير الأداء في الدائرة ولجان المخيمات.

4.1 أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة بما يلي:

- يمكن أن يستفاد من الدراسة في بناء إطار نظري لعملية تقييم البرامج والمشاريع قبل وخلال وبعد تنفيذها.
- تهتم هذه الدراسة بإبراز وجهات نظر مؤسسات المخيمات واللاجئين فيما يخص دائرة شؤون اللاجئين وبرامجها.
- يتوقع الباحث أن تسترشد دائرة شؤون اللاجئين بنتائج هذه الدراسة لكشف الفجوات بين الأهداف والنتائج المتوخاة للمشاريع المنفذة، ومعرفة الأسباب لذلك، وكذلك الاطلاع على الاحتياجات ذات الأولوية للسكان في المخيمات والتي ينبغي مراعاتها.

- الإستفادة من التوصيات والإستنتاجات في وضع المسؤولين في دائرة شؤون اللاجئين بصورة أوضح لوضع المشاريع المنفذة لديها.

5.1 أهداف الدراسة:

الهدف العام: تحليل دور برنامج تمويل المشاريع الذي تنفذه دائرة شؤون اللاجئين، ومساهمته في تحسين ظروف المعيشة في مخيمات الضفة الغربية، حالة دراسية (مخيمات عسكر والجلزون).

الأهداف الفرعية: ويندرج تحت هذا الهدف العديد من الأهداف الفرعية تتمثل بما يلي:

1. تحليل درجة ملاءمة ومدى انسجام برنامج تمويل المشاريع مع احتياجات المخيمات.
2. تحليل درجة الكفاءة في تنفيذ مشاريع البرنامج في المخيمات.
3. تحليل درجة الفاعلية في تنفيذ مشاريع البرنامج في المخيمات.
4. تبيان أثر برنامج تمويل المشاريع على مستوى معيشة سكان المخيمات.
5. تبيان فرص استدامة مشاريع البرنامج المنفذة في تقديم المنفعة لسكان المخيمات.

6.1 أسئلة الدراسة:

سؤال الدراسة الرئيسي الأول: ما هي أهمية برنامج تمويل المشاريع الذي تنفذه دائرة شؤون اللاجئين وما هو دوره في تحسين ظروف المعيشة في مخيمات الضفة الغربية؟

أسئلة الدراسة الفرعية الخاصة بالسؤال الأول: للإجابة على السؤال الرئيسي الأول ينبغي الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما مدى ارتباط وملاءمة مشاريع البرنامج لاحتياجات السكان في المخيمات؟
- 2- ما درجة الكفاءة في تنفيذ مشاريع البرنامج في المخيمات؟
- 3- ما درجة فاعلية تنفيذ مشاريع البرنامج في المخيمات؟
- 4- ما هي الآثار المتحققة نتيجة تنفيذ مشاريع البرنامج في المخيمات؟
- 5- ما هي فرص استمرار مشاريع البرنامج المنفذة في تقديم المنفعة لسكان المخيمات؟

السؤال الرئيسي الثاني: ما هي المتغيرات البحثية التي كان لها تأثير على تقييم الهيئات العامة لمشاريع البرنامج؟ (المتغيرات البحثية وهي الواردة في الأقسام الخمسة الأولى من أداة الدراسة).

السؤال الرئيسي الثالث: هل هناك فروقات في إجابات المبحوثين حول تقييم الهيئات العامة وتقييم رؤساء اللجان الشعبية للخدمات لمشاريع البرنامج تعزى لموقع المسؤولية للشخص المستجيب؟

7.1 فرضيات الدراسة: تم بناء فرضيات الدراسة حول برنامج المشاريع بناء على مشكلة الدراسة وأسئلتها، حيث تعد فرضيات الدراسة إجابات للظاهرة المدروسة، وتضع حلولاً متوقعة للمشكلة قيد الدراسة. وتبني هذه الدراسة فرضياتها من خلال الكشف والتحليل لعلاقات التأثير بين المتغيرات المستقلة، المتمثلة بمشاريع برنامج تمويل المشاريع، وبين المتغيرات التابعة المتمثلة بمعايير التقييم (الملاءمة (الارتباط)، الفاعلية، الكفاءة، الأثر، الاستدامة).

والفرضيات هي:

الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة بين برنامج تمويل المشاريع الذي تنفذه دائرة شؤون اللاجئين، وتحسين ظروف المعيشة في مخيمات الضفة الغربية.

الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الأولى:

1. هناك دلائل تشير إلى ملاءمة مشاريع البرنامج لاحتياجات المخيمات في المجالات الأساسية لظروف المعيشة.

2. هناك دلائل تشير إلى وجود درجة من الكفاءة في تنفيذ مشاريع البرنامج في المخيمات.

3. هناك دلائل تشير إلى وجود فاعلية في تنفيذ مشاريع البرنامج في المخيمات.

4. هناك دلائل تشير إلى وجود أثر لمشاريع البرنامج المنفذة على ظروف معيشة سكان المخيمات.

5. هناك دلائل تشير إلى وجود استدامة لمشاريع البرنامج المنفذة في تقديم المنفعة لسكان المخيمات.

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للمتغيرات البحثية المتعلقة بالمبحوث، على تقييم الهيئات العامة لمشاريع البرنامج.

الفرضية الرئيسية الثالثة: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييمات الهيئات العامة وتقييمات رؤساء اللجان الشعبية للخدمات لمشاريع البرنامج تعزى لموقع المسؤولية للشخص المستجيب.

8.1 هيكلية الدراسة: بناء على ما تم عرضه جرى تقسيم هذه الدراسة إلى ستة فصول، وتم ترتيبها وفق تسلسل منطقي اعتمادا على التعليمات المنصوص عليها في دليل إعداد الرسائل-جامعة القدس، حسب الجدول أدناه:

المحتويات		الفصل
فرضيات الدراسة هيكلية الدراسة أخلاقيات الدراسة التعريفات المصطلحات	المقدمة مشكلة الدراسة مبررات الدراسة أهمية الدراسة أهداف الدراسة أسئلة الدراسة	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
الدراسات السابقة: دراسات عربية دراسات أجنبية التعقيب على الدراسات السابقة	الإطار النظري للدراسة	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
أداة الدراسة صدق أداة الدراسة حدود الدراسة المعالجة الإحصائية ثبات أداة الدراسة	طريقة الدراسة وإجراءاتها منهجية الدراسة طرق جمع البيانات متغيرات الدراسة مجتمع وعينة الدراسة	الفصل الثالث: الإطار المنهجي للدراسة
	نتائج تحليل بيانات الدراسة نتائج اختبار الفرضيات	الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها
	الاستنتاجات التوصيات	الفصل الخامس: الاستنتاجات والمقترحات
	المراجع الملاحق	الفصل السادس: المراجع والملاحق

9.1 الاخلاقيات التي اعتمدها الدراسة:

جرى الالتزام بالأصول والضوابط الواجب مراعاتها أثناء القيام بإجراءات البحث العلمي، وذلك من خلال:

- إرسال كتب إلى المستهدفين في مجتمع الدراسة، وطلب الإذن المسبق منهم بإجراء مقابلات ولقاءات وتعبئة استبانات مع المعنيين في مجتمع الدراسة، للوصول للمعلومات المطلوبة.
- مراعاة الأمانة العلمية في توثيق الدراسات والأدبيات، ودقة الاقتباس، والإشارة إلى أصحابها لحفظ حقوقهم.
- مراعاة الدقة في إجراء البحث، والتطبيق للمعايير المنهجية العلمية في إعداد البحث، وعرض النتائج.
- مراعاة الموضوعية أثناء إعداد البحث بما يتوافق مع المنهج العلمي المتبع.
- تحديد جدول زمني محدد لإنهاء البحث.
- تعزيز الايجابيات المتوقعة من البحث والحد من تأثير المخاطر أثناء عملية الإعداد للبحث.
- الاحترام المتبادل مع كافة المعنيين وذوي العلاقة بالبحث.
- احترام الرأي الآخر والاستماع الجيد لذوي العلاقة.

الفصل الثاني

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 التنمية:

وردت تعريف عديدة لمفهوم التنمية، ففي مقدمة الإعلان العالمي عن الحق في التنمية تم الإشارة إلى أن التنمية هي "صيرورة شاملة، اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة جميع السكان ورفاهيتهم، وهذه الصيرورة تقوم على أساس مساهمة جميع الأفراد بشكل نشيط وحر في التنمية، وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها". (الإعلان العالمي حول الحق في التنمية، 1986).

أما (الجمعية العمومية للأمم المتحدة) فتقر بأن الإنسان هو الموضوع المحوري لصيرورة التنمية، وإن السياسات التنموية يجب أن تجعل الكائن الإنساني هو المشارك الأساسي في عملية التنمية، والمستفيد الأول منها، وتقر بأن إيجاد الشروط المساعدة على تنمية الشعوب والأفراد، هو المسؤولية الأولى للحكومات، كما أنها تدرك أن الجهود العالمية المبذولة من أجل تطوير الإلتزام بحقوق الإنسان والدفاع عنها، لا بد أن تتلائم مع جهود مماثلة من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد. (قرار الجمعية العامة، 2155).

وفي تقريره "مبادرة من أجل التغيير"، عرف (جيمس سميث) المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية المستدامة على النحو التالي: هي تنمية لا تكنفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضا. وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم؛ وتوسع خياراتهم وفرصهم، وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم. إن التنمية البشرية المستدامة هي تنمية في صالح الفقراء، والطبيعة، وتوفير فرص عمل، وفي صالح المرأة. إنها تشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة، ويحافظ على البيئة، تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقق العدالة فيما بينهم. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015).

وعلية نجد أن التنمية تعني بمفهومها الواسع توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس من انعكاس الأثر الايجابي في تحسين مناحي الحياة لجميع شرائح السكان، وفي كافة المجالات، الاجتماعية، والاقتصادية، والصحية، والتعليمية، والسياسية، بحيث يلمس التغيير الإيجابي كافة فئات المجتمع.

1.1.2 التنمية في ظل الاحتلال:

رغم ان الحديث عن تنمية مستدامة تحت الاحتلال يعتبر ضربا من المستحيل حيث الارض الفلسطينية هي من اهم عناصر الانتاج لتحقيق تنمية مستقبلية، وتقع بشكل او بآخر تحت سيطرة الاحتلال، وسيطرة مستوطنيه، الذين يبتلعون ويشكل يومي المزيد من الاراضي الفلسطينية، وتحكم الاحتلال بالمعابر الخارجية التي تحد بشكل كبير من تدفق السلع والخدمات، وكذلك تقطيع اوصال الاراضي الفلسطينية بمزيد من الحواجز والعراقيل، والحصار المستمر على قطاع غزة، ففي المؤتمر الذي نظّمته مؤسسة التعاون الدولي بعنوان "التعاون من اجل التنمية في فلسطين: قيود وأفاق"، في مدينة رام الله بتاريخ (2013/10/10)، تحدث السيد فيجي براشاد وهو مؤرخ هندي، في مداخلته عن استحالة اقامة اقتصاد تحت الاحتلال، وازداد ان الاحتلال في فلسطين ليس احتلالا عاديا، بل هو احتلال استعماري اجلائي استيطاني عنصري، يهدف الى طرد اصحاب البلاد الاصليين، وازداد ان ثمة القليل الذي يمكن عمله لاحداث تنمية في فلسطين، كما اشار الدكتور علي فخرو، وهو خبير في شؤون الصحة والتربية والثقافة والسياسة، بان الحديث عن أي تنمية جزئية او شاملة لمجتمع خاضع للاحتلال لا معنى له، في حين ان الدكتور فضل النقيب في مداخلته في ذات المؤتمر أكد على أن هناك ما يمكن ان نعمله، وأنكر على من يقولون بانه ليس هناك اقتصاد صمود ومقاومة وتحرر وطني، وأشار الى انه بالامكان عمل تدخلات في العديد من المجالات التعليمية والزراعية والانشطة الاقتصادية المختلفة رغم المعوقات الكبيرة التي يتسبب بها الاحتلال، (مؤتمر التعاون من اجل التنمية، 2013).

وفي المؤتمر الدولي لفاعلية الحكومة تحت الاحتلال والمنعقد في جامعة بيرزيت بتاريخ (2016/10/18)، جدد رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله تاييده على أن التنمية المستدامة في ظل الاحتلال مستحيلة، وان انجازات الحكومة لن تكتمل او تحقق اهدافها اذا استمر الاحتلال في عدوانه على الشعب الفلسطيني ومقدراته، واستمر حصاره لقطاع غزة، واغلاقه المستمر للمعابر، واستمرار تصنيفاته المجحفة للاراضي الفلسطينية، (فاعلية الحكومة تحت الاحتلال، 2016).

وفي المؤتمر الذي عقد في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في البيرة بتاريخ (2017/1/11)، بعنوان "فلسطين (2030)-رؤية مستقبلية"، أشار وزير العمل الفلسطيني مأمون أبو شهلا الى الظروف الصعبة التي تعاني منها الاراضي الفلسطينية، ولكنه اختتم بانه لا يمكن ان نقبل بالاحتلال كامر واقع، وهذا يتطلب وضع سياسات تتلائم مع الظروف القاهرة التي يعانيها الشعب الفلسطيني، في حين تحدث المفكر الفلسطيني الدكتور يوسف عبد الحق حول اولويات ما اسماه بالتنمية التحررية في مواجهة سياسات الاحتلال وجرائمه، (فلسطين 2017، 2030).

ونرى ان ما ينعكس على الاراضي الفلسطينية بشكل عام ينعكس بشكل اكبر على مجتمع المخيمات، حيث الاغلاق والحصار يكون تأثيره اكبر واقتوى على الفئات المهمشة والفقراء، الذين يعتمدون في معيشتهم على مصادر دخل محدودة ولا يتحقق لهم وفر مالي معقول للنهوض باوضاعهم المعيشية والحياتية.

2.1.2 المكونات الأساسية لمفهوم التنمية البشرية:

1. الإنصاف: يقع مفهوم الإنصاف في قلب مفهوم التنمية البشرية المستدامة، باعتباره أحد مكوناته الأكثر أهمية، والتي تصنع جوهر تميزه عن نظريات النمو الاقتصادي، ونظريات التنمية التقليدية. ويستخدم مصطلح الإنصاف هنا بديلا عن مصطلحي المساواة والعدالة، الأقرب إلى الخطاب الاجتماعي الذي ساد في حقبة سابقة. ويتميز مفهوم الإنصاف عن المفهومين السابقين بكونه يركز على تكافؤ الفرص، وعلى الوسائل والمدخلات لا على النتائج والمخرجات، ويلتزم بمبدأ تحميل الفرد مسؤولية الإفادة منها، وذلك كي لا يأتي المفهوم متعارضا مع الميل السائد نحو تقليص دور الدولة كمسئول شبه حصري عن تأمين الحاجات الأساسية وتأمين العدالة، (UNICEF).

2. الإنتاجية: النمو الاقتصادي، والتطور المضطرد في إنتاج الثروات، وتحسين الإنتاجية، هي من الشروط الضرورية لتحقيق التنمية، لكنها ليست شروطا كافية. إلا أن مفهوم التنمية البشرية المستدامة لا يوافق على مقولة تعارض النمو الاقتصادي مع تحقيق الإنصاف، وضرورة اختيار أحدهما. "لقد أثبتت التجربة بطلان النظرة التقليدية التي كانت ترى أن مراحل الإقلاع الاقتصادي لا بد أن تقترن حكما بتراجع الإنصاف في توزيع الثروة. إن النظرة الجديدة تتميز باقتناعها بان التوزيع العادل للموارد العامة والخاصة من شأنه أن يعزز فرص النمو الاقتصادي"، (شوقي، 1982)، وعلى هذا الأساس،

نرى أن مفهوم التنمية البشرية المستدامة، يركز على زيادة النمو والإنتاجية بالتزام مع تحقيق التنمية البشرية.

3. الإستدامة: لا يقتصر مفهوم الاستدامة على البعد البيئي وحده؛ بل هو يعني أن تكون "التنمية عملية شاملة لسياسات اقتصادية وتجارية واجتماعية، تجعل التنمية عملية قابلة للاستمرار من وجهة نظر اقتصادية، واجتماعية وبيئية"، (الاعلان العالمي عن الحق في التنمية، 1998)، ولتحقيق انجاز في مجال التنمية؛ يتوجب أن تكون مستدامة.

فالتنمية المستدامة: هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه، مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي. (موشيت، 2000).

4. التمكين: ينظر مفهوم التنمية المستدامة إلى الناس باعتبارهم فاعلين في عملية التغيير الاجتماعي، وليسوا مجرد مستفيدين يتلقون النتائج دون مشاركة نشيطة.

وبهذا المعنى، فإن مفهوم التمكين هو أيضا من المكونات الأساسية للتنمية، وهو يعني أن يتمكن الناس من ممارسة الخيارات التي صاغوها بإرادتهم الحرة.

3.1.2 أهمية التنمية:

تصف (الأمم المتحدة) التنمية البشرية بالعبارات التالية: "التنمية البشرية هي عملية تتضمن توسعة خيارات الناس". ويتم تحقيق توسعة خيارات الناس عن طريق توسعة القدرات البشرية على كافة مستويات التنمية، فالقدرات الأساسية الثلاث للتنمية البشرية، هي: أن يحيا الناس حياة مديدة وصحية، وأن يحظوا بالمعرفة، وأن يتمتعوا بمستوى لائق من المعيشة. وإذا لم يتم تحقيق هذه القدرات الثلاث؛ فإن العديد من الخيارات لن تكون ببساطة متاحة وستبقى العديد من الفرص متعذر الوصول إليها. إلا أن مجال التنمية البشرية يذهب لأبعد من ذلك: فمجالات الخيارات الرئيسية، والتي تحظى بتقدير عال من قبل الناس، والتي تتراوح بين الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن يكون المرء مبدعا ومنتجا، وصولا إلى التمتع باحترام الذات، والتمكين، والتمتع بإحساس الانتماء لمجتمع ما. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015).

ولاحقا لهذا الوصف، قامت (الأونروا) بتحديد أربعة أهداف للتنمية البشرية لتكون نقاط التركيز لعمليات الوكالة:

الهدف الأول: المعرفة والمهارات المكتسبة.

الهدف الثاني: العيش حياة مديدة وصحية.

الهدف الثالث: تحقيق مستوى لائق من المعيشة.

الهدف الرابع: التمتع بحقوق الإنسان إلى الحد الأقصى الممكن. (وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، 2008).

4.1.2 مجالات التنمية:

تتطلب التنمية المستدامة وحسب (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015)، تحسين ظروف المعيشة لجميع الأفراد، دون زيادة في استخدام الموارد الطبيعي وتجرى التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسية هي:

1. النمو الاقتصادي.

2. حفظ الموارد الطبيعية والبيئية.

3. التنمية الاجتماعية.

إن من أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية. (المصدر السابق).

أهدافها: وفيما يلي استعراض أمثلة لأهم أهداف التنمية المستدامة، من خلال بعض البنود التي من شأنها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية للناس:

المياه: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كافٍ من المياه، ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية، والصناعية والحضرية والريفية. (المصدر السابق).

الغذاء: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية، والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتصديري. وتهدف الإستدامة الإجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة، وضمان الأمن الغذائي المنزلي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه. (المصدر السابق).

الصحة: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل. وتهدف الاستدامة الاجتماعية فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء، لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية، والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة. (المصدر السابق).

المأوى والخدمات: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والإستعمال الكفاء لموارد البناء ونظم المواصلات. وتهدف الاستدامة الاجتماعية ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية. (المصدر السابق).

الدخل: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية، والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي. وتهدف الاستدامة الاجتماعية، إلى دعم المشاريع الصغيرة، وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي. وتهدف الاستدامة البيئية، إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي، في القطاعين العام والخاص، وتهدف أيضا إلى الزيادة في الدخل الفردي لتحقيق الرفاه الاجتماعي. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015).

التعليم: شهدت العقود الأخيرة اهتماما متزايدا بالتربية، كعامل فعال وحاسم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن العوامل التي أسهمت في زيادة هذا الاهتمام؛ نزوح علماء الإقتصاد والتعليم إلى قياس العائد الاقتصادي والاجتماعي للتعليم، قياسا كميًا، بعد أن تناوله هؤلاء في القرون السابقة في كتاباتهم تناولوا أكاديميا بحثًا، (عبد الرحمن، 1982). وتقول دراسة أعدتها منظمة اليونسكو في العقد السابع من القرن الماضي: "مهما كان اهتمام الإقتصادي أو المخطط الخاص، فإنه لا يستطيع في

أيامنا هذه، أن يظل غير واع بالتطور الكبير في مدى الاهتمام الذي ظهر حول دور التعليم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية". (اليونسكو، 1974).

مستوى المعيشة: لا يوجد خلاف في أن أي توجه لتقدم المجتمعات وتنمية اقتصادياتها، يضع في أولى أولوياته رفع المستوى المعيشي للسكان، وأي انخفاض بهذا المستوى -في أي مجتمع- يعتبر ناقوس خطر يتطلب وضع خطط وطنية شاملة لمواجهة، لذا نجد أن الدول تهتم بشكل كبير بتوفير كل ما يمكن لرفع مستوى المعيشة لسكانها، وأي تطور اقتصادي لأية دولة؛ مرتبط ارتباطاً وثيقاً بما تحقّقه من تقدم في المجال التعليمي والصحي، ورفع مستوى الخدمات المقدمة، وهو ما يعرف بمستوى المعيشة، (عكيلة، 2013)، ويستند مفهوم مستوى المعيشة إلى أن الإنسان هو ثروة الأمة، ومستوى المعيشة يعد توسيع لخيارات البشر، وهذا أدى إلى اتساع مفهوم مستوى المعيشة، بحيث أنه كلما حقق الإنسان قدرة أكبر للحصول على سلع وخدمات؛ ارتفع مستوى المعيشة له، ومن ثم زادت رفاهيته، وأدى ذلك إلى تحقيق تنمية في المجتمع الذي يعيش فيه، ويقاس مستوى المعيشة بالعديد من المؤشرات، أهمها: الصحة والتعليم ومستوى الدخل. (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة 25-1، 1948).

5.1.2 دور مشاريع البنية التحتية في التنمية:

البنية التحتية: عبارة عن الهياكل النظامية اللازمة لتشغيل المجتمع، أو المشروع أو الخدمات والمرافق اللازمة لكي يعمل الاقتصاد. ويمكن تعريفها بصفة عامة على أنها مجموعة من العناصر الهيكلية المترابطة التي توفر إطار عمل يدعم الهيكل الكلي للتطوير. وهي تمثل مصطلحاً هاماً للحكم على تنمية الدولة أو المنطقة. (العودة، 2008).

وهذا المصطلح يشير في الغالب إلى الهياكل الفنية التي تدعم المجتمع، مثل الطرق والجسور وموارد المياه والصرف الصحي، والشبكات الكهربائية والاتصالات عن بعد، وما إلى ذلك، ويمكن أن يتم تعريفه على أنه: المكونات المادية للأنظمة المترابطة التي توفر السلع والخدمات الضرورية اللازمة لتمكين أو استدامة أو تحسين ظروف الحياة المجتمعية، ولتبسيط الأمر، فإن البنية التحتية هي أي شيء يلزم للحياة اليومية، أي كل شيء يستخدم بشكل يومي. (العودة، 2008).

6.1.2 أهمية المشروعات الصغيرة في التنمية:

تكمن أهمية المشروعات الصغيرة؛ في تلبية رغبات الأفراد والرياديين في الاستقلالية، وتحقيق طموحاتهم؛ ورفع مستوى المعيشة، بما يساهم في معالجة أهم المشكلات الاجتماعية -البطالة- بتوفير فرص عمل، إضافة للخدمات الإنتاجية والإدارية والاجتماعية، وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع والخدمات، والحد من التبعية والعجز التجاري. (المحروق،2006). كما أنه بالإمكان تطوير إدارة المشاريع الصغيرة وتوفير القدرة على التكيف مع ظروف العمل المحيطة، مع القدرة على تبني سياسات جديدة تتلاءم مع هذه الظروف، على عكس المشروعات الكبيرة، وفي حالة الرغبة في الانسحاب من السوق أو التوقف عن العمل مؤقتاً؛ فإن ذلك يتوقف على قرار صاحب العمل، ومتى يقرر وفق الظروف الذاتية والمحيطية بالعمل، (المبيريك،2006).

7.1.2 المبادئ الأساسية لتحسين الظروف المعيشية: تحديد المبادئ الأساسية المطلوبة لتحقيق

مستوى معيشي ملائم، ودراسة المدى الذي وصل إليه السكان، والتغيير الحاصل في مستواهم المعيشي نتيجة تنفيذ المشاريع والأنشطة المتعلقة بها، وكما جاء في (إعلان روما،1996)، والذي يؤدي إلى توفير:

- الأمن الغذائي.
- الرعاية الصحية.
- الاحتياجات الاجتماعية.
- الاحتياجات الذاتية.
- السلامة الجسدية.
- الحاجات النفسية.
- العمل.
- الأمن والاستقرار.

العناصر الرئيسية لتحسين مستوى المعيشة:

- التوفر: توفر الخدمات والبنية التحتية والبيئة المناسبة.
- الوصول: القدرة على الوصول إلى هذه الخدمات، من خلال الجهد والوقت والمال.

- الاستخدام: القدرة على استخدام هذه الخدمات.
- الجودة: أن تكون الخدمات المقدمة موازية أو أفضل من مثيلاتها المتاحة في أماكن أخرى، فلا يكفي التوفير في الوقت والجهد والمال، وإنما نوعية الخدمة المقدمة.
- الوعي: توفر برامج تدريبية، وإكتساب مهارات للاستخدام الأمثل للبرامج والأنشطة. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015).

العناصر الرئيسية لتحسين ظروف المعيشة: لا يمكن الفصل بين مستويات المعيشة وظروف المعيشة، والتي تتعلق بالبيئة المحيطة، من سكن وخدمات وبنية تحتية وغيرها، ونجد أن من أهم العناصر الواجب توفرها لتحسين الظروف المعيشية؛ هو ما يتعلق بالسكن والصحة والخدمات المعيشية الأخرى، ونستعرض فيما يلي أهم هذه العناصر:

- السكن: وهو يتعلق -إضافة إلى ضمان توفر السكن المناسب- بالسعر المناسب، والاستعمال الكفء لموارد البناء، وضمان توفر نظم المواصلات، والصرف الصحي، والاستخدام الأمثل والمستدام للموارد الطبيعية، من مياه وطاقة وأراضٍ. (آفاق للتنمية الاجتماعية، 2017).
- الخدمات: وهي بشكل عام تتعلق بتوفر المياه والكهرباء والطرق، وأماكن الترفيه واللعب للأطفال، والمراكز التي تقدم خدمات لشرائح المجتمع المختلفة، من أطفال وشباب ونساء ومسنين.
- الصحة: وهي تعني توفر الرعاية الصحية والوقائية، وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل وفرض معايير للهواء والمياه والضوضاء، إضافة لضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015).
- المعيشة: ونعني بها أحوال المعيشة، وهي حسب وكالة الغوث الدولية: كل ما يتمتع به الفرد من مسكن وملبس ومشرب، ويرتبط ذلك بمستوى دخله، والبيئة التي يعيش فيها، والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها.

2.2 التقييم:

1.2.2 تقييم المشروعات: تعتبر عملية تقييم المشروعات عملية هامة، وجزءاً أساسياً من إدارة أي مشروع، حيث تؤكد العديد من الأطراف وأصحاب المصالح من ممولين ومنفذين ومستفيدين، على

أهمية الدور الذي تلعبه عملية تقييم المشاريع في نجاحه وديمومته وتحقيقه لأهدافه؛ حيث تم بحث أسباب تعثر العديد من المشاريع، وكان من ضمنها عدم معرفة وفهم مديري المشاريع لأهمية عملية التقييم وماهيتها، وماذا تعني، وأكثر من ذلك عدم معرفتهم بآلية إجرائها. (البناء، 2011).

وضمن (دليل منظمات المجتمع المدني حول التقييم والمتابعة، 2008)، تم التعبير عن التقييم بأنه:

- عملية مرحلية توفر تحليلاً معمقاً وموسعاً لمقارنة ما تم تخطيطه، وما تم تحقيقه، وقد تشمل الملاءمة للاحتياجات.
- تركز أكثر على النتائج، وقد تتضمن قياس الأثر والاستمرارية.
- تجيب على ماذا وكيف تم تحقيق النتائج، وتساهم في بناء نظريات ونماذج للتغيير.
- تقدم للمؤسسة خيارات إستراتيجية وسياسية.
- توفر قاعدة معرفية جديدة للتخطيط والمتابعة في المستقبل.

2.2.2 مفهوم تقييم المشروعات: تعد مراحل التخطيط والتصميم والمتابعة والتقييم أجزاءً أساسية في دورة حياة المشروع، وفقاً للنتائج المتحققة، وهذا يقدم لإدارة المؤسسة المساعدة في إدارة الموارد والأنشطة للمشروع، بما يضمن تحقيق أفضل النتائج، سواء على المدى القصير أو البعيد، وإدارة المشروع وفقاً للنتائج؛ تعني حشد الموارد المتاحة واستثمارها بالشكل الأمثل؛ لتحقيق نتائج أفضل، ولا تتوقف عند ذلك؛ بل تتعداه إلى الآثار المترتبة على هذه النتائج. (البناء، 2011).

3.2.2 نماذج ونظريات تقييم المشروعات: تعتبر النظريات التي عالجت موضوع تقييم المشروعات، نظريات حديثة نسبياً، إلا أن الممارسات العملية في إجراء عمليات التقييم بأشكال مختلفة، سبقت وضع القواعد الخاصة بذلك، فجاءت النظريات لتفسير الممارسات العملية السابقة في عملية التقييم.

وقد وضعت نماذج عديدة ومختلفة لتقييم المشاريع، وفقاً لتوجهات الممولين، أو الإداريين، أو تلبية لحاجات المستفيدين، فبين عامي (1960-1990)، رصد بعض الباحثين ما يقارب (60) نموذجاً مختلفاً لتقييم المشاريع، (البناء، 2011). حيث لم تكن هناك نظريات ناظمة تبنى على أساسها النماذج، وهذا دفع إلى إيجاد أطر نظرية تضع قواعد وأسس تحكم عملية التقييم، حيث يترتب على كل نظرية نموذج محدد ولذا سعى الباحثون إلى تصنيف الأنواع المختلفة من النظريات والنماذج، ووضعها ضمن أطر محددة، ولم تكن العملية سهلة، ونستعرض فيما يلي أهم الأنواع المختلفة لتقييم المشاريع:

- الأسس الفلسفية/الأيدلوجية: بمعنى أن النموذج المطبق يعتمد على الفلسفة التي تتبناها المؤسسة، والنظريات التي تعتمدها، من حيث كون التقييم يستند إلى أسس موضوعية، أو شخصية أو نوعية، فتقوم فلسفة البعض على أن التقييم الموضوعي لا يقوم فقط على الحقائق الموضوعية؛ بل هو يتعلق بظواهر معقدة، ويعالج جوانب متعددة في المشروع، ويتطلب جهوداً بشرية ضخمة، وبالتالي فهناك حاجة للأحكام الشخصية، بينما يرى آخرون أن التقييم الشخصي قد يصل بنا إلى نتائج متعارضة لا يمكن تجنبها.
- النماذج القائمة على الغرض من التقييم: وهو يعتمد على أسس مبنية على قيمة المشروع ومنفعته للأطراف المختلفة، فيميز بين المناهج العلمية لتقييم المشروعات، بناء على ما يمثله المشروع من قيمة ومنفعة لأصحاب المصالح، وهنا نميز بين نوعين من التقييم: احدهما قائم على تقييم الأثر النهائي للمشروع على المجتمع ككل، وهو مناسب للمشاريع الحكومية العامة، كالمدارس والمستشفيات وغيرها، والآخر يستند إلى المنافع والمخرجات النهائية لبعض الفئات، أو بعض أصحاب المصالح.
- طبيعة عملية التقييم (رسمية أو غير رسمية): ويستند المقيمون في هذا النوع، على معيارين: الأول: يتعلق بدور عملية التقييم، هل تقتصر على جمع المعلومات وتوفيرها حول الأداء والنتائج؟ أو هل يقوم فريق التقييم بإعداد تقرير شامل ونهائي يتضمن أحكاماً وتوصيات حول الأداء والنتائج؟
- الثاني: يدور حول فريق التقييم ومكانهم في عملية التقييم، وما لذلك من تأثير على عملية التقييم والنتائج التي تم التوصل إليها، ففرق كبير بين مقيم له صلاحيات، وآخر لا صلاحيات له.

4.2.2 نماذج التقييم وفقاً للأسس النظرية والعملية: هذا التقسيم يجمع بين الأسس النظرية والعملية

للأنواع المختلفة من تقييم المشروعات، ويعتمد تقسيمات بناء على ما يلي:

- التقسيم وفقاً للأهداف.
- التقسيم على أساس إداري.
- التقسيم بناء على المستفيدين.
- التقسيم بناء على الخبرة.

- التقسيم بناء على الغرض من التقييم.
- التقسيم بناء على المشاركة.

فالتقسيم وفقاً للأهداف يقوم على أن أهداف المشروع يجب أن تكون محددة منذ البداية، والتقييم يفحص مدى تحقق هذه الأهداف، في حين أن التقسيم بناء على الأساس الإداري، يستهدف مساعدة الإدارة العليا، من خلال تقديم معلومات التقييم الهامة على اتخاذ القرارات المناسبة، أما المنهجية القائمة على التقسيم بناء على المستفيدين؛ فهي تفحص اهتمامات المستفيدين بالسلع والخدمات المقدمة، ومدى مواءمتها لاحتياجاتهم، وتعكس اهتماماتهم، في حين أن المنهجية القائمة على التقسيم بناء على الخبرة، فهي تعتمد على خبرة فريق العمل، وهي من أقدم منهجيات التقييم، و تعتمد على المؤسسات الحكومية والجامعات في منح الشهادات للدراسات العليا، فهي تعتمد على فريق العمل في المجال الحكومي وعلى هيئة التدريس المخولة بمنح الشهادات، وقد يتم تعيين محكم خارجي لمزيد من الحيادية، وبخصوص المنهجية القائمة على التقسيم بناء على التعلم (الغرض من التقييم)، فهي توفر أداة من أدوات التعلم المؤسساتي لتصحيح الأخطاء في العمليات، أو تعديل السلوك، وتحقيق التعلم الاجتماعي، في حين إن المنهجية القائمة على التقسيم بناء على المشاركة؛ فهي تختلف عن كل المنهجيات السابقة، فهي تأخذ في الاعتبار احتياجات واهتمامات كافة الأطراف ذات العلاقة بالمشروع، و تعتبر نقطة بداية، فلا تعتمد على نماذج جاهزة، وإنما يشترك فيها كافة الأطراف ذات العلاقة لإبداء رأيهم وتصورهم، ويتم الحصول على البيانات من أطراف متعددة وبوسائل مختلفة.

نموذج الإطار المنطقي: رغم وجود العديد من النماذج والنظريات -كما أسلفنا سابقاً- لتقييم المشروعات؛ يظل النموذج المنطقي والمعد من قبل (W.K kellog)، احد أهم الأدوات في عملية التقييم.

تعريف نموذج الإطار المنطقي: هو صورة يعكس من خلالها أداء المنظمة أو المشروع، ويفسر النظرية والفرضيات التي تحكم عمل المشروع، حيث يربط مخرجات المشروع بأنشطته وعملياته، وقد ركز واضع هذا النموذج (كيلوج)، على تطبيقاته العملية، حيث طبق على نطاق واسع كونه نموذجاً سهلاً وعملياً، ويمثل النموذج المنطقي آلية منظمة وواقعية لفهم العلاقات القائمة بين الموارد المستخدمة في المشروع، والأنشطة المنفذة، وما يحققه من أهداف ونتائج وتأثيرات حسب الشكل أدناه:

الموارد - الأنشطة - المخرجات

النتائج - الأثر

أعمال مخطط لها - نتائج متوقعة

وبناء على ما تقدم، وفيما يتعلق ببرنامج تمويل المشاريع المنفذ من قبل دائرة شؤون اللاجئين، والذي يغطي جوانب متعددة تتعلق بالبنية التحتية، والخدمات، والمشاريع الشبابية، يقترح الباحث اعتماد الإطار المنطقي كنموذج لتقييم المشاريع المنفذة بالمخيمات، حسب الأطر المنطقية التالية:

1. نموذج الإطار المنطقي لتمويل المشاريع بشكل عام.

2. نموذج الإطار المنطقي للمشاريع الشبابية.

3. نموذج الإطار المنطقي لمشاريع البنية التحتية (مشاريع الصرف الصحي).

4. نموذج الإطار المنطقي لمشاريع الخدمات (الصالات العامة).

أولاً: الإطار المنطقي لبرنامج تمويل المشاريع:

المخاطر	مصدر التحقق	المؤشرات	التدخل المنطقي (ملخص سردي)
	تقارير دائرة شؤون اللاجئين	مشاريع تطويرية متنوعة في المخيمات	الهدف العام (الغاية): حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية وتحسين أوضاعهم المعيشية
	سجل العاملين في المشاريع	30% من ميزانية المشاريع أجزر عمال	الاهداف (الغرض): تخفيض البطالة
• وجود مشاريع شبيهة	سجلات المتعاقدين مع المراكز	استيعاب خبراء ومتخصصين للعمل في المشاريع وتشغيلها حال الانتهاء منها وخصوصا مشاريع الخدمات	
• عدم اعتبار المشروع أولوية للسكان			
• عدم توفر تمويل			
• عدم الحصول على التراخيص اللازمة	تقارير المشاريع المنفذة	مشاريع بنية تحتية	تحسين الوضع الصحي والبيئي
• عدم القدرة على ترويج الفكرة	قائمة المشاريع المنفذة	مشاريع نسوية	تمكين النساء
• عدم تجاوب السكان	تقارير المشاريع المنفذة	مشاريع المنفذة	تمكين اللجان من تنفيذ المشاريع بكفاءة وفعالية
	تقارير المشاريع المنفذة	مشاريع مراكز شبابية	تتمية المهارات والقدرات لدى الشباب

<p>مع الأنشطة واتجاههم لأنشطة أخرى</p> <ul style="list-style-type: none"> • عدم توفر خبرات للتدريب أو الإشراف أو التشغيل للمشروع • عدم توفر إدارة كفوءة قادرة على إدارة المشروع خلال التنفيذ وعند التشغيل 		رياضية	
	تقارير المشاريع المنفذة	مشاريع الخدمات	رفع المستوى الثقافي
	سجلات اللجان والدائرة	انجاز مشاريع شبابية وخدماتية وبنية تحتية	المخرجات: (24) مخيم حصلوا على تحسين في الخدمات والمرافق العامة
	تقارير المتابعة والتقييم	توفر كادر كفؤ ومؤهّل	(24) لجنة خدمات قادرة على تخطيط وتنفيذ وتشغيل المشاريع
	شهادات تملك قطعة الأرض	المدخلات : الأرض	الأنشطة: توفير مساحات لتنفيذ المشاريع
	الحصول على الرخص اللازمة من الجهات الاختصاص	التراخيص من وكالة الغوث والبلدية والبيئة والجهات ذات الاختصاص	عمل التراخيص اللازمة
	تسوية قطعة الأرض	الحفريات	تجهيز قطع الأراضي و الساحات
	توفر المبلغ المادي حسب الموازنة	تمويل المشروع	توفير التمويل
	اخذ تراخيص التصميمات واعتمادها من النقابات المعنية والبلدية	التصاميم الهندسية	إعداد التصميمات الهندسية
	سجلات الشراء	الإنشاءات	التجهيزات الإنشائية
	سجلات الشراء	المعدات حسب التصميمات الهندسية	شراء المعدات
	سجلات الموظفين والرواتب و الدوام	تعيين الموارد البشرية	توفير الموارد البشرية
	سجلات الشراء	أدوات وأثاث	توفير الأدوات اللازمة
	سجلات المشاركين	المسجلين في المشروع والمنتفعين من أنشطته	إطلاق المشروع
تقارير دائرة العلاقات العامة والأنشطة	المواد الدعائية (الورقية، والالكترونية)	الترويج والاستهداف	
سجلات المشروع	الموارد البشرية	التشغيل	
تقارير الأنشطة المختلفة	التقارير والنماذج	المتابعة والتقييم	

ثانياً: الإطار المنطقي للمشاريع الشبابية

المخاطر	مصدر التحقق	المؤشرات	التدخل المنطقي (ملخص سردي)
<ul style="list-style-type: none"> • وجود منافس خارجي (مراكز خاصة) • عدم توفر تمويل • عدم الحصول على التراخيص اللازمة • عدم القدرة على ترويج الفكرة • عدم تجاوب الشباب مع الأنشطة واتجاههم لأنشطة أخرى • عدم توفر خبرات للتدريب • عدم توفر إدارة كفوءة قادرة على إدارة المركز 	سجل العضوية	استيعاب (50%) من أشبال وشباب المخيم من سن (15-35)	الهدف العام: مراكز شبابية تستوعب الأنشطة الشبابية وتقوم برعايتهم
	سجل العاملين	عدد العاملين في المشروع (200 عامل) في كل مخيم	الاهداف الفرعية: تخفيض البطالة
	سجلات المتعاقدين في المراكز	استيعاب مدربين عدد (10) في كل مخيم	
	سجلات المراكز	مشاركة (500) شبل وشباب في الأنشطة المختلفة	رفع مستوى اللياقة البدنية
	سجلات الحضور	ندوات ولقاءات وورش عمل	رفع المستوى الثقافي
	سجل المركز	فرق رياضية متعددة	فرق رياضية في مجالات مختلفة
	الميزانية السنوية	دخل إضافي للعاملين في المركز	المخرجات: دخل للمدربين والعاملين
	شهادات تملك قطعة الأرض	المدخلات : قطعة ارض بمساحة (3) دونم	الانشطة: توفير قطعة الأرض المناسبة
	الحصول على الرخص اللازمة من جهات الاختصاص	تراخيص من وكالة الغوث والبلدية والبيئة والجهات ذات الاختصاص	عمل التراخيص اللازمة
	تسوية قطعة الأرض	الحفريات اللازمة لتجهيز قطعة الأرض	تجهيز قطعة الأرض
	توفر المبلغ المادي حسب الموازنة	التمويل	توفير التمويل
	اخذ تراخيص التصميمات واعتمادها من النقابات المعنية والبلدية	التصاميم الهندسية اللازمة	إعداد التصميمات الهندسية
سجلات الشراء	الإنشاءات حسب المخططات الهندسية	التجهيزات الإنشائية	

سجلات الشراء	المعدات اللازمة حسب التصميمات الهندسية	شراء المعدات
سجلات الموظفين والرواتب و الدوام	الموارد البشرية	توفير الموارد البشرية
سجلات الشراء	كرات ,ملابس, أجهزة, أدوات	توفير الأدوات الرياضية اللازمة
سجل العضوية والاشتراك	أعضاء المركز	إطلاق المشروع
تقارير دائرة العلاقات العامة والأنشطة	المواد الدعائية (الورقية،والإلكترونية)	الترويج والاستهداف
سجلات المركز	المنتسبين والفرق المشكلة والمشاركين	التشغيل
تقارير الأنشطة المختلفة	التقارير والنماذج	المتابعة والتقييم

ثالثا : الإطار المنطقي لمشاريع البنية التحتية-مشاريع شبكات الصرف الصحي

المخاطر	مصدر التحقق	المؤشرات	التدخل المنطقي (ملخص سردي)
<ul style="list-style-type: none"> اعتراض بعض السكان على العمل عدم توفر تمويل عدم توفر مجمعات تصريف وتنقية اعتراض المجاورين ممن تمر بقرتهم المياه العادمة 	سجل بالمنازل المربوطة والمساحات المعبدة والمصبوبة	ربط كافة المنازل بشبكة الصرف الصحي	الهدف العام: تحسين الوضع البيئي والصحي
	سجل العاملين	عدد العاملين في المشروع (350 عامل) في كل مخيم	الاهداف الفرعية: تخفيض البطالة
	سجلات العمل	استيعاب فنيين ومهندسين عدد (12) في كل مخيم	توفير عمل لأصحاب الخبرات
	سجلات المشروع	ربط المنازل بشبكة الصرف الصحي	تحسين الوضع الصحي
	سجلات المشروع	صب وتعبيد الطرق الرئيسية والفرعية	تحسين الوضع البيئي
	سجل عيادة المخيم	تقليل الإصابة بالأمراض	المخرجات: منازل مربوطة بشبكة الصرف الصحي
	الملاحظة الشخصية	مساحات طرق منفذة	طرق داخلية فرعية ورئيسية معبدة ومصبوبة
	توفر المبلغ المادي حسب الموازنة	المدخلات : التمويل	الانشطة: توفير التمويل
	اعتماد التصميمات من وكالة الغوث	التصاميم الهندسية اللازمة	إعداد التصميمات الهندسية
	ملف المشروع	أوراق عطاء المشروع	تجهيز أوراق المشروع
نسخة العطاء	إعلانات في الصحف المحلية	طرح عطاءات	

	فتح العطاءات وإرسائها	محضر فتح العطاء	المحاضر والاتفاقيات الموقعة
	التجهيزات الإنشائية	الإنشاءات حسب المخططات	سجلات الانجاز
	حفر وشبك المنازل وعمل مواقع التجميع والتفرع وردم الحفر حسب المواصفات الهندسية	الحفر والشبك وحفر التجميع والردم	سجلات الانجاز
	دحل وتجهيز الطرق الداخلية الرئيسية للتعبيد والممرات الضيقة للصب	التعبيد والصب	سجلات الانجاز
	إنهاء المشروع	محضر استلام المشروع من المنفذ	سجل الاستلام والتسليم
	التشغيل	ربط المنازل	سجلات المنازل المربوطة
	المتابعة والتقييم	التقارير والنماذج	تقارير الأنشطة المختلفة

رابعا : الإطار المنطقي لمشاريع الخدمات (الصالات العامة)

المخاطر	مصدر التحقق	المؤشرات	التدخل المنطقي (ملخص سردي)
<ul style="list-style-type: none"> • قاعات منافسة في الجوار بأسعار أفضل أو ظروف أفضل • عدم توفر تمويل • عدم تقبل السكان لقاعة أفراح قريبة من التجمع السكني • عجز الطاقم عن تشغيل المشروع 	سجل الحجز	(100) حفلة سنويا	الهدف العام: توفير قاعات للأفراح والمناسبات العامة والخاصة
	سجل العاملين	عدد العاملين في المشروع (40) عامل) في كل مخيم وتوفير طاقم تشغيل وإشراف على المشروع بعد انتهائه (5) موظفين	الاهداف الفرعية: تخفيض البطالة
	سجلات العمل	استيعاب فنيين ومهندسين عدد (20) في كل مخيم	توفير عمل لأصحاب الخبرات
	سجلات المالية	أسعار للحفلة لا تتجاوز (1500) شيكلاً	توفير قاعات بأسعار مناسبة
	سجلات الأنشطة	الاحتفالات العامة وحفلات التخرج	توفير مكان مناسب لأنشطة متعددة عامة وخاصة
	سجلات الحجز	توفير على السكان المال والجهد	المخرجات: استخدام السكان للقاعة
	سجلات الأنشطة	تسهيل مهمة المؤسسات بتنفيذ أنشطتها بدون تكلفة مرهقة	استخدام المؤسسات في المخيم للقاعة للأنشطة العامة
	توفر المبلغ حسب الموازنة	المدخلات: التمويل	الانشطة: توفير التمويل
	اعتماد التصميمات	التصاميم الهندسية اللازمة	إعداد التصميمات الهندسية
	ملف المشروع	أوراق المواصفات بعطاء المشروع	تجهيز أوراق المشروع

طرح عطاءات	إعلانات في الصحف المحلية	نسخة العطاء
فتح العطاءات وإرسالها	محضر فتح العطاء	المحاضر والاتفاقيات الموقعة
التجهيزات الإنشائية	الإنشاءات حسب المخططات	سجلات الانجاز
تأثير القاعة	القاعة حسب المخططات المعتمدة	سجلات الانجاز
افتتاح القاعة	حفل افتتاح	تقرير الافتتاح
توفير طاقم عمل	الموارد البشرية	سجلات الموظفين
التشغيل	فتح المجال للحجوزات والأنشطة	مطبوعات الإعلان والدعاية
المتابعة والتقييم	التقارير والنماذج	تقارير الأنشطة المختلفة

5.2.2 معايير التقييم:

تنفق معظم المؤسسات الدولية المانحة، بما فيها الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، واليونسكو، والوكالة الأمريكية للتنمية، (USAID)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ووكالة التعاون اليابانية (JICA)، ومؤسسة أنيرا، وغيرها، على خمسة معايير أساسية لتقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية، وهي: (الملاءمة والكفاءة والفعالية والأثر والاستدامة) وهناك مؤسسات مانحة تعتمد هذه المعايير لكنها تضيف لها معايير أخرى كمعايير الشفافية والتدقيق. (حماد، 2010).

ولا شك إن معايير تقييم المشاريع تختلف من مشروع لآخر، تبعاً للهدف، أو الأهداف التي ينشدها التقييم، وتبعاً لطبيعة المشروع، فهناك اختلاف كبير في المعايير المستخدمة لتقييم مشروع عام، وآخر خاص، لاختلاف أهداف كلا المشروعين بشكل جوهري، فالمشاريع الخاصة تركز على العائد على الاستثمار، بينما المشاريع الحكومية العامة تهتم بالأثر على المجتمع ككل، فبينما تسعى المشاريع الخاصة وراء الربح، تسعى المشاريع العامة لتحقيق المنفعة للمجتمع بشكل أكبر.

1.5.2.2 المعيار: يعرفه (العريمي) بأنه نقطة مقارنة مستخدمة لتحديد المقاييس لأجل تقييم الأداء، وقد تشير إلى مستويات الأداء في المؤسسة. (العريمي، 2005).

ويعرف (دليل المعهد البريطاني للمعايير، 2016) المعيار بأنه أداة قياس لتقديم أساس موثوق للناس لمشاركة نفس التوقعات حول منتج أو خدمة.

1.1.5.2.2 معيار الملاءمة (الارتباط):

يفحص هذا المعيار مدى ملاءمة وارتباط نتائج المشروع باحتياجات وأولويات الفئات المستهدفة (USAID,1998)، وهو يوضح ملاءمة مخرجات ونتائج المشروع وغاياته مع ما هو مخطط أصلاً. (JICA,2004).

وتحليل معيار الارتباط أوالملاءمة يعكس ما يلي:

- المشروع يسير وفق احتياجات الدولة أو المجتمع.
- المشروع يسير وفق احتياجات الفئة المستهدفة.
- المشروع يتوافق مع السياسة التنموية للدولة.
- عملية اختيار الفئة المستهدفة كان ملائماً.
- يوجد تأثيرات جانبية للمشروع خارج الفئة المستهدفة.
- الفوائد والمنافع المتحققة موزعة بعدالة. (JICA،2004).

ونجد أن دليل الاتحاد الأوروبي لإدارة المشاريع (PCM،2004)، يتعاطى مع تحليل الملائمة (الارتباط)، على انه يعكس مدى تصميم المشروع بشكل مناسب وفعال للقضايا التالية:

- التناغم مع الاولويات المجتمعية.
- تحديد الفئات المستهدفة والشركاء.
- التعرف على المشاكل الحقيقية للفئات المستهدفة، وتحديد احتياجاتها بالمشاركة.
- تحليل الدروس المستفادة من الخبرات السابقة.
- تصميم المشروع، بحيث يعالج مشاكل الفئات المستهدفة، ويلبي احتياجاتها.
- تحليل المخاطر الخارجية التي يحتمل مواجهتها أثناء تنفيذ المشروع.

ومن هنا يتضح أن على الجهات ذات العلاقة -إن كان بالتمويل أو الإشراف أو التنفيذ للمشاريع داخل المخيمات- أن تهتم بشكل كبير أن يعكس المشروع المنفذ احتياجاً وأولوية للفئات المستهدفة.

2.1.5.2.2 معيار الكفاءة: يعرف الأستاذ (شوقي بورقية) الكفاءة بأنها: تتمثل "في كيفية ادارة الموارد المحدودة والمتاحة للمجتمع، من اجل تلبية حاجات ورغبات الأفراد المتجددة والمتكررة". (بورقية،2011). ويعبر عن كيفية استخدام الموارد المتاحة (البشرية والمالية والعمليات والتكنولوجيا والوقت)، من اجل تحقيق النتائج المطلوبة من البرنامج، فهو يقيس كفاءة المشروع ويقدر النتائج المتحققة نسبة إلى النفقات والموارد المستخدمة في تنفيذ المشروع خلال فترة زمنية محددة، (USAID،1998). في حين ترى مؤسسة (جايجا) انه مقياس لكيفية استخدام المدخلات من موارد مالية وبشرية وتقنية ومادية بشكل اقتصادي لتحصيل المخرجات. (JICA،2004).

وبإيجاز يمكن الإشارة إلى ما سبق من خلال:

- مدى اتساق المدخلات مع المخرجات الكمية المتوقعة.
- مدى اتساق المخرجات مع ظروف واحتياجات المجتمع.

بينما دليل الاتحاد الأوروبي لإدارة المشاريع (PCM،2004)، يرى أن تحليل الكفاءة يتناول القضايا التالية:

- مدى تحقيق المخرجات المخطط لها باستعمال مؤشرات القياس الموجودة في الإطار المنطقي للمشروع.
- نوعية الإدارة اليومية، ويشمل إدارة الموازنة والموظفين والمعلومات.
- مقارنة تكاليف مخرجات المشروع بتدخلات أخرى، إضافة لتبرير التكاليف بالفوائد.
- نوعية المتابعة وهل هي متوفرة أم لا؟ وهل يتم الاستفادة منها؟
- هل تم تحقيق نتائج غير مخطط لها؟

3.1.5.2.2 معيار الفاعلية: وتمثل درجة بلوغ الأهداف المحددة مسبقا للبرنامج أو المشروع، مثل تخفيف مشكلة معينة، أو تحسين حالة معينة، ويتضمن تقييم الفاعلية تقييم الرضا، أو الامتعاظ الذي يعبر عنه المجتمع المستهدف تجاه تأثيرات البرنامج أو الخدمة أو المشروع، ويركز هذا المعيار على

تقدير مدى تحقيق المخرجات، والزمن الذي ستتحقق به، واحتمالية أن يسهم المشروع في النواتج المحددة والأثر المحدد. (USAID،1998).

ويقيس معيار الفاعلية مدى تحقيق المشروع لما هو مخطط له من مخرجات وأهداف ونتائج. (JICA،2004).

وتعكس الفاعلية النقاط التالية:

- مدى قدرة المشروع على إحداث تغيير في أنماط سلوك المستفيدين من المشروع.
- مدى قدرة المشروع على تنمية و إثراء معارف المستفيدين من المشروع.
- مدى قدرة المشروع على تعديل أو تغيير اتجاهات المستفيدين من المشروع، مثل الاتجاه إلى الاستقلالية، والاعتماد على النفس بدلا من الإتكالية والاعتماد على الغير.
- مدى قدرة المشروع على إكساب المستفيدين خبرات وإتقان مهارات جديدة.
- مدى قدرة المشروع على إحداث تغيير في المكانة الاجتماعية للمستفيدين.
- مدى قدرة المشروع على إحداث تعديل أو تغيير في الظروف البيئية غير المرغوبة.

بينما يركز دليل الاتحاد الأوروبي على القضايا التالية:

• مدى تحقيق الأهداف المحددة المخطط لها باستعمال مؤشرات القياس الموجودة في الإطار المنطقي للمشروع.

• مدى تحقيق التغيير والتنمية والفوائد المخطط لها للفئات المستهدفة.

• هل الفرضيات والمخاطر المحتملة كانت صحيحة حسب تصميم المشروع؟ وهل كان هناك مخاطر جديدة ظهرت أثناء تنفيذ المشروع؟

• هل ظهرت مشاكل نظرا لعدم الأخذ بعين الاعتبار لقضايا متقاطعة مثل النوع الاجتماعي والفقير خلال التنفيذ.

وتعكس الفاعلية مدى استغلال مخرجات المشروع وتحقيق أهدافه المحددة. (PCM،2004).

يتضح مما سبق أن معيار الفاعلية يقيس مدى القرب من تحقيق الأهداف، وما هي العوامل التي قد تعيق تحقيق هذه الأهداف.

4.1.5.2.2 معيار الأثر: وهو تعبير عن التغيير الشامل الذي يحدثه البرنامج أو الخدمة أو المؤسسة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بها. وهكذا يهدف تقييم الأثر إلى تحديد أي تغيير ضروري في اتجاه البرامج المختلفة، بغية زيادة إسهامها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة. ويؤدي ذلك كله في النهاية إلى نقل المجتمع من وضع اجتماعي واقتصادي وسياسي معين، إلى وضع آخر أفضل منه خلال فترة زمنية محددة. فهو يفحص اثر المشروع على المدى البعيد بحيث يكون التنفيذ والأداء ناجحين، في حال كانت المدخلات اللازمة لتنفيذ النشاطات المخططة لانجاز المخرجات المتوقعة متاحة في الوقت المناسب، (USAID،1998). وكذلك تستهدف بناء الإنسان، الذي يستطيع تحمل مسئوليات بناء وتغيير المجتمع، وتنميته اجتماعيا واقتصاديا، بما يؤدي إلى أن يكتسب في النهاية خصائص شخصية، وصفات سلوكية محددة، وهو يعبر عن التأثيرات الايجابية والسلبية على المدى الطويل، بشكل مباشر أو غير مباشر في المؤسسة والمجتمع، وهذه التأثيرات قد تكون أبعادها اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو مؤسسية أو بيئية أو تكنولوجية وخلاف ذلك، (JICA،2004). ويمكن إيجاز أهمها في النقاط التالية:

- القدرة على الاعتماد على النفس؛ لإشباع الحاجات الجسمية والنفسية والانفعالية والعقلية.
- القدرة على التفكير العلمي المنطقي، بحيث يمكن للإنسان أن يحلل ويرى الأبعاد والجوانب المختلفة لكل موقف، ويفسر أسباب حدوثه، ويتبين إيجابياته وسلبياته.
- القدرة على التعاون مع الآخرين، من أجل تحقيق أهداف إيجابية بناءة مشتركة، تعود بالنفع والفائدة على الفرد والجماعة والمجتمع ككل.
- القدرة على الإنتاج، أي أن يكون هذا الإنسان منتجا نافعا لنفسه وأسرته ومجتمعه.
- القدرة على التجديد والابتكار والتفكير المبدع، بما يؤدي بالإنسان إلى زيادة معدل طموحه ويسعى بصورة متصلة مستمرة للتطور، والارتقاء بأسلوب حياته وحياة الآخرين نحو الأفضل.

ونجد أن تحليل الأثر في دليل الاتحاد الأوروبي يركز على القضايا التالية:

- مدى تحقيق الهدف العام ومدى مساهمة المشروع في تحقيق هذا الهدف.

• مدى انتشار الأثر الاقتصادي للمشروع على العاملين ومقدمي الخدمات ومزودي المواد اللازمة للعمل، (أثاث ومعدات وأدوات).

• مدى مساهمة المشروع في تطوير القطاع المستهدف، فيما يتعلق بتطوير الموارد البشرية، وقصص النجاح، والدروس المستفادة، والوسائل والحلول الإبداعية. (PCM،2004).

وعليه يمكن القول إلى إن معيار الأثر يقيس مدى تحقيق الهدف العام للمشروع والمؤسسة على مستوى المستفيدين المباشرين، والمجتمع بشكل عام، على المدى البعيد، فهو يعكس مدى انتشار وامتداد الفوائد خارج الفئات المستهدفة، إضافة لمساهمة المشروع في تطوير القطاع المستهدف نفسه.

5.1.5.2.2 معيار الإستدامة: هي القدرة على الاستمرارية بالاعتماد على الموارد الذاتية للمشروع أو المؤسسة حيث يتحقق هذا المعيار من توقع مدى استمرار نتائج المشروع بعد انجازه واستمرار تشغيله وتحقيقه لأهدافه بعد توقف التمويل الخارجي له. (USAID،1998).

وهو يعبر عن ديمومة النتائج للمشروع بعد انجازه، من خلال التدفق المستمر للمنافع نفسها التي بدأ بها المشروع حال تشغيله، وتعرف بأنها إما استدامة ساكنة، وإما استدامة ديناميكية تعكس قدرة المشروع على الاستمرار في بيئة متغيرة، (JICA،2004). والذي يمكن أن يكون من خلال:

- إتباع طرق مختلفة لجذب جهات تمويلية أخرى لدعم المشروع.
- تمويل من قبل المجتمع المحلي.
- مشاركة أكبر على شكل عمل تطوعي.
- العمل على تسويق أجزاء من مكونات المشروع.
- تحصيل رسوم.
- خلق مشروع من النوع المدر للدخل.

دليل الاتحاد الأوروبي الذي يجد إن تحليل الاستدامة يركز على ما يلي:

- مدى امتلاك الشركاء لأهداف وانجازات المشروع، وهل تم التنسيق معهم طوال فترة تنفيذ المشروع؟
- مدى كفاية موازنة المشروع لتحقيق مخرجات وأهداف المشروع.

- مدى انسجام أنشطة المشروع مع العوامل الاجتماعية الثقافية.
- مدى أخذ القضايا المتشابكة مثل العدالة الاجتماعية والحكم الرشيد بعين الاعتبار.
- مدى القدرة على إدارة التكنولوجيا المتوفرة بدون الحاجة لمساعدة خارجية.
- مدى الاستدامة للمؤسسة، والتي تعكس مستوى التزام الشركاء، وكذلك دمج المشروع ضمن هيكلتها.

- مدى الاستدامة المالية، والتي تعكس قدرة الفئات المستهدفة على تحمل تكلفة الخدمات المقدمة بعد انتهاء التمويل.
- فلاستدامة تعكس إلى أي مدى ستستمر الفوائد للفئات المستهدفة بعد انتهاء التمويل الخارجي، (PCM،2004).

ومما سبق، نرى إن معيار الاستدامة يقيس مدى استمرارية وديمومة المشروع بعد تنفيذه، ضمن بعدين: بعد الاستدامة للمؤسسة صاحبة المشروع، وبعد استمرار المشروع في تغطية نفقاته التشغيلية، مما يعكس قدرة الفئات المستهدفة على تحمل أعباء تشغيل المشروع، بعد توقف التمويل الخارجي.

6.2.2 النتائج المتوقعة الحصول عليها نتيجة عملية التقييم: قياس ما تحقق من الهدف العام للمشروع، المتمثل بتحسين مستوى المعيشة للمستفيدين وفحص لما تم تحقيقه من الأهداف الفرعية المتعلقة بتحسين الظروف المعيشية، على النحو التالي:

- هل جميع الأنشطة للبرامج تم تنفيذها؟
- هل تم تغطية احتياجات المستهدفين والى أي مدى تحقق ذلك؟
- هل كانت الأنشطة والبرامج التي تم تنفيذها مناسبة وذات علاقة باحتياجات الناس؟
- هل تم تطبيق المشروع بفاعلية؟
- هل هناك أهمية لتكرار تطبيق هذه البرامج والمشاريع؟
- هل كان للبرنامج تأثير ايجابي على المستفيدين، (المسوا تغييراً)، تحسن في المستوى المعيشي؟ وتطور في العلاقات، (السلم الأهلي والاجتماعي)؟ وتأثير بيئي ايجابي؟ وتأثير صحي ايجابي؟ وتأثير تعليمي ايجابي؟ و تأثير اجتماعي ايجابي؟

- هل حسن البرنامج من الظروف المعيشية؟ من خلال الوصول للخدمة؟ وتوفر الخدمة؟ ونوعية الخدمة، والوعي؟
- إلى أية درجة وصلت ديمومة المشروع؟
- هل كان للمشروع تأثيرات ايجابية على المستوى البيئي والاجتماعي والاقتصادي؟ إضافة إلى تأثيره على ناتج الدخل بسبب الأنشطة المتعددة، وتحسين الظروف الصحية، وتحسين وصول المستفيدين إلى الخدمات الناجمة عن تنفيذ المشاريع؟
- هل يتوفر قصص نجاح تؤكد ما تم التوصل إليه؟

3.2 دائرة شؤون اللاجئين:

هي دائرة تعنى بشؤون اللاجئين الفلسطينيين، تم تأسيسها عام (1987)، بدعم خاص من الرئيس الراحل ياسر عرفات رحمه الله، وأعيد تفعيل نشاطها في نهاية العام (1996) كإحدى الدوائر المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية، بناء على قرارها رقم (55)، واستنادا إلى المادة (18) البند (و) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، الملحق بالميثاق الوطني الفلسطيني، والبرنامج السياسي المقرين من المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الثامنة عشرة، المنعقدة في الجزائر عام (1987)، لمتابعة قضية اللاجئين الفلسطينيين، ورعاية مصالحهم، والدفاع عن حقوقهم في جميع أماكن تواجدهم، ومنذ تأسيسها وبعد عودة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية إلى أرض الوطن، تمكنت دائرة شؤون اللاجئين من تقديم خدمات هامة للاجئين الفلسطينيين، وخاصة سكان المخيمات في أقطار اللجوء والشتات، وفي الوطن، رغم المصاعب، وضعف الموارد البشرية والمادية، وذلك بتوفير تمويل لتنفيذ مشاريع بنية تحتية وخدماتية للسكان في المخيمات.

ووفقا لقرار المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحادية والعشرين (1996/4/12) المنعقد في غزة؛ فقد تقرر إعادة بناء وتفعيل دائرة شؤون اللاجئين، باعتبارها الإطار الفلسطيني الرسمي المتخصص بشؤون اللاجئين وقضيتهم، واستنادا لقرارات اللجنة التنفيذية في حينه، ومجلس وزراء السلطة الوطنية المنعقد في غزة، في شهر تشرين الثاني (1996)؛ فقد تقرر تشكيل لجان خدمات شعبية في مخيمات اللاجئين، تتابعها وتشرف على تشكيلها وعملها دائرة شؤون اللاجئين، تكون مهمة هذه اللجان تطوير مستوى الخدمات في المخيمات في مختلف المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية والاقتصادية والبنية التحتية، إضافة لدور هذه اللجان التعبوي والسياسي بترسيخ الإيمان بحق العودة،

وتمسك اللاجئين بحقوقهم والذي يمثل أداة للتواصل بين القيادة الفلسطينية واللاجئين في أماكن تواجدهم. (النظام الأساسي لمنظمة التحرير المادة (18)). ولمزيد من التفاصيل ملحق رقم (1.2).

1.3.2 برامج دائرة شؤون اللاجئين الأساسية الخاصة بالمخيمات واللاجئين:

تنفذ دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية مجموعة من البرامج وهي:

- برنامج تشغيلي للجان الخدمات والمؤسسات العاملة في أوساط اللاجئين. ملحق رقم (2.2)
- برنامج تمويل مشاريع بنية تحتية وخدماتية في المخيمات. (موضوع البحث).
- برنامج مساعدات مالية لطلبة المدارس والجامعات.
- برنامج مخيمات صيفية للأطفال أشبال وزهرات.
- برنامج ترسيخ ثقافة حق العودة. (البيان السياسي للدائرة).

2.3.2 أنواع المشاريع الممولة في برنامج تمويل المشاريع من حيث المضمون:

تتنوع المشاريع الممولة تبعا لاحتياج السكان وأولوياتهم، والتي أقرتها الهيئات العامة في المخيمات، وبالتشاور مع دائرة شؤون اللاجئين، وتتمثل بما يلي:

- مشاريع بنية تحتية من خطوط مياه وكهرباء وطرق داخلية.
- مشاريع خدماتية مثل المرافق العامة، وقاعات متعددة الأغراض تستخدم للأفراح والمناسبات العامة، وكذلك حدائق عامة ومنتزهات.
- مشاريع تعليمية: مدارس، رياض أطفال، مراكز أمومة وطفولة، مكتبات.
- مشاريع صحية: رعاية الطفل والمرأة، وعيادات، ولياقة بدنية.
- مشاريع تتعلق بشراء عقارات، خصوصا الأراضي حول المخيمات لتنفيذ مشاريع عليها.
- مشاريع صغيرة منتجة في المجال الزراعي والحرفي، مثل دفيئات زراعية، (مخيم العروب)، ماكينات خياطة، أو حفر على الخشب، أو تطريز في العديد من المراكز النسوية.
- مشاريع مدرة للدخل تقوم اللجان بإنشائها وتأجيرها مثل بناء المخازن.
- مشاريع اجتماعية تتعلق بمساعدة الأسر المعتمدة في ترميم وتأهيل بيوتها.
- مشاريع تمكين للمؤسسات العاملة في المخيمات. (الإدارة العامة للموازنة العامة، 2014).

3.3.2 مشاريع التمكين:

وتهدف مثل هذه المشاريع لتمكين المؤسسات العاملة في المخيمات وخصوصاً المراكز النسوية، ومراكز تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، من تنفيذ مشاريع لها عدة أبعاد، فمن جهة توفير فرص عمل للفئات المستهدفة، ومن جانب آخر؛ توفير مصدر دخل يغطي جزءاً من المصاريف التشغيلية للمؤسسة يجعلها قادرة على الاستمرار والنجاح.

أمثلة على مشاريع تمكين تقدمت بها مؤسسات المخيمات لدائرة شؤون اللاجئين لتوفير تمويل لها من خلال المانحين. ملحق رقم (3.2).

4.3.2 أنواع المشاريع في برنامج تمويل المشاريع من حيث الاستهداف:

- مشاريع عامة تستهدف توفير الخدمات الأساسية لكل شرائح المجتمع، مثل ما يتعلق بالكهرباء، والمياه، والطرق، والقاعات متعددة الأغراض، وحدائق العامة.
- مشاريع تستهدف قطاع الشباب، كالصالات الرياضية، واللياقة البدنية.
- مشاريع تستهدف قطاع النساء، مثل مراكز الخياطة والتطريز، والحرف اليدوية، والصناعات الغذائية، والمطابخ الإنتاجية.
- مشاريع تستهدف ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل العلاج الطبيعي، والدعم النفسي.
- مشاريع تتعلق بالأطفال، مثل رياض الأطفال، وحدائق الألعاب، ومراكز الأمومة والطفولة. (المصدر السابق).
- مشاريع يجري تنفيذها خلال (2015\2016) كما في ملحق (4.2).

5.3.2 النتائج المفترضة لبرنامج تمويل المشاريع:

- زيادة المنازل المشبوكة بالصرف الصحي.
- زيادة المنازل المربوطة بشبكة المياه.
- زيادة عدد المترددين من الأطفال على حدائق الأطفال.
- زيادة عدد الشباب الذين يستخدمون الساحات الرياضية واللياقة البدنية.

- زيادة الأسر التي تستخدم الصالات العامة في المخيم لمناسباتها.
- تخفيض نسبة البطالة بين السكان من خلال توفير فرص عمل أكثر في مشاريع البرنامج.
- زيادة نسبة الوفر من خلال توفير خدمات بتكاليف رمزية، حضانات، ورياض أطفال، وقاعات رياضية، وصلات عامة، وحدائق عامة، ومنتزهات.
- زيادة النساء المستفيدات من برامج الرعاية الصحية الإضافية، بعد الولادة، لياقة وعلاج طبيعي للمسنين.
- زيادة الأسر التي تتردد على الأماكن الترويحية.
- زيادة المساحات بين المنازل.
- زيادة مساحة وأطوال الطرق المعبدة.
- زيادة حالات ذوي الاحتياجات الخاصة المستفيدة من برامج لجان تأهيل المعاقين.
- تمكين لجان المخيمات والمؤسسات، وتطوير قدراتهم في تنفيذ وتشغيل وإدارة العديد من المشاريع والبرامج.
- كما يهدف البرنامج إلى إعادة إنشاء قنوات تواصل محلية داخلية داخل المخيمات، من خلال استخدام المشاريع المنجزة، كالمشاريع الشبابية ومشاريع الخدمات التي تعزز التواصل المحلي، إضافة إلى تحقيق أهداف غير مباشرة بالتواصل مع المجتمعات المحيطة التي يمكنها الاستفادة من المشاريع المنجزة ثقافية كانت أو تعليمية أو صحية أو ترفيهية أو أنشطة مجتمعية. (البيان السياساتي لدائرة شؤون اللاجئين، 2016-2018).

6.3.2 المخيمات المستهدفة من قبل برنامج تمويل المشاريع:

يستهدف هذا البرنامج في الوقت الحالي مخيمات الضفة الغربية المعتمدة من دائرة شؤون اللاجئين فقط. وهي عبارة عن (24) مخيماً، منها (19) معترفاً بها من وكالة الغوث الدولية، و(5) مخيمات غير معترف بها. ملحق رقم (5.2).

7.3.2 حجم التمويل:

يرصد مجلس الوزراء في موازنته مبلغ (3) مليون و(200) ألف دولار سنوياً لتمويل المشاريع في مخيمات الضفة الغربية، من خلال دائرة شؤون اللاجئين وإشرافها، وتنفيذ من خلال لجان الخدمات في المخيمات. واعتمدت هذه الموازنة على عهد الدكتور سلام فياض حال استلامه رئاسة الوزراء ووزارة المالية (2002-2005)، وزعت بقيمة (150) ألف دولار للمخيم المتوسط والكبير، و(100) ألف دولار للمخيم الصغير. ملحق رقم (6.2)، هذا التمويل كان ينقطع أحياناً بسبب الضائقة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية، وفي عام (2015)، عمدت دائرة شؤون اللاجئين إلى إعادة هيكلة المبالغ المقدمة، بحيث يراعى عدد سكان المخيم ملحق رقم (7.2)، فالمخيمات الكبيرة ذات احتياج أكبر، مع مراعاة حفظ حقوق المخيمات الصغيرة، بحيث لا يقل التمويل عن (45) ألف دولار للمخيم الصغير، ووصل التمويل لغاية (300) ألف دولار لأكبر مخيمات الضفة الغربية، وهو مخيم بلاطة قرب نابلس، وبالإمكان استخدام التمويل لأكثر من مشروع صغير، أو يكون التمويل على مراحل للمشاريع الكبيرة، مثل بئر جوفي لمياه الشرب في مخيم الفارعة، مع خزان وخطوط ناقلة على عدة مراحل. (البيان السياساتي لدائرة شؤون اللاجئين، 2016-2018).

8.3.2 آلية تشكيل لجان المخيمات:

- كان يتم تشكيل لجان المخيمات بناء على اللائحة الداخلية التي أقرتها دائرة شؤون اللاجئين عام (1996)، من خلال تمثيل فصائل منظمة التحرير، والمؤسسات العاملة داخل المخيم، بما يتناسب مع حجمها ودورها.
- وجدت دائرة شؤون اللاجئين إن هذا يؤدي إلى استمرار أعضاء اللجان لسنوات طويلة مما يضعف التواصل مع المجتمع المحلي وقد يؤدي إلى ضعف الأداء.
- اعتمدت دائرة شؤون اللاجئين عام (2010) نظاماً داخلياً جديداً، يعطي دوراً أكبر للمجتمع المحلي في تشكيل اللجان، من خلال إجراء ديمقراطي، ويعطي هامشاً أكبر للمتابعة والمحاسبة، ووضع الأولويات، مع الحفاظ على وجود تمثيل لفصائل منظمة التحرير في اللجان، ويتم ذلك بتشكيل هيئة عامة في كل مخيم، تتكون من اللجان التنظيمية للفصائل والهيئات الإدارية للمؤسسات العاملة في المخيم، والشخصيات الاعتبارية المتمثلة بالشخصيات الأكاديمية والنضالية والوظيفية والعائلية، تقوم هذه الهيئة بالانعقاد سنوياً لمناقشة التقارير

المالية والإدارية وإقرارها والمساهمة في وضع الأولويات، وكل سنتين تصوت الهيئة العامة على انتخاب لجنة جديدة، يراعى فيها تمثيل المرأة بما لا يقل عن عضوين. (النظام الداخلي للجان الخدمات، 2010).

4.2 نبذة عن المخيمات المستهدفة بالدراسة (الحالة الدراسية):

1.4.2 مخيم عسكر للاجئين:

تأسس مخيم عسكر عام (1950م)، فوق مساحة من الأرض تبلغ (120) دونماً، ضمن حدود بلدية نابلس، وعلى بعد (5) كم شمال شرق مركز المدينة، ويقع على الطريق المؤدية إلى وادي الباذان وغور الأردن، يحده من الشمال حي المساكن الشعبية بمدينة نابلس، ومن الشرق قرية عزموط، ومن الغرب جبل عسكر وقرية عسكر البلد، ومن الجنوب مبنى وزارة الزراعة وكلية الشيخ زايد.

وينحدر أصل سكان المخيم من (36) موقعاً سكانياً، معظمهم من مناطق وسط فلسطين، مثل: اللد وحيفا ويافا. ومثله مثل باقي المخيمات في الضفة الغربية، فقد بني المخيم فوق قطعة من الأرض قامت الأونروا باستئجارها من الحكومة الأردنية.

وفي عام (1965م)، أدى الاكتظاظ الشديد في المخيم بسكانه إلى التوسع فوق (100) دونماً إضافياً من الأرض المجاورة، وهو ما يسمى مخيم "عسكر الجديد". ولا تعتبر وكالة الغوث الدولية مخيم عسكر الجديد مخيماً مستقلاً من الناحية الرسمية، فلم يتم بناء أية منشآت تابعة للوكالة لفترة متأخرة، ولكن في السنوات الأخيرة ولتزايد عدد السكان والحاجة لمزيد من الخدمات؛ بدأت وكالة الغوث بإقامة مؤسسات تابعة لها في مخيم عسكر الجديد، تقدم خدمات للسكان فيه؛ حيث تم بناء مدرسة أساسية للبنات ثم إقامة مركز صحي ضمن بناء تابع للجنة خدمات مخيم عسكر الجديد، وأخيراً تم بناء مدرسة أساسية للذكور، حيث لم تعد مدارس مخيم عسكر القديم قادرة على استيعاب المزيد من الطلاب، ولكن لا يزال يشرف على الجزئين: مخيم عسكر القديم والجديد مكتب واحد لوكالة الغوث وقسم صحة بيئية واحد.

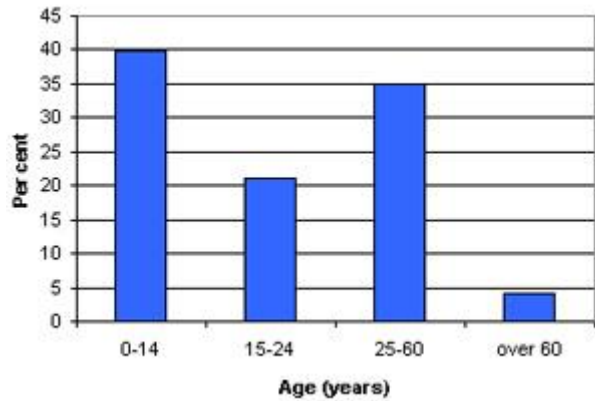
وعلاوة على ذلك، فقد عمل تصنيف المناطق بين السلطة الفلسطينية وحكومة الاحتلال على تقسيم المخيم الجديد والقديم، حيث أصبح المخيم القديم واقعا ضمن المنطقة "أ"، وهو بالتالي واقع تحت

سيطرة السلطة الفلسطينية، فيما أصبح المخيم الجديد واقعا ضمن المنطقة "ب"، وبالتالي تحت السيطرة المشتركة.

ولا يزال الاكتظاظ مستمراً في المخيمين. وتطالب لجننا المخيمين بتوسعة حدودهما، وذلك كحل محتمل. وحيث إن المخيمات تقع تحت سلطة الحكومة المضيفة؛ فإن الأونروا لا تملك أية سلطة للقيام بتوسعة المخيم. وترتبط كافة المنازل في المخيم بالبنية التحتية للكهرباء والمياه العامة، وتبلغ نسبة البطالة في المخيم (28%). (وكالة الغوث، 2015).

وحسب إحصائيات وكالة الغوث لعام (2015)، يسكن في مخيم عسكر حوالي (15,900) لاجئاً مسجلاً، ثلثهم في مخيم عسكر الجديد.

التوزيع الديموغرافي:



من الرسم البياني أعلاه نلاحظ إن أغلبية سكان المخيم من الفئة العمرية الصغيرة حيث (40%) تحت سن (15) عاماً، وأكثر من (61%) من السكان، هم دون (24) عام.

مؤسسات وكالة الغوث العاملة في المخيم:

- خمس مدارس أساسية.
- مركز صحي واحد تابع للأونروا، وهناك ثلاثة مراكز أخرى غير تابعة لوكالة الغوث.
- مركز إعادة تأهيل مجتمعي واحد.
- مركزان للأطفال.
- مركز برامج نسائية واحد.

البرامج العاملة في المخيم والتابعة لوكالة الغوث:

- التعليم.
- الإغاثة والخدمات الاجتماعية.
- شبكة الأمان الاجتماعي.
- التمويل الصغير.
- الصحة.
- برنامج المال مقابل العمل.
- برنامج الغذاء الطارئ والمساعدة النقدية.

المشاكل الرئيسية التي تواجه المخيم:

- البطالة.
- كثافة سكانية عالية.
- الانقسام بين سيطرة السلطة الفلسطينية وبين السيطرة المشتركة .
- مدارس مكتظة. (دائرة شؤون اللاجئين، 2016 والأونروا، 2015).

2.4.2 مخيم الجلزون للاجئين:

الموقع الجغرافي والتركيبية السكانية: يقع إلى الشمال من مدينة رام الله، وإلى الغرب من الطريق الرئيس، الواصل بين رام الله ونابلس، وتحيط به من الشمال أراضي جفنا، وعين سينيا، وبلدة بيرزيت ومن الشرق قرية دورا القرع.

وقد تأسس مخيم الجلزون عام (1949م) فوق مساحة من الأرض تبلغ (250) دونماً، ثم امتدت لتصل إلى (300) دونماً عام (1988م)، والمخيم يقع على تلة صخرية تبعد مسافة (7) كيلومترات شمال رام الله، بالقرب من قرية جفنا. وينحدر أصل سكان المخيم من (36) موقعاً سكانياً، تابعة لمناطق وسط وجنوب فلسطين، وأكثرهم من اللد والرملة. ومثله مثل باقي المخيمات في الضفة الغربية، فقد بني المخيم فوق قطعة من الأرض قامت الأونروا باستئجارها من الحكومة الأردنية. وأصبح المخيم تحت السيطرة المشتركة في أعقاب اتفاقيات أوسلو.

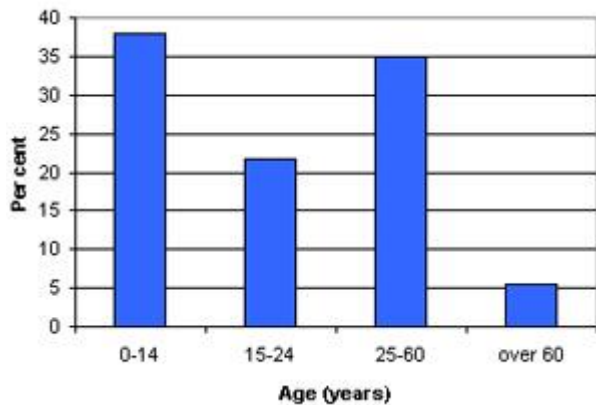
بلغ عدد السكان عام (1967) حوالي (3071) نسمة حسب إحصائيات وكالة الغوث، وهم موزعون على (635) أسرة، وبلغ عدد اللاجئين المسجلين حسب بيانات وكالة الغوث عام (1997) حوالي (7160) نسمة. و غالبية السكان في المخيم من اللاجئين منذ عام (1948)، ويشكلون ما نسبته (99%) من مجموع سكان المخيم، وما يقارب نسبة (1%) من سكان المخيم لجئوا اليه بعد العام (1967)، ومعظم السكان من قرية بير نبالا ويشكلون ما نسبته (80%)، وباقي سكانه من قرى العباسية والدوايمه وكفر عانا ومدينة اللد، بينما نزح الجزء الباقي عام (1967)، من قريتي نوبا، وعمواس، بعد أن تم تدميرهما، وتشريد السكان منهما. وفي مخيم الجلزون كثافة سكانية عالية، كما هي الحال في بقية المخيمات الفلسطينية في الداخل والخارج.

وتتصل كافة المساكن بالبنية التحتية لشبكتي الكهرباء والماء العامة، إلا أن العديد منها ليست متصلة بنظام الصرف الصحي، وبدلاً من ذلك فهي تلجأ لاستخدام المراحيض خاصة متصلة بحفر امتصاصية أو تلجأ بالسماح للمياه العادمة بالجريان في الطرقات.

وقد بدأت الأعمال الصغيرة في المخيم بالازدياد، بسبب زيادة الصعوبات المفروضة على العمال لدخول سوق العمل في الداخل الفلسطيني .

وحسب بيانات وكالة الغوث لعام (2015)، يعيش في المخيم أكثر من (11,000) لاجئاً مسجلاً.

التوزيع الديموغرافي:



من الرسم البياني أعلاه نلاحظ إن أغلبية سكان المخيم من الفئة العمرية الصغيرة حيث (38%) تحت سن (15) عاماً، وأكثر من (60%) من السكان هم دون (24) عاماً، وهو يتشابه إلى حد كبير مع باقي المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية.

مؤسسات وكالة الغوث العاملة في المخيم:

- مدرستان، تعمل واحدة منها بنظام الفترتين.
- مركز واحد للإرشاد الوظيفي.
- مركز صحي واحد تابع للأونروا، وهناك مركزان آخران غير تابعين للأونروا.
- وحدة علاج طبيعي واحدة.
- مركز إعادة تأهيل مجتمعي واحد.
- مركز برامج نسائية واحد.

البرامج العاملة في المخيم والتابعة لوكالة الغوث:

- التعليم.
- الإغاثة والخدمات الاجتماعية.
- شبكة الأمان الاجتماعي.
- الصحة.
- برنامج المال مقابل العمل.
- برنامج الغذاء الطارئ والمساعدة النقدية.

المشاكل الرئيسية التي تواجه المخيم:

- عدم توفر شبكة صرف صحي.
- مدارس مكتظة.
- البطالة.
- الاكتظاظ السكاني.

ومن الجدير بالذكر أن المخيم يقع ضمن مشاريع التهويد الإستيطانية، ورافق هذه العملية زحف استيطاني باتجاه المخيم، فقد أُقيمت مستوطنة بيت إيل (أ) في عام (1977)، على أراضي قرنتي بيتين ودورا القرع، القريبتين من المخيم، والواقعتين شمال رام الله، وهذه المستوطنة تابعة لحركة غوش إيمونيم الصهيونية. (دائرة شؤون اللاجئين، 2016 والأونروا، 2015).

5.2 دراسات سابقة

1.5.2 دراسات عربية:

1: (دراسة حماد، 2010)، بعنوان: تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة.

هدفت الدراسة إلى تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة من وجهة نظر مديري المشاريع، واستخدم الباحث معايير (الملاءمة والكفاءة والفاعلية والأثر والاستدامة)، وصمم الاستبانة بناء على هذه المعايير، لتقييم المشاريع، وأظهرت نتائج الدراسة أهمية مراعاة تعزيز معيار الملاءمة والاهتمام بشكل أكبر بمعيار الكفاءة، ومعيار الفعالية لأجل تحقيق أهداف المشاريع المخطط لها، بما ينعكس على التنمية للفئات المستهدفة، كما خلصت الدراسة إلى أهمية زيادة الاهتمام بمعيار الأثر، من أجل تحقيق الأهداف العامة للمنظمة ومراعاة تعزيز معيار الاستدامة، من خلال الاهتمام بتقييم المشاريع ليصبح ثقافة في المنظمة، وليس بناء على طلب الممولين، وضرورة استمرارية تدريب الطاقم العامل في إدارة المشاريع على تقييم المشاريع، مع رصد جزء من الموازنة لهذا الغرض.

2: (دراسة أبو احمد، 2008)، بعنوان: تقييم مشروع إغاثة اللاجئين الفلسطينيين بواسطة مجلس اتحاد الكنائس العالمي في قطاع غزة.

هدفت الدراسة إلى تقييم مشروع إغاثة اللاجئين الفلسطينيين بواسطة مجلس اتحاد الكنائس العالمي في قطاع غزة، إضافة إلى تقييم مشروع خلق فرص عمل، ومشاريع الخدمات الأساسية: (الصحة والتدريب)، واستخدمت الدراسة معايير (الملاءمة والكفاءة والفاعلية والأثر)، وجاءت نتائج الدراسة كما يلي:

معيار الملاءمة: على الرغم من وجود إستراتيجية شاملة وطنية واضحة للمساعدة في أوقات الطوارئ؛ إلا أن مساهمة المشروع كانت ضئيلة في تلبية بعض الاحتياجات الأساسية للسكان، من خلال تقديم مساعدات نقدية غير كافية لتلبية الاحتياجات للأسر المستهدفة.

ويخصوص معيار الكفاءة: توصلت الدراسة الى أن المشروع ذو كفاءة، أما معيار الفاعلية: فقد اكدت الدراسة بأن المشروع كان فاعلا، ويلتقي مع أهدافه المعلنة، كون المشروع صمم لتلبية الاحتياجات الأساسية في حالات الطوارئ، وحقق المشروع هدفه المعلن من تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان،

إضافة إلى تفعيل مشاركة الجميع، وبخصوص معيار الأثر: كانت من نتائج الدراسة بانه تم ملاحظة اثر أنشطة المشروع الإيجابية بشكل عام ولها تأثيرات مختلفة، حيث تم النظر إلى اثر المساعدة النقدية بأنها ايجابية من قبل المستفيدين.

3: (دراسة الجبوسي، 2008)، بعنوان: المياه والأمن الغذائي في قطاع غزة.

هدفت الدراسة إلى تقييم مشروع المياه الذي تم تنفيذه في قطاع غزة، حيث أجرت الدراسة مقارنة بين الأوضاع السائدة قبل تنفيذ المشروع وبعده، مركزة على الحاجات التي يلبها المشروع وديمومته والآثار المترتبة عليه، وإمكانية تكراره في مناطق أخرى، إضافة إلى مساهمة المشروع في الأمن الغذائي في القطاع، وحيث إن الهدف العام للمشروع الذي جرى تقييمه هو تحسين الظروف الاقتصادية والغذائية في المناطق المستهدفة، وخلصت الدراسة إلى أن الأنشطة التي تم تنفيذها مناسبة وذات علاقة باحتياجات الناس ومطالبهم، ومن إجابات المشاركين؛ تبين أن المشروع نفذ بفاعلية، وبينت الدراسة الأهمية العالية لتكرار المشروع، بينما كان تأثير عناصر الأنشطة المختلفة تأثيراً مختلفاً على المستفيدين، وقياس معيار الفاعلية، والتأثير كان عالياً (95%)، مما يظهر تأثير المشروع الايجابي، من خلال تحسن مستوى المعيشة، وتوطيد العلاقات الاجتماعية، والتأثير البيئي الايجابي، ومعيار الديمومة كان عالياً (91%).

4: (دراسة العصار، 2015)، بعنوان: البلديات والتنمية المحلية المستدامة في قطاع غزة الواقع والمعوقات.

هدفت الدراسة إلى المساعدة في تقييم وتطوير الواقع الإداري للبلديات، وتقويم العلاقة الرابطة بين وزارة الحكم المحلي والبلديات في فلسطين/ وخاصة في قطاع غزة، إضافة إلى اقتراح سبل تطوير البيئة القانونية، وآليات تعزيز دور البلديات وبرامجها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بمجالاتها المختلفة، واقتراح آليات لتفعيل دورها، وإدخال مفهوم الاستدامة في برامجها التنموية من خلال ربط أدائها المحلي بمؤشرات دولية؛ وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: انه وعلى الرغم من انسجام برامج البلديات على المستوى المحلي مع متطلبات التنمية المحلية المستدامة؛ إلا أنه توجد كثير من المعوقات لتنفيذ هذه البرامج تتمثل في ضعف الواقع التنظيمي والإداري للبلديات، الذي يشكل عائقاً رئيسياً في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في فلسطين، وكذلك طبيعة العلاقة بين وزارة الحكم

المحلي والبلديات، التي تُعيق تحقيق التنمية المحلية المستدامة في فلسطين، ومحدودية الموارد المتاحة للبلديات (المادية والبشرية)، التي تُعرقل تحقيق التنمية المحلية المستدامة في فلسطين، كما خُصت الدراسة لعدد من التوصيات أبرزها: أهمية دمج البلديات الصغرى، وخلق هيئات محلية جديدة، تضم عدداً من البلديات الصغرى، والعمل على زيادة الوعي والإدراك لدى العاملين بمفاهيم التنمية المحلية المستدامة، وذلك من خلال تعزيز نهج اللامركزية، وتطوير قانون حكم محلي ملائم للواقع الفلسطيني، وتعزيز استقلالية البلديات، وتنويع مصادر التمويل للمشاريع التنموية والتطويرية، ولزوم البدء بالاعتماد على التمويل الذاتي القائم على الجباية والاستثمار.

5: دراسة بلعور، (2013)، بعنوان: معايير تقييم المشروعات في البنوك الإسلامية.

لقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مختلف المعايير المالية وغير المالية المطبقة في الاقتصاد الإسلامي، في عملية دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية بشكل عام، ومحاولة إسقاط هذه المعايير على واقع البنوك الإسلامية التي تنشط في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج المتمثلة في أنه لا يمكن تحسين أحوال المجتمع بدون ملائمة المشاريع مع حاجياتهم، حيث الاستثمار في المنهج الإسلامي يستهدف تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، ووجدت الدراسة أن بنك البركة الجزائري يعتمد في تقييمه للمشاريع الاستثمارية على معايير مالية وغير مالية، والمعايير المالية تتعلق بفترة الاسترداد، ومعدل العائد المحاسبي، وصافي القيمة الحالية، ومعدل العائد الداخلي، ومعيار دليل الربحية، بينما المعايير غير المالية؛ تتمثل بمعيار السلامة الشرعية، والسلامة الاقتصادية، والسلامة الاجتماعية، ومعيار الأخلاق الشخصية، ومعيار الاختيار حسب الأولوية، والذي يركز على الضروريات والحاجيات والتحسينات، وهي معايير خاصة تختلف عن المعايير التقليدية التي تعتمد على سعر الفائدة. .

6: (دراسة عكيلة، 2013)، بعنوان: أثر مستوى المعيشة على الخدمات الصحية والتعليمية في محافظات غزة.

هدفت الدراسة إلى فحص وتحليل المستوى المعيشي لم محافظات غزة، من خلال توضيح العلاقة بين مستوى المعيشة والخدمات الصحية والبيئية، وبينت الدراسة وجود تباين في التوزيع المكاني للخدمات الصحية والتعليمية في محافظات غزة، تبعا لاختلاف الظروف والخصائص الجغرافية، وأظهرت

الدراسة تركز الخدمات الصحية في محافظة غزة عما سواها من المحافظات، ووجدت الدراسة أن هناك علاقة بين مستوى الدخل والبيانات المتعلقة بالسكن والبيئة المنزلية، وكذلك البيانات المتعلقة بالتمتلكات الخاصة، والخدمات الصحية والتعليمية.

7: (دراسة حسن، 2005)، بعنوان: الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته.

تناولت هذه الدراسة، الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته، حيث ركزت على وسائل تعايش الأسر الفقيرة مع تدني مستوى المعيشة في محافظة جنين، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الوسائل الذاتية والخارجية التي اعتمدت عليها الأسر الفقيرة في المحافظة، وذلك من أجل التعايش مع الفقر، وبينت الدراسة أن الاحتلال، وغياب الدولة الفلسطينية، من أهم الأسباب التي أدت إلى إفقار فئات كبيرة من الشعب الفلسطيني، كما تم دراسة التوزيع الجغرافي للفقر في الأراضي الفلسطينية، حيث تبين أن معدلات الفقر في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية، كما أن معاناة الفقراء في غزة أكبر منها في الضفة الغربية، وهذا ما كشف عنه مقياس شدة الفقر، وكذلك فقد تم بحث مشكلة الفقر في ظل انتفاضة الأقصى، والتي ارتفعت خلالها معدلات الفقر والبطالة بشكل كبير، ويعود السبب في ذلك إلى ما تمارسه سلطات الاحتلال من سياسات قمعية بحق الشعب الفلسطيني لقمع الانتفاضة، وقد تم إلقاء الضوء على دور السلطة الفلسطينية في مكافحة الفقر، من خلال خطط وبرامج التنمية الفلسطينية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، والموازنة العامة، وجاءت الدراسة للتعرف كذلك على وسائل التعايش مع الفقر في محافظة جنين، ومدى مساهمتها في تلبية احتياجات الأسرة الأساسية، بالإضافة إلى التعرف على آراء الفقراء في المحافظة، حول بعض سياسات مكافحة الفقر، ودور السلطة الفلسطينية في هذا المجال. وكان من النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة العملية، فإن سياسة تخفيض الاستهلاك من أكثر الوسائل التي اعتمدت عليها الأسر الفقيرة في محافظة جنين، وبينت الدراسة أن المساعدات التي تتلقاها الأسر الفقيرة سواء كانت من المؤسسات الحكومية، أو الأهلية، أو الأجنبية، أو من الأهل والأقارب؛ لا تكفي لتلبية احتياجات الأسرة الأساسية، بحيث كانت مساهمة هذه المساعدات في احتياجات الأسرة الفقيرة حوالي (21%)، وتوصلت الدراسة إلى إن برامج التشغيل ومكافحة البطالة لم تكن موجهة بشكل أساسي للفئات الفقيرة والمعرضة للفقر، بحيث أن (79%) من الأسر الفقيرة في عينة الدراسة، لم تستفد من هذه البرامج كما أن المستوى التعليمي لرب الأسرة الفقيرة منخفض في العينة في محافظة جنين، إلا أن فئة النساء هن الأقل حظاً من التعليم،

وبينت الدراسة أن معظم الأسر الفقيرة في العينة يعتبرون أنفسهم ضحية الفساد الإداري والمالي المتفشي في أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية.

8: (دراسة الشايب، 2010)، بعنوان: أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر، على مستوى معيشة الفئة المستهدفة، من خلال إلقاء الضوء على تجربة بنك الفقراء، والتعرف على أهمية تمويل المشروعات متناهية الصغر، والتي غالباً ما يعمل بها ويستفيد منها الطبقات الفقيرة في المجتمع. وقد انتهى البحث إلى عدد من النتائج لعل من أهمها: أن تمويل المشروعات متناهية الصغر يساهم في زيادة دخل الفئات الفقيرة في المجتمع، كما يساهم في رفع وتحسين المستوى الصحي للأسرة الفقيرة، وبالرغم من وجود علاقة بين تمويل المشروعات متناهية الصغر والمستوى التعليمي للأسرة؛ إلا أن هذه العلاقة كانت في الاتجاه السلبي، وربما يرجع هذا إلى اضطرار الأسرة إلى إجبار -بعض أو كل- أولادهم على العمل في سن مبكرة؛ لتحسين دخل الأسرة، وكذلك فيما يتعلق بوجود علاقة بين تمويل المشروعات متناهية الصغر ومستوى سكن الأسرة، إلا أن هذه العلاقة كذلك كانت في الاتجاه السلبي، وربما يرجع هذا إلى أن معظم ما يتوفر من دخل للأسرة يتم صرفه على تغطية الاحتياجات الأساسية، من مأكل وملبس وعلاج.. الخ، وحتى إذا ما استطاعت الأسرة توفير مبلغ مالي زائد عن الحاجة فغالباً ما يتم ادخاره لمواجهة أية أزمات طارئة، وتبين للباحث أن استمرار تمويل المشروعات متناهية الصغر يساهم بشكل مباشر في دوام المشروع، وأنه بدون إتاحة هذا التمويل، سوف تتعرض معظم هذه المشروعات إما للتوقف أو للفشل، إضافة إلى أن تمويل المشروعات متناهية الصغر يساعد بشكل مباشر على زيادة رأس مال المشروع، ومن ثم زيادة احتمالات توسع وكبر حجم المشروع في المستقبل.

9: (دراسة المغربي، 2004)، بعنوان: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات الضفة الغربية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى التعرف على الظروف الصحية والأوضاع التعليمية في مخيمات الضفة الغربية، وكل ما يتعلق بظروف السكن والبنية التحتية فيها، والمشاكل التي تعاني منها الأسر الفقيرة، وخاصة العائلات التي تعاني من العسر الشديد، وقد

بينت الدراسة أن الغالبية العظمى من القوى العاملة من سكان المخيمات، هم عمال ومهنيون في مجال البناء والصناعة والخدمات، وجزء منهم يعملون في القطاعين العام والخاص، بينما فئة قليلة تعمل في المجال الزراعي، وان (70%) من القوى العاملة كانت تتوجه للعمل داخل الخط الأخضر قبل الإغلاق عام (2000) م، مما جعل غالبيتها (60%) تفقد عملها بعد هذا التاريخ، وبينت الدراسة أن حالات العسر الشديد في ازدياد متواصل داخل المخيمات في الضفة الغربية، كما بينت الدراسة أن حجم الأسرة في المخيمات أكبر منها في باقي التجمعات، وفيما يتعلق بالأوضاع الصحية؛ بينت الدراسة عدم الاستقرار لعوامل تتعلق بالفقر والبطالة، حيث إن (42%) يعانون من أمراض مزمنة، بينما النسبة في المدن الفلسطينية لا تتجاوز (32%)، وان هناك تزايداً في حالات سوء التغذية في المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية، وفيما يتعلق بالأوضاع التعليمية؛ أبرزت الدراسة ارتفاع نسبة الأمية في أوساط الإناث في المخيمات، وترتفع نسب التسرب من المدارس بعد عمر (15) عاماً لتصل إلى (20%)، كما أشارت الدراسة إلى الاكتظاظ في الفصول الدراسية في مدارس وكالة الغوث الدولية في المخيمات، وفيما يتعلق بالسكن، أبرزت الدراسة هذه المشكلة بشكل واضح لمحدودية مساحة المخيمات، والحاجة للتوسع الأفقي والعمودي، على حساب المرافق والخدمات، وفيما يتعلق بالبنية التحتية في المخيمات؛ يواجه السكان مشكلات بيئية أكثر مما هو عليه في المناطق الأخرى، أما فيما يتعلق بحالات العسر الشديد؛ فقد أوضحت الدراسة أن نسبتها في المخيمات أعلى منها خارج المخيمات، كما إن حالات العسر الشديد في المخيمات تعتمد كلياً على المساعدات المقدمة من المانحين، وخلصت الدراسة إلى وجود مشكلة سكنية كبيرة في المخيمات، إضافة إلى عدم صلاحية البناء العمودي فيها، وارتفاع في نسب الفقر والبطالة، إضافة للمشاكل الصحية، وارتفاع نسب الذين يعانون من أمراض مزمنة، والحاجة الملحة لدعم المؤسسات في المخيمات، وتطوير أدائها، وقدرات العاملين فيها.

10: (دراسة UNDP، 2011)، بعنوان: تقييم القدرات والاحتياجات في مناطق مستهدفة من جنوب لبنان.

هدفت الدراسة إلى تقييم الاحتياجات والقدرات لمؤسسات المجتمع المحلي في جنوب لبنان، والاحتياجات المعيشية للمواطنين، وتقييم الاحتياجات لمناطق مستهدفة من جنوب لبنان، من أجل تحسين نوعية الخدمات المقدمة من المؤسسات المحلية، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين في

الجنوب اللبناني، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك نقصاً في التدخلات على مستوى السياسة الكلية، والحاجة لإدخال إصلاحات قانونية لتنظيم عمل المجالس المحلية، إضافة إلى عدم وجود تحديث للقوانين التي تنظم عمل التعاونيات، في ظل عدم وجود سياسة شبابية شاملة في لبنان، إضافة للحاجة إلى تعزيز التعاون بين مؤسسات المجتمع المحلي، وحاجة مؤسسات المجتمع المدني إلى تعزيز الممارسات الجيدة، والحوكمة الرشيدة، مما يجعل هناك حاجة لبناء قدرات المؤسسات العاملة، والمؤسسات الوسيطة، وتوجيه الدعم باتجاه التعاونيات النسائية، والحاجة لتحسين القدرات القيادية لأعضاء المجالس المحلية.

وقد أكدت الدراسة على الحاجة إلى المزيد من التدخل من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمات الدولية، لتحسين نوعية الحياة، وتطوير قدرات المؤسسات المجتمعية، والمنظمات غير الحكومية، وبيّنت الدراسة وجود فجوة رئيسية على المستوى الكلي ومستوى السياسات المؤسسية، حيث التدخلات على المستوى الكلي، وتبني الخيارات الملائمة للسياسات التنموية على المستوى المؤسسي، شرطاً لنجاح التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جنوب لبنان، كما أن هناك حاجة لدعم جهود الحكومة لاعتماد اللامركزية، وإدخال إصلاحات على النظام القانوني الذي يحكم العمل البلدي، بالإضافة إلى الحاجة لتحديث القانون التعاوني، ولأجل تحسين الظروف المعيشية، هناك ضرورة لإقامة شراكات مع أصحاب المصالح المحليين لتوفير الخدمات للسكان في المناطق المستهدفة، وتوصلت الدراسة إلى أنه ومن أجل إنجاز أي برنامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فإن هذا يتطلب ضرورة التكامل بين مختلف مكونات البرنامج، من خلال زيادة التعاون بين مؤسسات المجتمع المحلي، من خلال تنفيذ أنشطة مشتركة، إضافة إلى زيادة التعاون، والتشبيك مع الأجهزة الحكومية والمؤسسات الحكومية.

11: (دراسة النمروطي وصيدم، 2012)، بعنوان: بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها في الأراضي الفلسطينية.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية، وتقليل نسبة البطالة بين الخريجين في الأراضي الفلسطينية من خلال قدرتها الكبيرة على إيجاد فرص عمل لعدد كبير من الأيدي العاملة، مما يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي لفئات كبيرة من المجتمع، وبيّنت الدراسة أهمية المشاريع الصغيرة، بالإضافة إلى صياغة نموذج قياسي يوضح المتغيرات ذات

التأثير في التقليل من نسبة البطالة، وتوصلت الدراسة إلى أن المشاريع الصغيرة هي احد الحلول لبطالة الخريجين، كما خلصت إلى أن تركيز توزيع الموارد على المدن، يؤدي إلى تركيز البنية التحتية في هذه المدن، مما يؤدي إلى خلل في توزيع المشروعات الإنتاجية، ويؤدي بالتالي إلى خلل في توزيع الدخل، ويزيد المناطق الفقيرة غير المخدومة فقراً، ودعم هذه المشروعات وتشجيع أقامتها؛ يخلق مزيداً من فرص العمل ويزيد من العدالة في توزيع مكتسبات التنمية والدخل، ويعالج الخلل في النمو غير المتوازن، والخلل في توزيع الموارد المالية وقت الطفرة.

12: (دراسة الأسرج،2010)، بعنوان: المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية.

هدفت الدراسة إلى تناول دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي، وقدرتها على توفير العديد من فرص العمل اللازمة في مواجهة الزيادة السكانية المضطربة، كما تهدف الدراسة إلى دراسة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل، وخلق فرص عمل في الدول العربية، إضافة إلى عرض أهم التحديات التي تواجه تنمية هذه المشروعات، في ظل نسب بطالة متزايدة، وخلصت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها دور رئيسي في توفير فرص عمل، إلى جانب مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة.

13: (دراسة يوسف،2009)، بعنوان: دور الشباب الفلسطيني في رسم السياسات داخل المؤسسات الشبابية وأثره على التنمية.

هدفت الدراسة إلى تقييم دور الشباب في المؤسسات الشبابية، وأثره على التنمية، من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة المتعلقة بمدى معرفتهم باحتياجاتهم، وواقعهم واندماجهم في المؤسسات التي تمثلهم، وعلاقتهم بالإداريين في المؤسسات الشبابية، وتأثير التدريبات المقدمة ضمن المشروع في بناء قدراتهم، ومدى انعكاس ذلك على التنمية، واستعرضت الدراسة التمويل الخارجي للمؤسسات ومدى تأثيره في إحداث التنمية، وقد خلصت الدراسة إلى أن التمويل الخارجي لا يحقق تنمية، بل يعمل على فرض حلول متوافقة مع توجهات الممولين، وخلصت الدراسة أيضاً إلى أهمية المؤسسات الشبابية ودورها في الاهتمام بقضايا الشباب واحتياجاتهم، واعتبرت أن العمل الشبابي -وخاصة التطوعي- من أهم أعمدة التنمية، وبينت الدراسة أن المؤسسات الشبابية استفادت بدرجة كبيرة من التدريبات التي تم

تنفيذها، ولكن المطلوب استثمار هذه التدريبات على الصعيد العملي، في ظل غياب التمويل، ووجدت الدراسة أن الهيئات الإدارية لا تزال تنتظر إلى وجود ضعف في مشاركة الشباب في رسم السياسات.

14: (دراسة حسين، 2013)، بعنوان: تقييم المشاريع الاجتماعية.

هدفت الدراسة إلى تقييم المشاريع الاجتماعية، من خلال تقسيم المشاريع الاجتماعية إلى مشاريع تهتم برأس المال المادي، مثل مشاريع النقل والري والإسكان، ومشاريع تهتم برأس المال البشري، مثل التعليم والصحة، وتعرضت الدراسة لمدى ملاءمة طرق ومناهج المنظمات الدولية لتقييم المشاريع، ومدى ملاءمة طريقة تحليل فعالية التكاليف لتقييم المشاريع الاجتماعية، وخلصت الدراسة إلى وجود تداخل بين المشاريع العامة، والمرافق العامة، والمشاريع الاجتماعية، على اعتبار أن المشاريع الاجتماعية هي تلك المشاريع التي لا تهدف للربح أو العائد المادي، وإنما توفر خدمة أو سلعة تعد رغبة اجتماعية حيوية، كما خلصت الدراسة إن الطريقة المناسبة لتقييم المشاريع الاجتماعية، هي طريقة تحليل العوائد والتكاليف، أو أسلوب تحليل فعالية التكاليف، وبينت الدراسة إن هناك صعوبة في تقييم المشاريع الاجتماعية في جانب العوائد، لتمييزها عن غيرها من المشاريع، حيث تظهر العوائد في شكل غير كمي أو غير ملموس، كذلك تتوع عوائدها وعدم تجانسها حتى على مستوى المشروع الواحد، وتداخل عوائدها إلى حد كبير خلال الأنشطة الاقتصادية المختلفة في المجتمع، وأوصت الدراسة إلى الاهتمام بإعداد الدراسات عن تقييم المشاريع الاجتماعية قبل إقامتها، ودراسة وتحديد البدائل المختلفة لمواجهة احتياجات المجتمع، بما يحقق الأهداف المرجوة، مع أهمية إظهار موقع المشروع الذي يتم اختياره من خطط التنمية في الدولة.

15: (دراسة الاسدي، 2010)، بعنوان: تقويم أداء نشاط قطاع الخدمات البلدية في محافظة بغداد- بلدية الكرادة- حالة دراسية.

الأطروحة مقدمة إلى مجلس جامعة سانت كليمنتس (St Clements Universit) كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراة في فلسفة إدارة المشاريع.

هدفت الدراسة إلى تقويم الأداء على مستوى أنشطة الخدمات البلدية، وهل هناك انحراف في النتائج الفعلية عما هو مخطط له؟ وأسباب الانحرافات وكيفية معالجتها، وقد حللت الدراسة تطور أنشطة بلدية الكرادة، وحجم التكاليف المالية لعملية تنفيذ المشروعات الخدمية، وتقييم أداء البلدية في تنفيذ هذه

المشاريع، والدراسة تتعرض لكفاءة كل قسم من أقسام البلدية، وخلصت الدراسة إلى أهمية الخدمات البلدية المقدمة، كونها خدمات اجتماعية مهمة، لا يمكن الاستغناء عنها، لعلاقتها بحياة ورفاهية الفرد والمجتمع من جهة، وعلاقتها بالقطاعات الاقتصادية من جهة أخرى، وان هناك علاقة وثيقة بين إنتاج الخدمات والإنتاج السلعي، وبينت الدراسة أن أنشطة الخدمات البلدية من الأنشطة المساندة والداعمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وقد استهدف الباحث في دراسته تقييم أداء نشاط قطاع الخدمات البلدية على مستوى محافظة بغداد؛ لإبراز دور وفاعلية هذا النشاط في تقديم هذا النمط من الخدمة للفرد والمجتمع.

2.5.2 دراسات أجنبية:

1: (دراسة حداد وآخرون، 2012)، بعنوان: فعالية التدخلات الزراعية التي تهدف إلى تحسين الوضع التغذوي للأطفال-مراجعة منهجية. نشرت في المجلة الطبية البريطانية بتاريخ (2012/1/17).

الأهداف: هدفت الدراسة لتقييم فعالية التدخلات الزراعية في تحسين الوضع التغذوي للأطفال في البلدان النامية.

النتائج: النتائج شملت مراجعة (23) دراسة، معظمها متعلق بتقييم التدخلات الزراعية في حديقة المنزل. الدراسات التي تمت مراجعتها لم توضح معدلات المشاركة أو خصائص المشاركين في البرامج. وتوصلت إلى أن للتدخلات تأثيراً إيجابياً على إنتاج السلع الزراعية والترويج لها، ولكن ليس على مجموع الدخل العام للأسر، وكانت التدخلات الناجحة في تعزيز استهلاك الأغذية الغنية بالبروتينات والمغذيات الدقيقة، ولكن التأثير على النظام الغذائي الشامل للفقراء لا يزال غير واضح. ولم يعثر على أي دليل على وجود تأثير إيجابي على نسبة امتصاص الحديد، ولكن يوجد بعض الأدلة على وجود تأثير إيجابي على امتصاص فيتامين (أ)، كما يوجد أدلة قليلة جداً تم العثور فيها على وجود تأثير إيجابي فيما يتعلق بانتشار التقزم والهزال ونقص الوزن بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن (5) سنين.

الخلاصة: السؤال الذي تم طرحه بهذه المراجعة لا يمكن الإجابة عليه مع أي مستوى من الثقة والدقة. والبيانات المتاحة تظهر تأثيراً بسيطاً لهذه التدخلات على الحالة التغذوية، ولكن نقاط الضعف

المنهجية للدراسات يلقي شكوكا جدية على صحة هذه النتائج. وهناك حاجة لدراسات أكثر دقة وأفضل تصميم، فضلا عن وضع معايير للجودة متفق عليها لتوجيه الباحثين في هذا المجال الهام .

2: (دراسة سافانا وسبيرو، 2011)، بعنوان: عوامل استدامة البرامج الاجتماعية.

نشرت في المجلة الأمريكية للتقييم بتاريخ (2011/5/11).

الملخص: تقدم هذه المقالة نتائج دراسة واسعة النطاق والتي اختبرت نموذجا شاملا للتنبؤ بثلاثة مظاهر: الاستدامة، والمؤسساتية، ومدة البرامج الاجتماعية. واستنادا إلى المراجعة البحثية؛ فإن العوامل التي تنبئ بالاستدامة تنقسم إلى أربع مجموعات: المتغيرات المتعلقة بالبرامج نفسها، والمنظمات الراعية، والمجتمع، والممول الرئيسي. وتكونت عينة الدراسة الإجمالية من (197) برنامجا. وطلب ملء استبيان مفصل، يتعلق بالعوامل والتغيرات التي تعتمد عليها النتائج.

النتائج: تظهر النتائج على حد سواء عوامل مشتركة بالإضافة إلى عوامل مختلفة تنتبأ باستدامة المشاريع. من العوامل المشتركة كانت العوامل المالية والبشرية، والعوامل المالية، وتنوع مصادر التمويل تعتبر من العوامل الأكثر أهمية والأكثر تأثيراً. أما العوامل البشرية؛ فالنتائج تسلط الضوء على الدور القوي الذي تلعبه إدارة المنظمات الراعية، بالإضافة إلى الممول الرئيسي الأولي.

3: (دراسة جينتيك، 2012)، بعنوان: مؤشرات التنمية المستدامة، كلية العلاقات الدولية، جامعة الاقتصاد، براغ، جمهورية التشيك.

الملخص: إن معظم الحكومات تحاول بالفعل، أو على الأقل ينبغي أن تعمل في المستقبل القريب، نحو التطوير المستدام. وتكمن الصعوبة في غياب مؤشرات كمية للاستدامة، هذه المؤشرات تحمل أهمية لا يمكن الاستغناء عنها في عملية التحول نحو الاستدامة. جميع المؤسسات وكذلك الأفراد تحتاج إلى هذه المعلومات، سواء كانت قراراتهم أو سلوكهم يساهم في الاستدامة أم لا، وهذه المعلومات لديها القدرة لتحفيزهم في الوقت نفسه، إلى تغيير السلوك باتجاه الاستدامة.

النتائج: خلصت الدراسة إلى انه يمكن تعريف الاستدامة أيضا بالقدرة على المحافظة وتدعيم القدرات البيئية، أي إطالة أمد القدرة البيئية أو المحيط الحيوي للوفاء بالوظائف الأساسية؛ لتمكين النشاط الاقتصادي البشري، فالمحيط الحيوي يزودنا بالموارد الطبيعية، ويستوعب النفايات ويزودنا بالخدمات.

هذه القدرات البيئية واستخداماتها يجب قياسها بوحدات كمية. مثلا عناصر التلوث لكل (1) متر مكعب من الهواء، ومساحة الغابات في منطقة معينة ونوعية التربة الخ. ومن ثم إذا أردنا قياس الأداء الاقتصادي فيما يتعلق بالبيئة، فإن هذه الوحدات ستكون مناسبة جدا وإذا كان تركيز التلوث في الغلاف الجوي يزداد، ويقلل من مساحة الغابات ويقلل من خصوبتها؛ فيمكننا القول أن أداء الاقتصاد فيما يتعلق بالبيئة قد انخفض، وفي هذه الحالة يكون الاقتصاد قد ابتعد عن الاستدامة. ومعرفة كل مؤشر فردي يمكن أن تساعدنا في توجيه السياسة التي تهدف لمراعاة الاستدامة.

وفي مسعى لتوفير تقييم أكثر تطورا لأداء الاقتصاد، سيكون من الممكن استخدام واحد أو اثنين من المؤشرات الأساسية للاستدامة، والتي يمكن أن تتنافس مع مؤشر الناتج المحلي الإجمالي. كما يمكن وضع مؤشرات بيئية مرجعية موحدة، بحيث يأخذ كل مؤشر قيمة معينة.

لذلك يسود الرأي القائل بأن الأداء الاقتصادي لا يمكن أن يقاس من خلال مؤشر واحد فقط، ولكن على

نطاق كامل من مؤشرات، كل منها سوف تظهر في وحداتها الخاصة جانباً واحداً من المشكلة. ومن خلال تقييم المؤشرات الفردية، وفهم العلاقات المتبادلة بينهما؛ فإنه من الممكن تكوين رأي عن إشكالية معينة، واقتراح التدابير السياسية ذات الصلة للوصول لحلول ذات كفاءة.

4: (دراسة هوبكنز وبن شالوم وموفيت، 2010)، بعنوان: تقييم برامج التأمين الاجتماعي في مواجهة الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية، نشرت في كتيب اوكسفورد لاقتصاد الفقر (2010).

ملخص: تحاول الدراسة تقييم فعالية برامج التأمين الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية، وتبين للباحثين أن نصيب الإنفاق للفرد الواحد على هذه البرامج ككل؛ زاد مع الوقت، ولكن الإنفاق على بعض البرامج قد انخفض. ونظام الاستفادة من هذه البرامج في الولايات المتحدة لديه تأثير كبير على معدلات الفقر، والحد من نسبة الفقراء، ففي عام (2004)، انخفض من (29) في المائة إلى (13.5) في المائة، في حين أن هناك آثاراً جانبية سلوكية كبيرة للعديد من البرامج، ولكن تأثيرها الكلي صغير جدا، ولا يؤثر على حجم التأثير الكلي للنظام على الفقر.

واتضح إن للنظام تأثيراً كبيراً على خفض الفقر في الفئات الكبيرة بالعمر بالإضافة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، ومع الوقت فإن الإنفاق توجه إلى هذه الفئات (الكبيرة بالعمر، وذوي الإعاقة)، بعيدا عن

ذوي الدخل المنخفض، باتجاه فئات أكثر دخلا. مما نتج عنه تعميق للفقر في بعض الشرائح الاجتماعية. واستنتج الباحثون أن نظام الاستفادة الأمريكي يميل باتجاه دعم الفئات العاملة وذوي الإعاقة.

النتائج: وقد كشف استعراض تأثير نظام الاستفادة في الولايات المتحدة على الفقر العديد من الحقائق المهمة:

أولاً: الجمع بين وسائل اختبار ونقل التأمينات الاجتماعية في النظام يكون لها تأثير كبير على الفقر، والحد من الفقر، والفقر المدقع، وانخفاض المعدلات بنحو (14) نقطة مئوية بين سكان الولايات المتحدة ككل في عام (2004).

ثانياً: هذا التأثير له علاقة تكاد لا تذكر مع محفزات العمل.

ثالثاً: الأثر لا يزال مهماً حتى عند تحسين معايير اعتماد خط الفقر، مثل تلك المقترحة من قبل الأكاديمية الوطنية للعلوم. ففي حين بلغ إجمالي معدلات الفقر أعلى بكثير عند استخدام تلك التدابير والمعايير، فإن نسبة انخفاض الفقر بقيت ثابتة، باستثناء انخفاض أكبر قليلاً في الفقر المدقع لبعض الفئات إذا اعتمد ذلك المقياس.

5: دراسة (Crawford,2003)، بعنوان: رصد المشاريع وتقييمها-طريقة لتعزيز كفاءة وفعالية تنفيذ مشاريع المساعدات.

وهدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية متابعة وتقييم مشاريع المساعدات الممولة في بلدان الشرق الأوسط، من أجل تعزيز كفاءة وفعالية تنفيذ هذه المشاريع، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: على الرغم من زيادة عدد الأبحاث التي تدعم الحاجة إلى المعرفة بخصوص المتابعة والتقييم؛ إلا أن معظم هذه الدراسات تفتقد إلى التفاصيل الواضحة واللازمة لتشغيل نظم المعلومات المطلوبة، وبالتالي تفشل في تقديم إطار كفاء ومرن يتلاءم مع بيئة التشغيل في الدول النامية.

6: دراسة (Kumaraswamy, 1996)، بعنوان: منهجية تقييم المشاريع.

هدفت الدراسة إلى معرفة أهمية تقييم كفاءة وفاعلية المشاريع من قبل ذوي العلاقة، وكان من نتائج هذه الدراسة الحاجة الضرورية إلى تقييم كفاءة وفاعلية المشاريع من قبل ذوي العلاقة؛ لما لها من دور فعال في نجاح المشاريع، وأوضحت النتائج أن تقييم المشاريع بكفاءة وفاعلية، سيساعد في تحسين إدارة المشروع، وكذلك تساعد فاعلية وكفاءة تقييم المشاريع في الاختيار الموضوعي الأنسب للمؤسسات والإفراد العاملين في المشروع مستقبلاً، اعتماداً على أدائهم في المشاريع السابقة.

3.5.2 التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال تناولنا للدراسات السابقة واستعراضنا لها، والتي تناولت تقييم المشاريع كدراسة (حماد، 2010)، التي استخدمت خمسة معايير في تقييم المشاريع المتمثلة بمعايير الارتباط والكفاءة والفاعلية والأثر والاستدامة أو دراسة (أبو احمد، 2008)، التي استخدمت أربعة معايير في تقييم المشروع ولم تستخدم معيار الاستدامة، وهي تتشابه مع دراسة الباحث بنفس القطاع المستهدف، وهو المنظمات غير الحكومية، حيث تتعلق دراسة الباحث بلجان المخيمات، وهو قطاع أهلي يتشابه إلى حد كبير بالمنظمات غير الحكومية.

وقد لاحظ الباحث من خلال الدراسات العربية السابقة، إيلاءها أهمية كبيرة لعملية تقييم المشاريع، معتمدة على المعايير الدولية في التقييم، وكذلك الأمر بالنسبة للدراسات الأجنبية التي ركزت على معيار الفاعلية، دراسة (حداد وآخرون، 2012)، بينما البحث المتعلق باستخدام البرامج الاجتماعية، دراسة (سافانا وسبيرو، 2011)؛ جعل من معيار الاستدامة معياراً مركزياً، في حين أضاف البحث المتعلق بمؤشرات التنمية المستدامة، دراسة (جينتيك، 2012)، لمعيار الاستدامة معيار الكفاءة، ونجد إن دراسة (هوبكنز وآخرون، 2010)، اعتمدت معياري الفاعلية والتأثير، لتقييم برامج التامين الاجتماعي، ولاحظ الباحث من الدراسات العربية والأجنبية السابقة، الاهتمام بعملية تقييم المشاريع، واستخدام معايير مختلفة لعملية التقييم، فمنها من اعتمد على خمسة معايير، وبعضها على أربعة، واكتفت بعض الدراسات بمعيار أو اثنين، وهذا يتعلق -تحديداً- بطبيعة البحث، ونوعيته، والفئة المستهدفة، والأهداف التي يسعى إليها، مؤكدة جميعها على ضرورة إجراء عمليات التقييم وبشكل مستمر لجميع المشاريع، بل وتطوير عملية التقييم لتغطي جوانب لم يتم تغطيتها.

1.3.5.2 خلاصة الدراسات السابقة وميزة هذه الدراسة:

1. اعتبرت الدراسات السابقة عملية تقييم المشاريع مرحلة أساسية من مراحل إدارة المشاريع.
2. تقييم المشاريع في المنظمات الأهلية يتطلب مزيداً من البحث والدراسة والتعمق.
3. هناك تباين في تركيز الدراسات السابقة على المعايير الدولية الخمسة والمتمثلة بالارتباط والكفاءة والفاعلية والأثر والاستدامة في المنظمات الأهلية.
4. تعتبر الدراسة الحالية هي أول دراسة لتقييم المشاريع التي تنفذها دائرة شؤون اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية وتركز على ثلاث مجالات تغطيها المشاريع وهي:

- مشاريع البنية التحتية.
- مشاريع الخدمات.
- المشاريع الشبابية.

وتعتمد مخيمين كحالة دراسية لتشكل نقطة انطلاق لتقييم كافة المشاريع في كافة المخيمات في الضفة الغربية.

2.3.5.2 الاستفادة المتحققة من الدراسات السابقة:

استفاد الباحث من الدراسات السابقة فيما يلي:

1. استرشد الباحث بالدراسات السابقة في تحديد محاور الدراسة.
2. استرشد الباحث بالدراسات السابقة في اختيار منهج الدراسة والأساليب الإحصائية المعتمدة في مثل هذه الدراسات، وآلية تحليل البيانات فيها ومقارنة النتائج المتحققة.
3. استرشد الباحث بالدراسات السابقة في طريقة عرض الإطار النظري لدراسته.
4. استرشد الباحث بالدراسات السابقة في عملية بناء الاستبانة وتصميمها واسئلتها.
5. الاطلاع على المراجع والكتب التي استخدمتها الدراسات السابقة والفائدة المتحققة منها، واثار ذلك في توفير الوقت والجهد.

3. الإطار المنهجي للدراسة

1.3 طريقة الدراسة وإجراءاتها:

تعتبر منهجية انجاز الدراسة والإجراءات المتبعة محوراً أساسياً لتحقيق الجانب التطبيقي من الدراسة، وتتضمن منهجية الدراسة وإجراءاتها، وطرق جمع البيانات الأولية والثانوية، وأداة الدراسة وطرق معالجتها، من حيث فحص صدق الأداة وثباتها، وعملية توزيعها وجمعها، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات وعرض نتائجها.

2.3 منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث المنهج الوصفي لهذه الدراسة؛ لأن البحث يقيس اثر المشاريع على الفئات المستهدفة، وهم متلقو الخدمة في المخيمات، وذلك من وجهة نظر ممثليهم اعضاء الهيئات الادارية في المؤسسات التي تمثل مصالحهم، إن كانوا من القطاع الشبابي في المشاريع الشبابية والذين يمثلهم اعضاء الهيئات الادارية في مراكز الشباب، أو القطاع النسوي في المشاريع النسوية واللواتي يمثلهن اعضاء الهيئات الادارية في المراكز النسوية، أو الأطفال في مشاريع الطفولة ويمثلهم اعضاء الهيئات الادارية في مراكز الطفولة والمؤسسات العاملة في هذا المجال، أو القطاعات الأهلية الاخرى في مشاريع الخدمات والبنية التحتية والممثلون بالهيئة العامة كمراكز تاهيل المعاقين او مراكز المسنين وغيرهم، بحيث يتم دراسة الواقع كما هو، والتعبير عنه كما وكيفا، ولا يتوقف الأمر على جمع البيانات، وإنما يتعداه إلى تحليلها، وتحليل الظواهر، وكشف العلاقات بكافة إبعادها، وتقديم تفسير منطقي علمي لها للوصول إلى استنتاجات عامة تخدم تطوير البرنامج (برنامج تمويل المشاريع)، وبالتالي ينعكس على الوضع العام بشكل ايجابي.

3.3 طرق جمع البيانات:

1.3.3 مصادر البيانات: استخدم الباحث مصدرين للبيانات:

المصادر الثانوية: وهي المتعلقة بعملية معالجة الإطار النظري، وتمثلت بالكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، إضافة إلى تقارير ووثائق دائرة شؤون اللاجئين، وتقارير لجان الخدمات ومؤسسات المخيمات المستهدفة، وإصدارات وكالة الغوث، ومركز الإحصاء الفلسطيني، وكذلك الأبحاث والدراسات السابقة، التي تناولت موضوع الدراسة، وكذلك مواقع الانترنت، والبحث والاطلاع على مجلات ودوريات تناولت موضوع الدراسة.

المصادر الأولية: لأجل قيام الباحث بمعالجة الجوانب التحليلية للموضوع قيد الدراسة؛ قام الباحث ولأجل جمع البيانات الأولية بتصميم استبانة لهذا الغرض وتوزيعها على عينة الدراسة، ملحق رقم (3.3).

2.3.3 المنهجية المستخدمة للإجابة على أسئلة تقييم المشروع:

- مراجعة وثائق المشروع.
- جمع البيانات التي تشمل:
 - مسح المستفيدين.
 - جمع الأدلة والبراهين من الميدان.
 - تحليل البيانات.
 - كتابة التقارير.
 - لقاء مع مدير المشاريع في دائرة شؤون اللاجئين للاطلاع على الآلية المعمول فيها في عملية تنفيذ مشاريع البرنامج.
 - لقاء مع المدير المالي في دائرة شؤون اللاجئين للاطلاع على آلية المتابعة المالية والتدفق المالي خلال تنفيذ مشاريع البرنامج.

3.3.3 تطبيق عملية التقييم الخارجي: وتتم باستخدام خطوات التقييم أعلاه على النحو التالي:

- تطوير خطة العمل ومناقشتها واعتمادها من المشرف الأكاديمي، وقد ساعدت هذه العملية في إتمام بقية خطوات دراسة التقييم واختيار المواقع المراد دراستها، وإدراجها ضمن خطة العمل، وقد تمت عملية اختيار المواقع والمستفيدين المراد دراستهم ومقابلتهم بناء على الخصائص التالية:
- عمل جدول بالمشاريع المنفذة في كافة المخيمات.

- تم اختيار المخيمات متوسطة العدد في مخيمات الوسط والشمال.

- تم تحديد مشاريع البنية التحتية والمشاريع الشبابية ومشاريع الخدمات العامة لإجراء الدراسة عليها.

- تم تحديد مخيمين من الأعلى سكاناً من ضمن المخيمات المختارة (مخيم عسكر من الشمال ومخيم الجلزون من الوسط).

- مراجعة المواد والوثائق وتقارير الانجاز، التي يمكن الحصول عليها من دائرة شؤون اللاجئين، ولجان المخيمات والمؤسسات العاملة.

- مسح المستفيدين: اختيار عينة عشوائية من اعضاء الهيئات العامة في المخيمات المستهدفة، من خلال الاستبيان الذي يتضمن ملاءمة المشروع وفاعليته وديمومته وكفاءته وأثره. ملحق رقم(3.3).

- تحليل البيانات: لبناء صورة عن مدى فاعلية المشروع وقدرته على انجاز الأهداف المحددة من خلال التركيز على مدى ملاءمة وفاعلية وكفاءة وتأثير واستدامة الأنشطة المتعددة للمشاريع.

التحليل يتم من خلال التركيز على كل نشاط على حدة وعلى جميع الأنشطة كوحدة واحدة وتدعيم ذلك بأدلة من وثائق المشروع لتقييم المشروع، للتوصل إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تحسن من تصميم وتنفيذ مشاريع مستقبلية مشابهة وتضمين هذه المقترحات في التقارير.

4.3.3 الأنشطة والمشاريع المنفذة والمستهدفة بشكل عام:

هي جملة المشاريع المنفذة خلال سنوات البرنامج (طرق، وشبكات مياه وخزانات، ومجاري، وشبكات كهرباء، وإضاءة شوارع، ومراكز شبابية ونسوية، ورياض أطفال وحضانات، وحدائق أطفال وعامة

ومتنزهات، وقاعات متعددة الأغراض وصلات عامة، وقاعات شبابية ورياضية، ومقرات للمؤسسات، وتدخلات في مجالات الصحة والتعليم (مدارس وغرف صفية وساحات ومظلات وأجهزة تعليمية ومراكز صحية ومعدات... الخ)).

5.3.3 المشاريع قيد الدراسة:

- بنية تحتية: مشاريع شبكات صرف صحي (المجاري).
- مشاريع خدمات: قاعات متعددة الأغراض.
- مشاريع شبابية: تأهيل ملعب كرة السلة في الجلزون، وبناء المجمع الشبابي في عسكر.

4.3 متغيرات الدراسة:

المتغيرات التابعة: ظروف المعيشة	المتغير المستقل: البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> • الملائمة (الارتباط) • الفاعلية • الكفاءة • الأثر • الاستدامة 	<ul style="list-style-type: none"> • برنامج تمويل المشاريع (مشاريع البرنامج)

5.3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مخيمات الضفة الغربية، وتم أخذ عينة عنقودية عشوائية استهدفت اعضاء الهيئات العامة في المخيمات اضافة الى استهداف كافة رؤساء اللجان الشعبية للخدمات:

العينة العنقودية: تم اختيار مخيمين لإجراء عملية الدراسة (حالة دراسية)، فتكون عينة الدراسة الأولى عبارة عن الهيئات العامة في مخيمات عسكر القديم وعسكر الجديد، والجلزون، اعتماداً على ملف عضوية الهيئات العامة لدى دائرة شؤون اللاجئين.

* مخيم عسكر: هو عبارة عن مخيمين (مخيم عسكر القديم ومخيم عسكر الجديد) وكل مخيم له هيئته العامة المستقلة الخاصة به.

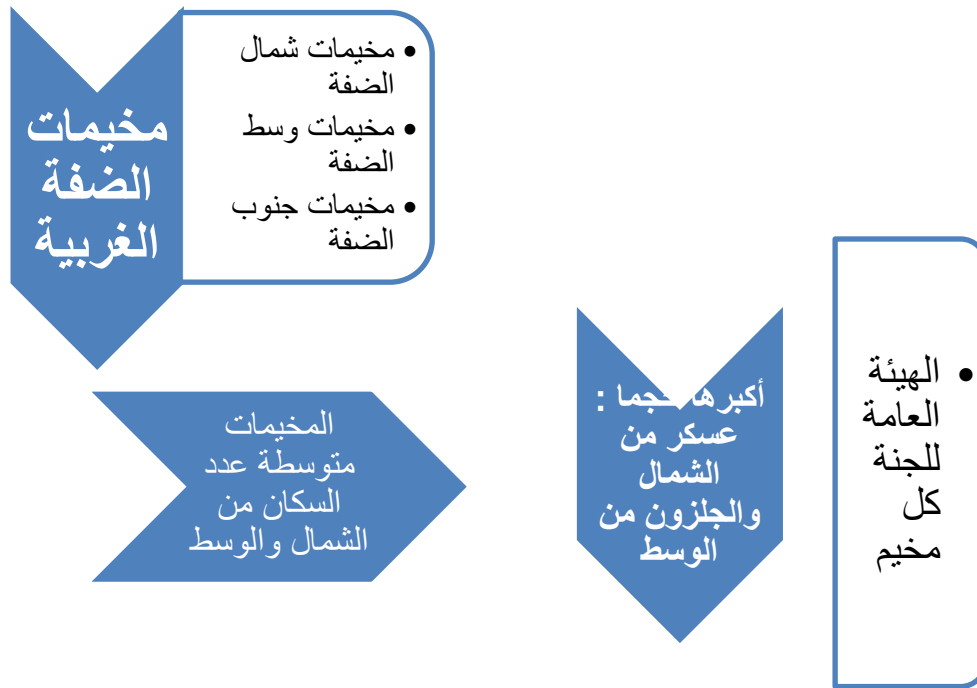
اختيار العينة العنقودية: تم استخدام عينة عنقودية عشوائية باختيار مخيمين من مجموع مخيمات الضفة الغربية وداخل كل مخيم تم اختيار العينة من ممثلي مؤسسات المخيم الممثلين في الهيئات

العامه في المخيمات المستهدفة، حيث استهدفنا منها ممثلي المؤسسات في الهيئات العامة في مخيمات عسكر القديم والجلزون بشكل عنقودي حسب الشكل (1.3) ادناه:

شكل (1.3) اختيار العنقودية العشوائية:

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مخيمات الضفة الغربية تم اختيار عينتين لإغراض الدراسة:



عينة عشوائية من ممثلي

وكان جدول توزيع العينة كما في الجدول (1.3): جدول توزيع مجتمع وعينة الدراسة من الهيئة العامة:

المسترد	العينة	عدد ممثلي المؤسسات في الهيئة العامة	المخيم
21	24	72	عسكر القديم
22	22	66	عسكر الجديد
20	23	69	الجلزون
63	69	207	المجموع

اعتماداً على ملف عضوية الهيئات العامة لدى دائرة شؤون اللاجئين، تم اعتماد أسماء ممثلي المؤسسات في الهيئة العامة، وإعطاء رقم لكل عضو، واختيار رقم من كل (3) أرقام بشكل تسلسلي، (رقم 2 ثم 5 ثم 8)، وهكذا، لضمان تمثيل كافة القطاعات من كافة المؤسسات.

مسح رؤساء اللجان: استهدف رؤساء اللجان في جميع مخيمات الضفة الغربية.

استهداف رؤساء اللجان الشعبية للخدمات: تم استهداف جميع رؤساء اللجان الشعبية للخدمات لمخيمات الضفة الغربية، بحيث تم توزيع الاستبانة على كافة رؤساء لجان المخيمات في الضفة الغربية (24) رئيس لجنة، عبر البريد الإلكتروني، والتواصل تلفونيا معهم، وإرسال رسائل (SMS)، وتم استرداد (16) استبانة، مثلت لجان المخيمات، (شمال ووسط وجنوب الضفة) حسب الجدول رقم (2.3)، وتم استهدافهم لعمل مقارنة بين نتائجهم والنتائج التي تم الحصول عليها من الهيئات العامة في المخيمات المستهدفة، وتحليل الفروق بين النتائج.

جدول رقم (2.3): مجتمع الدراسة من رؤساء اللجان الشعبية للخدمات.

عدد الاستبانات المستردة	عدد المخيمات	المنطقة
6	8	شمال الضفة الغربية
7	11	وسط الضفة الغربية
3	5	جنوب الضفة الغربية
16	24	المجموع

6.3 أداة الدراسة: بعد مراجعة الدراسات والأدبيات المتعلقة بالجوانب النظرية للبحث، والاطلاع على وثائق برنامج تمويل المشاريع في المخيمات تم الآتي:

- 1: مراجعة أسئلة استبانات لدراسات تقييمية سابقة.
- 2: بناء هيكل الاستبانة بناءً على مكونات الدراسة وتطوير نموذج تجريبي للاستبانة.
- 3: مراجعة أسئلة الاستبيان مع مجموعة من العاملين في إدارة المشاريع في دائرة شؤون اللاجئين، ومع رؤساء اللجان الشعبية للخدمات في المخيمات.
- 5: عرض النموذج على محكمين، واخذ توجيهاتهم بعين الأهمية، ملحق رقم (1.3) بأسماء المحكمين.

1.6.3 محاور أداة الدراسة: تضمنت أداة الدراسة عشرة أقسام: (ملحق رقم (3.3)).

القسم الأول: البيانات الأولية (وهي البيانات الديمغرافية المتعلقة بالمبحوث). ثلاث فقرات.
القسم الثاني: خاص بالمخيم (معلومات حول المخيم الذي يتواجد به المبحوث). فقرتان.
القسم الثالث: نشاطات مؤسسية (المؤسسة التي يمثلها المبحوث في الهيئة العامة). فقرتان.
القسم الرابع: خاص بالبرنامج موضوع الدراسة (الأسئلة تتعلق ببرنامج تمويل المشاريع في المخيمات المنفذ من خلال دائرة شؤون اللاجئين). (9 فقرات).

القسم الخامس: أسئلة خاصة بظروف المعيشة: (الأسئلة تتعلق ببرنامج تمويل المشاريع المنفذ من خلال دائرة شؤون اللاجئين، ودوره في تحسين ظروف المعيشة). (9 فقرات).
وقد تم فيه استخدام مقياس ليكرت لقياس استجابة المبحوثين لهذه الفقرة، كما في الجدول رقم (3.3).

جدول رقم (3.3): مقياس ليكرت للأسئلة المتعلقة بظروف المعيشة.

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

القسم السادس: أسئلة تتعلق بمقياس الارتباط (الملاءمة). (14) فقرة.

القسم السابع: أسئلة تتعلق بمقياس الكفاءة. (9) فقرات.

القسم الثامن: أسئلة تتعلق بمعيار الفاعلية. (15) فقرة .

القسم التاسع: أسئلة تتعلق بمعيار الأثر (15). فقرة.

القسم العاشر: أسئلة تتعلق بمعيار الاستدامة. (14) فقرة.

وقد تم في الأقسام من القسم السادس حتى القسم العاشر استخدام مقياس ليكرت لقياس استجابة المبحوثين لهذه الفقرات، كما في الجدول رقم (4.3).

جدول رقم (4.3): مقياس ليكرت للأسئلة المتعلقة بمعايير التقييم

الاستجابة	منخفضة جدا	بدرجة منخفضة	بدرجة متوسطة	بدرجة عالية	عالية جدا
الدرجة	1	2	3	4	5

الاستبانة ملحق رقم (3.3).

7.3 صدق أداة الدراسة: صدق الأداء الظاهري (صدق المحكمين): تم توزيع أسئلة الاستبانة على (8) محكمين، ملحق رقم (3.1)، من السادة حملة الدكتوراة في العديد من جامعات الضفة الغربية، وممن لهم علاقة بمجال الدراسة، وتم الاستماع لوجهات نظرهم، وتعديلاتهم واقتراحاتهم وإضافاتهم، حيث أشاروا بحذف بعض الفقرات، وتعديل أخرى، وإضافة فقرات جديدة، وعمل تعديلات على بعض الفقرات، والأسئلة المتضمنة بها، وهذا شكّل صدقاً ظاهرياً لفقرات وأسئلة الاستبانة.

8.3 حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: تم استخدام المعايير الدولية في تقييم برنامج المشاريع الذي تنفذه دائرة شؤون اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية.
- الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة على مخيمات الضفة الغربية وتم اخذ مخيمي عسكر والجلزون كحالة دراسية.
- الحدود البشرية: تم تطبيق الدراسة على اعضاء الهيئات العامة للجان المخيمات وعلى رؤساء اللجان الشعبية للخدمات في مخيمات الضفة الغربية.
- الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة (ما بين أيلول عام 2016 وحتى تموز 2017) على مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية. (مخيمي عسكر والجلزون كحالة دراسية).

9.3 المعالجة الإحصائية:

من اجل معالجة البيانات التي تم جمعها استخدم برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات والأدوات الإحصائية التالية:

- المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية للإجابة عن أسئلة الدراسة.
- اختبار ألفا كرونباخ (Cranach's Alpha) لمعرفة ثبات أداة الدراسة.
- تحليل الانحدار أحادي الأبعاد لاختبار الفرضيات المتعلقة بتأثير المتغيرات البحثية على إجابة المستهدفين لأسئلة الدراسة (T-test).
- تحليل الانحدار متعدد الأبعاد لمعرفة تأثير المتغيرات المتعددة داخل المجموعة وخارج المجموعة (F-test).
- اختبار (T-test) لفحص الفروق بين البيانات الإحصائية الوصفية التي تم جمعها من عينة الدراسة للهيئات العامة في الحالة الدراسية، والبيانات الوصفية التي تم جمعها من رؤساء اللجان الشعبية للخدمات في مخيمات الضفة الغربية.

10.3 ثبات أداة الدراسة: تم إجراء ذلك من خلال استخدام معامل ألفا كرونباخ على كافة أسئلة وفقرات الدراسة المتعلقة بالتقييم وهي (67) فقرة، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (5.3) :معامل ألفا كرونباخ (Cranach's Alpha)

Reliability Statistics (الثبات أو الموثوقية)

معامل الثبات = 0.967 وهذه القيمة تمثل قيمة ثبات عالية

عدد الفقرات (فقرات التقييم)	معامل (ألفا كرونباخ)
67	0.967

وتعتبر هذه النتيجة كافية لتطبيق الأداة.

4. نتائج الدراسة ومناقشتها

1.4 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها سنورد الآتي:

سؤال الدراسة الأول: ما هي أهمية وفعالية برنامج تمويل المشاريع الذي تنفذه دائرة شؤون اللاجئين ودوره في تحسين ظروف المعيشة في مخيمات الضفة الغربية، حالة دراسية (مخيمي عسكر والجلزون).

سؤال الدراسة الثاني: ما هو اثر المتغيرات البحثية على تقييم الهيئات العامة لبرنامج تمويل المشاريع.

سؤال الدراسة الثالث: هل هناك فروق في تقييمات الهيئات العامة ورؤساء اللجان لمشاريع البرنامج.

1.1.4 المتوسطات الكلية لمعايير التقييم:

وللإجابة على السؤال الأول: وحسب الجدول (1.4):

جدول (1.4) المتوسطات الكلية لمعايير التقييم:

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي النسبي	الوسط الحسابي	المعيار	القسم	الرقم
1.00	0.65	3.25	الملائمة	السادس	1
0.69	0.64	3.21	الكفاءة	السابع	2
0.66	0.63	3.14	الفاعلية	الثامن	3
0.85	0.62	3.10	الأثر	التاسع	4
0.75	0.63	3.15	الاستدامة	العاشر	5
0.71	0.63	3.17	المتوسط الكلي لمعايير التقييم		

من الجدول أعلاه نرى أن معايير التقييم متقاربة وهي دون المتوسط، أعلاها معيار الملائمة

(65%) وأدناها معيار الأثر (62%) بينما المتوسط الكلي لمعايير التقييم الخمسة (63%).

2.1.4 البيانات الوصفية التفصيلية:

1.2.1.4 البيانات الوصفية المتعلقة بظروف المعيشة:

جدول رقم (2.4): الإجابات الخاصة بالقسم الخامس والمتعلقة بالظروف المعيشية: (الأسئلة تتعلق بدور برنامج تمويل المشاريع الذي تنفذه دائرة شؤون اللاجئين في تحسين ظروف المعيشة في مخيمات الضفة الغربية).

الانحراف المعياري	الوسط النسبي	الوسط الحسابي	البيان	الرقم
0.94	0.78	3.89	يحفز برنامج تمويل المشاريع على التفاعل والمشاركة في العمل العام لدى السكان في المخيم.	1
1.01	0.77	3.86	يثير برنامج تمويل المشاريع اهتمام السكان بالمطالبة بحقوقهم.	2
0.78	0.80	4	تنفيذ برنامج تمويل المشاريع يزيد من تعاون الأهالي مع المؤسسة التي تمثلها في الهيئة العامة للمخيم.	3
1.08	0.79	3.95	التنفيذ المباشر لمشاريع البرنامج بدون عطاءات يعزز من المخاوف بحصول فساد إداري ومالي.	4
1	0.83	4.16	تنفيذ مشاريع البرنامج من خلال استدرج أسعار داخل المخيم يسهم في خلق فرص عمل في المخيم.	5
1.1	0.76	3.78	تنفيذ مشاريع البرنامج من خلال عطاءات مفتوحة يحرم سكان المخيم من الاستفادة المثلى من المشروع.	6
0.96	0.80	4.02	تنفيذ مشاريع البرنامج باستدرج عروض داخل المخيم يقوي العلاقة بين اللجان الشعبية ومجتمع المخيمات.	7
1.2	0.63	3.13	يوجد تكافؤ فرص في التشغيل في مشاريع البرنامج التي تنفذها اللجان الشعبية للخدمات في المخيم.	8
1.11	0.63	3.13	يوجد تكافؤ فرص في الحصول على الفائدة من مشاريع البرنامج التي تنفذها اللجان الشعبية للخدمات في المخيم.	9
0.65	0.75	3.77	المتوسط الكلي لظروف المعيشة	

بالاطلاع على المتوسطات الحسابية لإجابة المستهدفين ل فقرات هذا القسم نجد أعلى المتوسطات كانت للفقرة (5) (تنفيذ مشاريع البرنامج من خلال استدرج أسعار داخل المخيم يسهم في خلق فرص عمل في المخيم) هي (83%) ثم الفقرات (3،7) كانت (80%) لكل منها بينما الفقرات (8،9) والمتعلقة بكفاءة الفرص في التشغيل والفائدة حصلت على اقل النتائج (63%) لكل منها والكل (75%). ونلاحظ من الجدول (2.4)، أن القيم الكلية لمتوسط الإجابات تعتبر جيدة، ولكن إذا نظرنا للفقرات المتعلقة بتكافؤ الفرص، نجد إن ذلك يعطي علامات استفهام، حيث القيم حول المتوسط واقل من

الجيد كما تشير الفقرة الخامسة والفقرة السابعة إلى أهمية الاستفادة الكبرى للمجتمع المحلي من تنفيذ المشروع وأهمية انعكاس ذلك ايجابيا عليه وهنا نلمس وجود نوع من التشكك تجاه إدارة تنفيذ وتشغيل مشاريع البرنامج وانعكاس الفائدة بعدالة على الجميع.

2.2.1.4 البيانات الوصفية المتعلقة بمعيار الارتباط (الملائمة):

جدول رقم (3.4): أسئلة تتعلق بمعيار الارتباط (الملائمة): حيث يقيس هذا المعيار مدى ملائمة وارتباط نتائج مشاريع البرنامج باحتياجات وأولويات الفئات المستهدفة:

الانحراف المعياري	الوسط النسبي	الوسط الحسابي	البيان	رقم الفقرة	الرقم المتسلسل
6.58	0.87	4.35	يتم تحديد مشاريع البرنامج بناء على احتياجات سكان المخيم.	1	1
1.05	0.66	3.29	يتم تحديد الفئات المستهدفة لمشاريع البرنامج.	2	2
1.04	0.67	3.37	يتم التعرف على أولويات الاحتياجات الحقيقية للفئات المستهدفة.	3	3
1.07	0.62	3.10	تصميم مشاريع البرنامج يلبي احتياجات الفئات المستهدفة بعدالة.	4	4
1.09	0.70	3.52	تنفيذ مشاريع البرنامج تشكل حاجة ملحة للسكان.	5	5
0.97	0.61	3.03	يتم وضع مصفوفة الإطار المنطقي لمشاريع البرنامج.	6	6
1.05	0.61	3.06	يراعى تحليل المخاطر الخارجية التي يحتمل مواجهتها أثناء تنفيذ مشاريع البرنامج.	7	7
0.96	0.64	3.22	يتم إشراك الشركاء في تحديد مشاريع البرنامج.	8	8
1	0.64	3.19	يتم إشراك الشركاء في تنفيذ مشاريع البرنامج.	9	9
0.96	0.61	3.05	يتم إشراك الشركاء في رقابة مشاريع البرنامج.	10	10
0.97	0.61	3.03	يراعى تحليل الدروس المستفادة من الخبرات السابقة.	11	11
1.03	0.65	3.27	مشاريع البرنامج تيسر وفق احتياجات المجتمع.	12	12
1.08	0.64	3.19	مشاريع البرنامج تتوافق مع السياسة التنموية للدولة.	13	13
0.95	0.57	2.86	يوجد تحليل للتأثيرات الجانبية لمشاريع البرنامج خارج الفئة المستهدفة.	14	14
1.00	0.65	3.25	المتوسط الكلي لمعيار الملائمة		

من متوسط الإجابات أعلاه حصلت الفقرة الأولى (يتم تحديد مشاريع البرنامج بناء على احتياجات سكان المخيم) على أعلى التقييمات (87%)، بينما باقي الفقرات كانت متدنية وقلتها الفقرة الأخيرة (14)، كانت نتائج تقييمها (57%)، وكان المتوسط الكلي لمعيار الملائمة (65%).

من خلال الجدول (3.4)، نجد إن متوسط نتائج معيار الملائمة حول المتوسط، وهذا يدل على وجود

فجوة بين الجهات المشرفة، والشركاء والمستفيدين، ولكن نلاحظ في الفقرة الأولى هناك متوسط عالي في الإجابة وللوهلة الأولى يعتقد أنها تتناقض مع إجابات المستفيدين لل فقرات اللاحقة، ولكن ومن خلال اللقاءات والمتابعات مع اللجان والمؤسسات، يتبين لنا إن أي مشروع يقدم داخل المخيم يمثل احتياج لدى السكان، للضعف الكبير في البنية التحتية والخدماتية، وفي كل المجالات وهذا يعني قائمة طويلة من الاحتياجات يحتاج سكان المخيمات لتلبيتها.

3.2.1.4 البيانات الوصفية المتعلقة بمعيار الكفاءة:

جدول رقم (4.4) يتعلق بمعيار الكفاءة: وهو يقيس حسن استخدام الموارد البشرية والمالية والمادية والعمليات والتكنولوجيا والوقت في تحقيق النتائج المطلوبة:

الرقم التسلسلي	رقم الفقرة	البيان	الوسط الحسابي	الوسط النسبي	الانحراف المعياري
1	15	يتم تحديد مخرجات مشاريع البرنامج المخطط لها.	3.49	0.70	1.23
2	16	يتم تحديد الموارد (المدخلات) المطلوبة لتنفيذ مشاريع البرنامج.	3.40	0.68	0.91
3	17	يتم مقارنة تكاليف مخرجات مشاريع البرنامج بتكاليف مشاريع مشابهة.	3.19	0.64	0.98
4	18	يتم تبرير التكاليف بالفوائد من مشاريع البرنامج.	3.21	0.64	0.97
5	19	يتم تطوير ومراجعة نظام المتابعة و الاستفادة منه.	3.11	0.62	0.84
6	20	يتم جمع المعلومات حول التنفيذ بشكل دوري ومنظم.	3.25	0.65	0.92
7	21	يتم قياس مدى اتفاق المدخلات مع المخرجات الكمية المتوقعة.	3.13	0.63	0.96
8	22	هناك نظام رقابي يوضح قنوات ومسؤوليات الرقابة.	3.06	0.61	1.06
9	23	مدى رضا الفئة المستهدفة عن كيفية تنفيذ مشاريع البرنامج.	3.05	0.61	0.96
المتوسط الكلي لمعيار الكفاءة					
			3.21	0.64	0.69

كانت نتائج التقييم لل فقرات ضمن المتوسط ودون المتوسط وحصلت الفقرة الأولى على نسبة (70%)، بينما معظم الفقرات دون (64%)، وأقلها الفقرة الثامنة والفقرة التاسعة (61%)، لكل منها والمتوسط الكلي لمعيار الكفاءة (64%).

كانت النتائج بمجملها لمعيار الكفاءة دون الجيد، والمتوسط الكلي للنتائج متدني وهذا يدل على عدم ثقة المستجيبين للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ويدل على الحاجة أكثر لمزيد من المكاشفة والشفافية.

4.2.1.4 البيانات المتعلقة بمعيار الفاعلية:

جدول رقم (5.4): يتعلق بمعيار الفاعلية، ويقاس معيار الفاعلية، مدى تحقيق مشاريع البرنامج لما هو مخطط لها من مخرجات وأهداف ونتائج:

الرقم التسلسلي	رقم الفقرة	البيان	الوسط الحسابي	الوسط النسبي	الانحراف المعياري
1	24	مدى تحقيق أهداف مشاريع البرنامج المخطط لها.	3.22	0.64	0.79
2	25	مدى قياس التغيرات على الفئات المستهدفة عند تقييم مشاريع البرنامج.	2.98	0.60	0.91
3	26	مدى مراعاة صحة الفرضيات المخطط لها حسب تصميم مشاريع البرنامج.	3.02	0.60	0.83
4	27	مدى تحقيق نتائج غير مخطط لها.	2.79	0.56	0.85
5	28	مدى تجنب ظهور مخاطر جديدة أثناء تنفيذ مشاريع البرنامج.	3.27	0.65	0.81
6	29	مدى تقوية العلاقة بين المؤسسة التي تمثلها في الهيئة العامة للمخيم والمستهدفين عند تنفيذ مشاريع البرنامج.	3.25	0.65	0.92
7	30	مدى مساهمة برنامج تمويل المشاريع في تعزيز قدرات المؤسسة التي تمثلها في الهيئة العامة للمخيم.	3.33	0.67	0.98
8	31	مدى تعزيز تنفيذ برنامج المشاريع من دور دائرة شؤون اللاجئين لدى المؤسسة التي تمثلها في الهيئة العامة للمخيم.	3.27	0.65	0.94
9	32	مدى تعزيز تنفيذ برنامج المشاريع من دور دائرة شؤون اللاجئين بين سكان المخيمات.	3.3	0.66	0.91
10	33	مدى قدرة مشاريع البرنامج على إحداث تغيير في أنماط سلوك المستفيدين منها.	3.05	0.61	1.01
11	34	مدى قدرة مشاريع البرنامج على تنمية وإثراء معارف المستفيدين.	3.02	0.60	0.87
12	35	مدى قدرة مشاريع البرنامج على تعديل أو تغيير اتجاهات المستفيدين منها (الاستقلالية، الاعتماد على النفس، الخ).	3.03	0.61	1
13	36	مدى قدرة مشاريع البرنامج على إكساب المستفيدين خبرات وإتقان مهارات جديدة.	3.14	0.63	0.93
14	37	مدى قدرة مشاريع البرنامج على تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة التي تمثلها.	3.19	0.64	0.96
15	38	مدى مساهمة مشاريع البرنامج في تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة التي تمثلها.	3.3	0.66	0.98
		المتوسط الكلي لمعيار الفاعلية	3.14	0.63	0.66

كانت النتائج في مجملها دون المتوسط أعلاها الفقرة السابعة (67%)، وأقلها الفقرة الرابعة (56%)، والمتوسط الكلي لمعيار الفاعلية (63%).

تمثل المتوسطات لكل فقرة من الفقرات والمتوسط الكلي لجميع الفقرات لمعيار الفاعلية، نتائج متدنية وهي تعني إن النتائج بالمحصلة لا تلبي تطلعات المستفيدين وما كانوا يتوقعونه من تنفيذ هذه المشاريع أو عدم مشاركتهم بالتخطيط لهذه المشاريع ولا يعرفون النتائج والأهداف المتوخاة منها بشكل دقيق.

5.2.1.4 البيانات الوصفية المتعلقة بمعيار الأثر:

جدول رقم (6.4): يتعلق بمعيار الأثر: وهو يقيس مدى تحقيق الهدف العام لبرنامج تمويل المشاريع والمؤسسة على مستوى المستفيدين المباشرين والمجتمع بشكل عام على المدى البعيد:

الانحراف المعياري	الوسط النسبي	الوسط الحسابي	البيان	رقم الفقرة	الرقم التسلسلي
1.01	0.63	3.13	لمشاريع البرنامج المنفذة دور ايجابي في رفع المستوى المادي للفئة المستهدفة.	39	1
0.98	0.63	3.17	لمشاريع البرنامج المنفذة دور ايجابي في رفع المستوى المادي للعاملين فيها.	40	2
1.02	0.58	2.89	تنفيذ مشاريع البرنامج يقلل من نسبة البطالة بين سكان المخيم.	41	3
1.01	0.63	3.17	توفر مشاريع البرنامج المنفذة القدرة على التجديد والابتكار لدى القائمين عليها.	42	4
1.03	0.61	3.06	لمشاريع البرنامج المنفذة دور ايجابي في رفع المستوى المادي لمقدمي ومزودي الخدمات داخل المخيم.	43	5
1.01	0.63	3.17	تساهم مشاريع البرنامج المنفذة في تطوير القطاع المستهدف.	44	6
1.08	0.57	2.86	تساهم مشاريع البرنامج المنفذة في تخفيض نسبة الفقر في المخيم.	45	7
1.07	0.62	3.08	لمشاريع البرنامج المنفذة آثار مختلفة نتيجة اختلاف الجنس.	46	8
0.98	0.63	3.17	لمشاريع البرنامج المنفذة آثار مختلفة نتيجة اختلاف المستويات الاجتماعية.	47	9
1.03	0.65	3.25	توفر مشاريع البرنامج المنفذة القدرة على التفكير المنطقي للقائمين عليها (التحليل، تحديد المواقف والإمكانيات، البعد الاستراتيجي... الخ).	48	10
1.01	0.63	3.14	توفر مشاريع البرنامج المنفذة القدرة على التعاون بين كافة الأطراف ذات العلاقة.	49	11
1	0.61	3.06	توفر مشاريع البرنامج المنفذة القدرة على الإنتاج للمستفيدين منها.	50	12
1.13	0.64	3.22	تقلل مشاريع البرنامج المنفذة من الشعور بالظلم الاجتماعي لسكان المخيم (الاحتقان، السلم الأهلي،.... الخ).	51	13

0.99	0.62	3.08	قدرة مشاريع البرنامج المنفذة على إحداث تغيير في المكانة الاجتماعية للمستفيدين منها.	52	14
1.02	0.62	3.08	قدرة مشاريع البرنامج المنفذة على إحداث تعديل أو تغيير في الظروف البيئية غير المرغوبة.	53	15
0.85	0.62	3.10	المتوسط الكلي لمعيار الأثر		

كانت نتائج التقييم دون المتوسط، أعلاها الفقرة العاشرة (65%)، وأدناها الفقرة الثالثة (58%) والسابعة (57%)، والمتوسط الكلي لمعيار الأثر (62%).

تمثل النتائج رؤية المستفيدين للأثر المتوقع من تنفيذ المشاريع على المدى البعيد والمتوسط وهو يعطي نتائج دون المتوسط للفقرات وللمتوسط الإجمالي ككل، كما نلاحظ بان متوسطات الإجابات فيما يتعلق بالفقر والبطالة تعتبر الأقل على مستوى الفقرة وعلى مستوى كافة الفقرات حيث لا تؤدي مشاريع البرنامج إلى تغيير ظاهر في مستويات المعيشة ومعالجة الفقر والبطالة في المخيمات كونها لا تسهم بشكل ملموس باستيعاب العاطلين عن العمل إلا بشكل بسيط ومحدود.

6.2.1.4 البيانات الوصفية المتعلقة بمعيار الاستدامة:

جدول رقم (7.4): ويتعلق بمعيار الاستدامة: يقيس مدى استمرارية وديمومة مشاريع البرنامج بعد تنفيذها ضمن بعدين بعد الاستدامة للمؤسسة صاحبة المشروع وكذلك استمرار المشروع في تغطية نفقاته التشغيلية:

الرقم التسلسلي	رقم الفقرة	البيان	الوسط الحسابي	الوسط النسبي	الانحراف المعياري
1	54	مدى امتلاك وسيطرة الشركاء على أهداف وانجازات مشاريع البرنامج.	3.33	0.67	0.95
2	55	التنسيق مع الشركاء يساعد في إطالة استمرارية مشاريع البرنامج.	3.54	0.71	1.03
3	56	مدى كفاية موازنة مشاريع البرنامج لتحقيق المخرجات والأهداف.	3.24	0.65	1.03
4	57	مدى انسجام مشاريع البرنامج مع العوامل الاجتماعية والثقافية.	3.29	0.66	0.92
5	58	مدى الأخذ بعين الاعتبار القضايا المتقاطعة مثل العدالة الاجتماعية والحكم الرشيد.	3.27	0.65	1.07
6	59	مدى القدرة على إدارة التكنولوجيا المتوفرة بدون الحاجة لمساعدة خارجية.	3.02	0.60	0.94
7	60	مدى الاستدامة المؤسسية والتي تعكس مستوى التزام مؤسسات المخيم باستمرار المشاريع ودمجها ضمن هيكليتها.	3.21	0.64	0.9
8	61	مدى الاستدامة المالية والتي تعكس قدرة الفئات المستهدفة على تحمل تكلفة الخدمات المقدمة بعد انتهاء التمويل.	3.02	0.60	0.87
9	62	مدى إتباع طرق مختلفة لجذب جهات تمويلية أخرى لدعم مشاريع البرنامج.	3.27	0.65	0.99
10	63	مدى توفر تمويل من قبل المجتمع المحلي.	2.84	0.57	1.21
11	64	مدى توفر مشاركة أكبر من المجتمع المحلي على شكل عمل تطوعي.	3.08	0.62	1.11

0.92	0.61	3.05	مدى العمل على تسويق أجزاء من مكونات مشاريع البرنامج.	65	12
0.87	0.59	2.95	مدى تحصيل رسوم نتيجة تقديم الخدمات للمستفيدين.	66	13
1.02	0.59	2.95	مدى خلق مشاريع من النوع المدر للدخل.	67	14
0.75	0.63	3.15	المتوسط الكلي لمعيار الاستدامة		
0.71	0.63	3.17	المتوسط الكلي لمعايير التقييم		

كانت النتائج في مجملها ضمن المتوسط ودون المتوسط حيث الفقرة الثانية كانت أعلاها بنسبة (71%) وقلها الفقرات (13،14) بنسبة (59%) لكل منهما والفقرة العاشرة (57%) والمتوسط الكلي لمعيار الاستدامة (63%) والمتوسط الكلي لمعايير التقييم الخمسة (63%) وهي دون المتوسط.

وبتحليل البيانات الوصفية المتعلقة بمعيار الاستدامة نجد أنها تعطي مؤشر على مدى استدامة المشروع للمستفيدين ومدى استدامة تشغيله، وهي نتائج حول المتوسط، كما باقي نتائج المعايير الأخرى، ونجد أن المتوسط الكلي للنتائج يتفق مع نتائج الأقسام والفقرات داخلها، ونلاحظ من متوسط الإجابات المتعلقة بمساهمة المجتمع المحلي وتحصيل رسوم خدمات عدم قدرة المجتمع المحلي للإيفاء بالالتزامات المترتبة عليه، ويعزى ذلك لارتفاع نسبة الفقر والبطالة داخل مجتمع المخيمات واعتماد الكثير من الأسر على الدعم والمساعدة في تغطية تكاليف معيشتها.

2.4 تحليل الانحدار (Regression): ولأجل الإجابة على السؤال الثاني والمتعلق بأثر المتغيرات البحثية على أسئلة التقييم أجرينا عملية تحليل الانحدار (Regression):

ولأجل تحليل أوضح للمعطيات والبيانات المتحققة توجب إجراء تحليل للانحدار وذلك لمعرفة المتغيرات التي كان لها الدور الأكبر في نتائج التقييم وتحقيق هذه النتائج، وعند إجراء تحليل الانحدار (Regression) على فقرات الأقسام الأولى: فحص الدلالة الإحصائية لأسئلة الأقسام من القسم الأول للقسم الخامس، والتي تتضمن البيانات الأولية والأسئلة الخاصة بالمخيم الذي يسكن فيه المستجيب والأسئلة المتعلقة بنشاطات المؤسسة التي يمثلها المستجيب والأسئلة المتعلقة ببرنامج تمويل المشاريع موضوع الدراسة، اتضح أن هناك متغيرين فقط لهما دلالة إحصائية عند الدالة الإحصائية (0.05) وذلك بناء على تطبيق معامل الانحدار (STEPWISE)، باستخدام طريقة الانحدار الخطي المتعدد على كافة فقرات التقييم جدول رقم (8.4) ضمن نموذجين هما:

1. النموذج الأول: والمتعلق بالسؤال ضمن القسم الخاص بأسئلة تمويل المشاريع القسم الرابع السؤال رقم (3.1.4): (هل لمشاريع البرنامج المنفذة أثر إيجابي على نفسية الأهالي وروحهم المعنوية).
2. النموذج الثاني: والمتعلق بالسؤال في النموذج الأول وكذلك ضمن القسم الخاص بأسئلة تمويل المشاريع القسم الرابع السؤال رقم (7.1.4): (كيف تؤثر مشاريع البرنامج على مكانة ودور اللجنة الشعبية للخدمات في المجتمع).
- والنتائج كانت حسب الجدول (8.4):

جدول (8.4): نتائج فحص تحليل الانحدار (Regression) الإجمالية:

النماذج	معامل الانحدار	T-Test	دلالة T	التباين المفسر R Sq.	F للنموذج	الدلالة
1	قيمة الثابت المتغير الأول	4.23 0.57-	19.68 5.29-	0.00 0.00	28.03	0.00
2	قيمة الثابت المتغير الأول المتغير الثاني	4.45 0.503- 0.205-	20.13 4.69- 2.64-	0.00 0.00 0.01	18.89	0.00

من الجدول أعلاه نجد أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية لكل من النموذج الأول والنموذج الثاني وكذلك هناك فروق ذات دلالة إحصائية للمتغيرات الأول والثاني ضمن النماذج. وهذا يثبت أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية لمتغيرين فقط ضمن المتغيرات البحثية والتي هي ضمن الأقسام من القسم الأول وحتى القسم الخامس في أداة الدراسة. وحول تأثير المتغيرات البحثية وعند تحليل معامل الانحدار (Regression) وجدنا أن هناك فقط متغيرين لهما تأثير ذو دلالة إحصائية ونجد من تحليل النماذج جدول (8.4) إن النموذج الأول للمتغير الأول له تأثير يزيد عن (30%) من نتائج الدراسة، والنموذج الثاني للمتغيران الأول والثاني معا يؤثران بما يزيد عن (38%) من نتائج التقييم، وهذا يعني أن هناك مؤثرات أخرى أثرت على نتائج التقييم لم تدرج بالدراسة قد تتعلق بأسئلة لها علاقة بإجراء تقييمات للمشاريع (قبلية وخلال التنفيذ وبعدي)، أو إجراء مزيد من المكاشفة أو الشفافية وهذا بحاجة لدراسة أخرى توضح وتبين ذلك. وندرج فيما يلي تفاصيل نتائج تطبيق معامل الانحدار على المتغيرات البحثية:

1.2.4 النماذج والمتغيرات ذات الدلالة الإحصائية:

جدول رقم (9.4)، المتغيرات (النماذج) التي لها دلالة إحصائية في التأثير على استجابات المستجيبين.

Model	Variables Entered	Method
1 النموذج الأول	هل لمشاريع البرنامج المنفذة اثر ايجابي على نفسية الأهالي وروحهم المعنوية .	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).
2 النموذج الثاني	سؤال النموذج الأول إضافة للسؤال المتعلق بكيف تؤثر مشاريع البرنامج على مكانة ودور اللجنة الشعبية للخدمات في المجتمع .	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).

وكان تأثيرها على المتغيرات التابعة الإجمالية عند مستوى الدلالة = (0.05).

Model Summary 2.2.4 (ملخص النماذج) جدول رقم (10.4):

Model	R	R Square التأثير	Adjusted R Square التنبؤ	Std. Error of the Estimate
1	.561 ^a	.315	.304	.59231
2	.622 ^b	.386	.366	.56517

- a. Predictors: (Constant)
b. Predictors: (Constant)

حيث يمكن التنبؤ بالنتائج في حال أجريت الدراسة على عينة أخرى ضمن نفس الظروف لتعطي نتائج متقاربة ونجد من تحليل النموذج أعلاه إن النموذج الأول للمتغير الأول له تأثير يزيد عن (30%) من نتائج الدراسة، والنموذج الثاني للمتغيران الأول والثاني معا يؤثر بما يزيد عن (38%) من نتائج التقييم.

3.2.4 تحليل دلالة النماذج، تحليل التباين (ANOVA^a): جدول رقم (11.4)

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	9.834	1	9.834	28.030	.000 ^b
Residual	21.400	61	.351		
Total	31.234	62			
2 Regression	12.069	2	6.034	18.892	.000 ^c
Residual	19.165	60	.319		
Total	31.234	62			

- a. Dependent Variable: total
b. Predictors: (Constant)
c. Predictors: (Constant)

4.2.4 معادلة الانحدار: جدول رقم (12.4): جدول معادلة الانحدار

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig. إحصائية
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant) للنموذج الأول	4.235	.215		19.686	.000
	قيمة المتغير الأول	-5.75	.109	-.561	-5.294	.000
2	(Constant) للنموذج الثاني	4.453	.221		20.133	.000
	المتغير الأول	-5.03	.107	-.491	-4.696	.000
	المتغير الثاني	-.205	.077	-.277	-2.645	.010

a. Dependent Variable: total

ومن جداول تحليل الانحدار جدول رقم (12.4): يتضح وجود دلالة إحصائية عند تطبيق معادلة الانحدار على المتغيرات الأول والثاني عند مستوى الدلالة (0.05)، بينما باقي المتغيرات في الأقسام من القسم الأول حتى القسم الرابع لا يوجد لها دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) كما في الجدول رقم (13.4).

5.2.4 المتغيرات التي ليس لها دلالة إحصائية (المتغيرات المستبعدة): جدول رقم (13.4):

Odel	Beta In	T	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics	
					Tolerance	
1:النموذج الأول	الجنس	.117 ^b	1.066	.291	.136	.925
	المؤهل	.008 ^b	.074	.941	.010	.965
	العمر	-.108 ^b	-1.009	.317	-.129	.977
	المخيم	-.001 ^b	-.011	.991	-.001	.998
	الإشراف	-.159 ^b	-1.514	.135	-.192	.992
	المؤسسة	-.112 ^b	-1.032	.306	-.132	.947
	مجال عمل المؤسسة	-.021 ^b	-.186	.853	-.024	.905
	نوعية المشاريع (تحتية)	-.186 ^b	-1.596	.116	-.202	.807
	(اجتماعية)	-.129 ^b	-1.170	.247	-.149	.923
	(تدريب)	-.061 ^b	-.569	.571	-.073	.999
	(مدرة للدخل)	-.013 ^b	-.124	.902	-.016	.995
	(نقدية)	-.158 ^b	-1.466	.148	-.186	.953
	من يحدد المشاريع	.120 ^b	1.123	.266	.143	.987
	الفائدة	-.248 ^b	-2.013	.049	-.252	.706
	التفضيل	-.058 ^b	-.503	.617	-.065	.853
	التأثير على الروح المعنوية	-.070 ^b	-.652	.517	-.084	.976
	التأثير على مكانة اللجنة	-.277 ^b	-2.645	.010	-.323	.936
	ترتيب المشاريع من حيث الأهمية للمؤسسة	-.074 ^b	-.675	.502	-.087	.936

		-0.088 ^b	-819	.416	-105	.981
		.083 ^b	.781	.438	.100	.999
		.134 ^b	1.258	.213	.160	.981
		-0.041 ^b	-370	.713	-0.048	.947
	ترتيب المشاريع من حيث الأهمية للسكان	-0.145 ^b	-1.374	.175	-0.175	.998
		-0.091 ^b	-857	.395	-0.110	1.000
		-0.040 ^b	-368	.714	-0.048	.989
		.062 ^b	.583	.562	.075	.996
		.182 ^b	1.740	.087	.219	.991
2: النموذج الثاني	الجنس	.145 ^c	1.388	.170	.178	.917
	المؤهل	.040 ^c	.388	.700	.050	.952
	العمر	-0.104 ^c	-1.014	.315	-0.131	.977
	المخيم	.050 ^c	.481	.632	.063	.964
	الإشراف	-0.139 ^c	-1.377	.174	-0.176	.986
	المؤسسة	-0.092 ^c	-877	.384	-0.113	.941
	المجال	-0.015 ^c	-138	.891	-0.018	.904
	بنية تحتية	-0.115 ^c	-981	.330	-0.127	.750
	اجتماعية	-0.095 ^c	-892	.376	-0.115	.908
	تدريب	-0.080 ^c	-787	.434	-0.102	.994
	مدرة للدخل	-0.049 ^c	-473	.638	-0.061	.979
	نقدية	-0.143 ^c	-1.388	.170	-0.178	.950
	المحدد	.172 ^c	1.689	.096	.215	.956
	الفائدة	-0.200 ^c	-1.663	.102	-0.212	.686
	التفضيل	-0.026 ^c	-237	.814	-0.031	.842
	المعنوية	-0.075 ^c	-732	.467	-0.095	.976
		ترتيب المشاريع من حيث الأهمية للمؤسسة	-0.036 ^c	-339	.736	-0.044
		-0.090 ^c	-877	.384	-0.113	.981
		.127 ^c	1.247	.217	.160	.975
		.079 ^c	.756	.452	.098	.935
		-0.067 ^c	-642	.524	-0.083	.939
	ترتيب المشاريع من حيث الأهمية للسكان	-0.094 ^c	-907	.368	-0.117	.957
		-0.065 ^c	-633	.529	-0.082	.990
		-0.046 ^c	-453	.652	-0.059	.989
		.065 ^c	.634	.529	.082	.996
		.122 ^c	1.170	.247	.151	.929
		-0.122 ^c	-711	.480	-0.092	.349
		-0.122 ^c	-711	.480	-0.092	.349

a. Dependent Variable: total

b. Predictors in the Model: (Constant)

المتغير الأول

6.2.4 النموذج الأول والدلالة الإحصائية:

في هذا النموذج ثلاث مستويات للمتغير تتمثل (بالأثر الفعال والأثر العادي والأثر القليل)، وقد تبين وجود دلالة إحصائية لفروع المتغير الثلاث عند مستوى الدلالة (0.05)، ضمن نفس المجموعة على فترتين وبين باقي المجموعات (مجموعات التقييم)، على (60) فقرة، كما في الجدول (14.4) أدناه:

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	10.319	2	5.160	14.802	.000
Within Groups	20.915	60	.349		
Total	31.234	62			

وعند إجراء المقارنات المتعددة بين فروع المتغير في هذا النموذج تبين وجود دلالة إحصائية بين كل فرع والفروع الأخرى عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) كما في الجدول (15.4):

7.2.4 Multiple Comparisons (مقارنات متعددة الأبعاد) للنموذج الأول:

جدول (15.4) مقارنات متعددة (متعددة الأبعاد) للنموذج الأول

الفرع (I)	الفرع (J)	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
اثر فعال	اثر عادي	.42323*	.16829	.049	.0008	.8457
	اثر قليل	1.20583*	.22163	.000	.6495	1.7621
اثر عادي	اثر فعال	-.42323*	.16829	.049	-.8457	-.0008
	اثر قليل	.78261*	.20635	.002	.2646	1.3006
اثر قليل	اثر فعال	-1.20583*	.22163	.000	-1.7621	-.6495
	اثر عادي	-.78261*	.20635	.002	-1.3006	-.2646

a. Dependent Variable: total

تأثيرها على المتغير التابع الإجمالي

وقد تطلب ذلك فحص التجانس: (Homogeneous Subsets) بين فروع المتغير الأول كما في الجدول (16.4).

8.2.4 فحص التجانس للنموذج الأول:

جدول (16.4): فحص تجانس البيانات في المتغير في النموذج الأول

الفرع	N	Subset for alpha = 0.05	
		1	2
اثر قليل	11	2.3867	
اثر عادي	32		3.1693
اثر فعال	20		3.5925
Sig.		1.000	.115

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 17.426.

b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

حيث بين وجود تجانس بين البيانات بشكل عام عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05).

9.2.4 النموذج الثاني الدلالة الإحصائية للمتغير الثاني في النموذج الثاني:

جدول رقم (17.4): دلالة المتغير الثاني في النموذج الثاني:

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	5.430	3	1.810	4.139	.010
Within Groups	25.804	59	.437		
Total	31.234	62			

نجد في المتغير الثاني يوجد أربع مستويات تتمثل ب (تعزيز الدور وتنافس على العضوية وتمكن اللجنة من التأثير على القرارات العامة و لا تأثير)، وقد تبين وجود دلالة إحصائية لفروع المتغير عند مستوى الدلالة (0.05) ضمن نفس المجموعة ثلاث فقرات وبين باقي المجموعات (مجموعات التقييم (59) فقرة).

10.2.4 مقارنات متعددة الأبعاد للمتغير الثاني في النموذج الثاني:

وعند إجراء المقارنات المتعددة بين فروع المتغير الأربعة تبين وجود دلالة إحصائية بين الفرع الأول والثالث عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) كما في الجدول (18.4):

الجدول (18.4): مقارنات متعددة الأبعاد للمتغير الثاني في النموذج الثاني

الفرع (I)	الفرع (J)	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
تعزيز للدور	تنافس على العضوية	.52531	.27201	.302	-.2575	1.3081
	تأثير على القرارات العامة	.61459*	.19709	.028	.0474	1.1818
	لا تأثير	.70228	.47977	.547	-.6785	2.0830
تنافس على العضوية	تعزيز للدور	-.52531	.27201	.302	-1.3081	.2575
	تأثير على القرارات العامة	.08929	.29969	.993	-.7732	.9518
	لا تأثير	.17697	.53024	.990	-1.3490	1.7029
تأثير على القرارات العامة	تعزيز للدور	-.61459*	.19709	.028	-1.1818	-.0474
	تنافس على العضوية	-.08929	.29969	.993	-.9518	.7732
	لا تأثير	.08769	.49599	.999	-1.3397	1.5151
لا تأثير	تعزيز للدور	-.70228	.47977	.547	-2.0830	.6785
	تنافس على العضوية	-.17697	.53024	.990	-1.7029	1.3490
	تأثير على القرارات العامة	-.08769	.49599	.999	-1.5151	1.3397

*. The mean difference is significant at the (0.05) level.

11.2.4 فحص التجانس للمتغير الثاني في النموذج الثاني:

جدول (19.4): فحص التجانس للمتغير الثاني في النموذج الثاني:

المتغير الثاني	N	Subset for alpha = 0.05
		1
لا تأثير	2	2.7015
تأثير على القرارات العامة	16	2.7892
تنافس على العضوية	7	2.8785
تعزيز للدور	38	3.4038
Sig.		.387

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 5.467.

تبين من الجدول أعلاه وجود تجانس بين بيانات فروع المتغير الثاني

3.4 فحص T-Test:

ومن اجل الإجابة على السؤال الثالث والمتعلق بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الهيئة العامة والمسح الخاص برؤساء اللجان تم إجراء (T-Test) على الحالتين:
تم إجراء فحص (T-Test) على البيانات الوصفية المتعلقة باستجابات الهيئات العامة للمخيمات قيد الدراسة والبيانات الوصفية التي تم جمعها من رؤساء اللجان الشعبية للخدمات في الضفة الغربية كما في الجدول (20.4)، وهو يكشف الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطي الحالتين اللتين تم أخذهما من الهيئة العامة ومن رؤساء اللجان حسب الجدول رقم (20.4).

1.3.4 مقارنة البيانات الوصفية بين الحالتين للهيئة العامة ولرؤساء اللجان الشعبية للخدمات: جدول (20.4): مقارنة البيانات الوصفية للعام والخاص بشكل عام (كلي) وعلى الفروع.

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	نوع البيانات	الفقرات
.70977	3.1670	بيانات الهيئة العامة	الكلي
.28895	3.5093	بيانات رؤساء اللجان	
.65025	3.7672	بيانات الهيئة العامة	خاص بظروف
.37563	4.0347	بيانات رؤساء اللجان	المعيشة
1.00048	3.2517	بيانات الهيئة العامة	معيار الملائمة
.29146	3.7768	بيانات رؤساء اللجان	
.69018	3.2099	بيانات الهيئة العامة	معيار الكفاءة
.31914	3.7361	بيانات رؤساء اللجان	
.66446	3.1450	بيانات الهيئة العامة	معيار الفاعلية
.42014	3.6250	بيانات رؤساء اللجان	
.84851	3.1037	بيانات الهيئة العامة	معيار الأثر
.43340	3.2958	بيانات رؤساء اللجان	
.74611	3.1463	بيانات الهيئة العامة	معيار الاستدامة
.37455	3.2009	بيانات رؤساء اللجان	

يتبين من مقارنة المتوسطات بين البيانات الوصفية لعينة الدراسة من الهيئات العامة والبيانات الوصفية لمسح رؤساء اللجان الشعبية للمخيمات وجود فروق كمية في النتائج لصالح المسح الخاص برؤساء اللجان في المتوسطات الكلية لكافة المعايير. ومن أجل معرفة إن كان لهذه الفروق دلالة إحصائية أجرينا فحص (T-test) على بيانات الحالتين كما في الفقرة اللاحقة.

2.3.4 الدلالة الإحصائية لمعايير التقييم في الحالتين:

جدول (21.4): الدلالة الإحصائية لمعايير التقييم الكلية والفرعية والأسئلة المتعلقة بظروف المعيشة:

المقارنات	t-test for Equality of Means				
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference في الفرق في المعادلة	Std. Error Difference في الفرق في المعادلة
معايير التقييم الكلية	-1.882	77	.064	-.34231	.18184
الأسئلة الخاصة بظروف المعيشة	-1.575	77	.119	-.26753	.16981
معيار الملائمة	-2.068	77	.042	-.52509	.25390
معيار الكفاءة	-2.960	77	.004	-.52623	.17781
معيار الفاعلية	-2.746	77	.008	-.48003	.17480
معيار الأثر	-.874	77	.385	-.19213	.21978
معيار الاستدامة	-.283	77	.778	-.05463	.19306

من الجدول (21.4) أعلاه تبين انه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالمتوسط العام الكلي لمعايير التقييم وكذلك لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بالمتوسط الكلي لل فقرات المتعلقة بظروف المعيشة وبخصوص الأقسام الخاصة بالتقييم تبين انه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تتعلق بالمتوسط الحسابي لل فقرات الخاصة بمعيار الأثر والاستدامة بينما يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الحالتين لل فقرات الخاصة بمعايير الملائمة والكفاءة والفاعلية، والفروق جاءت لصالح مسح رؤساء اللجان.

وفيما يتعلق بالفروق ذات الدلالة الإحصائية بين حالي الدراسة وحول الفقرات التي لا يوجد فيها فروق ذات دلالة احصائية والمتعلقة بالظروف المعيشية في المخيمات يتفق الجميع على تدهورها والحاجة الماسة لدى الجميع للنهوض بأوضاع المخيمات وتحسين الظروف الحياتية للسكان بما يتعلق بتخفيض نسبة البطالة وتخفيض نسبة الفقر أو تحسين مستوى التعليم والصحة والبنية التحتية والخدمات، وفيما

يتعلق بمعيار الأثر ورغم المتوسطات المتدنية للعينتين، وهذا يعني أن ما يقدم في المخيمات لا يغطي الاحتياجات، وبالتالي الأثر الملموس ضئيل في ظل تزايد نسبة الفقر والبطالة والإحساس بالظلم الاجتماعي، في حين نجد أن ما يتعلق بمعيار الاستدامة يعزى ذلك إلى ضعف الإمكانيات لدى السكان ولدى المؤسسات لتوفير مصادر تشغيل للمشاريع لضمان استمراريتها وعدم قدرة السكان للمساهمة في تمويل استمرار المشاريع نتيجة ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وبما يتعلق بمعيار الملائمة ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الحالتين كون رؤساء اللجان لهم الدور الأكبر في اختيار المشاريع، وتولد شعور لدى الشركاء والمستفيدين بتهميشهم في اتخاذ القرارات حول ذلك، وكذلك بالنسبة للكفاءة في إدارة الموارد، كون الذي يتحكم بالقرار في ذلك هم رؤساء اللجان، وهذا يعني شعور الشركاء بأنهم تأثيرهم ضعيف في عملية إدارة الموارد المتوفرة، مما يجعلهم ينظرون بعين الشك في الآلية المستخدمة في إدارتها، وفيما يتعلق بالفروق ذات الدلالة الإحصائية بما يتعلق بمعيار الفاعلية فهذا يعزى إلى أن الشركاء والمستفيدين لا يساهمون في وضع الخطط والاستراتيجيات ولا يشاركون في اتخاذ القرار بالشكل المطلوب ليقرروا هل حققت المشاريع المخرجات والأهداف المخطط لها أم لم تحقق.

5. الاستنتاجات والتوصيات

1.5 الاستنتاجات:

من خلال الدراسة والنتائج التي تم الحصول عليها تبين للباحث ما يلي:

1. قيمة التمويل للمشاريع داخل المخيمات لا يغطي الاحتياجات المتزايدة للسكان.
2. تلمس احتياجات الناس والاطلاع أكثر على ظروفهم والاستماع لصوتهم يزيد من الفائدة المتحققة من المشاريع ويعزز دور اللجان الشعبية للمخيمات، من خلال خلق حالة تواصل مع المجتمع المحلي يسهم بشكل كبير في النجاح بتحقيق الأهداف المرجوة.
3. لوحظ عدم وضوح كافي لأهداف برنامج تمويل المشاريع للمستجيبين.
4. ضعف ثقة الشركاء باللجان الشعبية للخدمات من خلال نتائج الاستبيان والمتعلقة بمعيار الملائمة وكون اللجان الشعبية هي من يختار المشاريع ولا يتم العودة للشركاء في ذلك وكذلك بما يتعلق بمعيار الفاعلية حيث يرى الشركاء انهم مستثون من وضع الخطط والاستراتيجيات.
5. ضعف ثقة الشركاء بدائرة شؤون اللاجئين واتضح ذلك من اجاباتهم حول تعزيز المشاريع لدور الدائرة، وهذا يدل على عدم وضوح دور الدائرة او لضعف هذا الدور.
6. وجود شعور لدى الشركاء والمستفيدين بعدم وجود عدالة اجتماعية في اختيار المشاريع وتنفيذها والفائدة المتحققة منها.
7. لا يوجد نظام رقابة ومتابعة كافي للمشاريع المنفذة ضمن برنامج تمويل المشاريع.
8. لا تتوفر خطط واضحة تحدد من خلاله أولويات الاحتياجات للسكان والشركاء.
10. ضعف تمويل المؤسسات العاملة في المخيمات وعدم قدرتها على اخذ الدور المطلوب منها.

- 11 . لا يوجد نظام تقييم للمشاريع المنفذة من خلال برنامج تمويل المشاريع قبلي أو خلال أو بعد التنفيذ.
- 12 . لبرنامج تمويل المشاريع دور متواضع في تحسين مستوى وظروف المعيشة في المخيمات.
- 13 . هناك شعور بالظلم الاجتماعي داخل المخيمات وان صوتهم غير مسموع فيما يتعلق بمشاكلهم واحتياجاتهم.
- 14 . لا يتوفر تنسيق كافي بين لجان المخيمات والشركاء داخل المخيم.
- 15 . موازنة المشاريع ضمن برنامج تمويل المشاريع غير كافية للاستجابة للاحتياجات.
- 16 . لا يتوفر لدى المؤسسات مصدر دخل ثابت لتمويل المصاريف التشغيلية، وهذا ينعكس على قدرتها على تحقيق الاستدامة للمشاريع الخاصة بها.
- 17 . تراجع في العمل التطوعي في أوساط اللاجئين في المخيمات.
- 18 . ضعف القدرة في توفير المساهمة المجتمعية في إدارة الموارد المتوفرة والمشاريع المنفذة.
- 19 . المشاريع المنفذة بأغلبها خدماتية وقلة المشاريع الإنتاجية أو المدرة للدخل رغم أهميتها.
- 20 . قلة المانحين الذين يمولون مشاريع داخل المخيمات.

2.5 التوصيات:

يرى الباحث أن هناك ضعف في التواصل بين أعضاء الهيئات العامة وممثلي المؤسسات العاملة في المخيمات مع اللجان الشعبية للخدمات حيث لا يتم اطلاعهم أول بأول حول الخطط والأولويات ويتمثل هذا الضعف في عدم إشراكهم في اتخاذ القرارات والإشراف والمتابعة مما ينعكس سلبا على الثقة بين الأطراف ذات العلاقة، ويرى الباحث أن هناك العديد من التوصيات في حال تم الأخذ بها يمكن رفع كفاءة وملائمة وفعالية واستدامة المشاريع المنفذة من خلال برنامج تمويل المشاريع الذي تنفذه دائرة شؤون اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية:

- توصيات تتعلق باللجان الشعبية للخدمات بالتعاون مع الشركاء والمجتمع المحلي:
 1. إشراك المجتمع المحلي داخل المخيمات والشركاء في تحديد الاحتياجات ووضع الأولويات.
 2. عقد اجتماعات دورية للهيئات العامة في المخيمات بمشاركة رؤساء وأعضاء لجان المخيمات وممثلين عن دائرة شؤون اللاجئين.

3. تعريف الشركاء والمستفيدين بشكل اكبر ببرنامج تمويل المشاريع الذي تنفذه دائرة شؤون اللاجئين.

4. اطلاع الشركاء والمستفيدين واخذ رأيهم في كافة المراحل المتعلقة ببرنامج تمويل المشاريع من تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتشغيل.

• توصيات تتعلق بلجان المخيمات بالتنسيق مع دائرة شؤون اللاجئين:

1. وضع نظام رقابة واضح وفعال وبمشاركة المستفيدين والشركاء.
2. وضع خطة إستراتيجية لكل مخيم تتعلق بالاحتياجات والأولويات بمشاركة الشركاء والمستفيدين وتحت إشراف دائرة شؤون اللاجئين
3. إجراء عمليات تقييم لكل مشروع يتم تنفيذه قبل وخلال وبعد التنفيذ واستخلاص العبر وتعميم الفائدة داخل المخيم وباقي المخيمات.

4. استخدام الموارد المحلية بشرية ومادية من داخل المخيم حتى تنعكس الفائدة من المشاريع على سكان المخيم من عاملين وأصحاب محلات مع وجود رقابة فاعلة تمنع وجود شبهات فساد في التنفيذ وتضمن تكافؤ الفرص للمستفيدين والمنتفعين.
5. تنفيذ مشاريع إنتاجية ومشاريع مدرة للدخل داخل المخيمات.

• توصيات تتعلق بدائرة شؤون اللاجئين:

1. زيادة موازنة برنامج تمويل المشاريع الذي تنفذه دائرة شؤون اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية بناء على دراسة الاحتياجات والأولويات في المخيمات.
2. جذب المزيد من المانحين لتنفيذ مشاريع في المخيمات الفلسطينية من خلال خطة وطنية تشارك فيها الوزارات المختصة في السلطة الفلسطينية ودائرة شؤون اللاجئين واللجان الشعبية للخدمات في المخيمات بمشاركة الشركاء والمستفيدين.
3. توفير مصاريف تشغيلية ثابتة للمؤسسات العاملة في المخيمات.
4. عمل تقييم دوري سنوي لبرنامج تمويل المشاريع الذي تنفذه دائرة شؤون اللاجئين في المخيمات من خلال مؤسسات تابعة للدائرة ووزارة المالية إضافة إلى تكليف مراكز دراسية محايدة وعمل مقارنات للنتائج المتحققة.

6. المراجع والملاحق

1.6 المراجع:

1. European Commission, PCM (2004): "Project cycle management guidelines ", Aid Delivery Methods.
2. Crawford, P (2002): " Project monitoring and evaluation: a method for enhancing the efficiency and effectiveness of aid project implementation". International Journal of Project Management, 21,363373.
3. Kumaraswamy, M (1996) : "Systematizing construction project evaluation", Journal of Management in engineering Vol. 12 , No. 1 , January / February , 1996.
4. أبو احمد، ب.(2008): تقييم مشروع إغاثة اللاجئين الفلسطينيين، مجلس اتحاد الكنائس العالمي، غزة، فلسطين.
5. الإدارة العامة للموازنة العامة.(2014-2016): تاريخ الدخول، 22، 11، 2016.
6. الاسدي، ك.(2010): تقويم أداء نشاط الخدمات البلدية في محافظة بغداد، بلدية الكرادة ،حالة دراسية، جامعة سانت كليمنس، ديالى، العراق.
7. الأسرج، ح.(2010): المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية ورقة بحثية، القاهرة، مصر.
8. الإعلان العالمي حول الحق في التنمية.(1986): تاريخ الدخول، 23، 11، 2016.
9. الإعلان العالمي لحقوق
- الإنسان.(1948): <http://www.un.org/ar/documents/udhr>، تاريخ الدخول، 3، 11، 2016.
10. إعلان روما.(1996):
- للتغذية، تاريخ الدخول، 7، 11، 2016. <http://www.fao.org/docrep/003/w3613a/w3613a00.htm>، مؤتمر الصحة العالمي
11. البرجاوي، م.(2013): ورقة بحثية حول قراءة في المفاهيم التربوية - البرنامج والمنهاج أنموذجا، الرباط، المغرب.
12. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.(1990): تاريخ الدخول، 24، 11، 2016 .
13. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.(1994): تقرير التنمية البشرية، تاريخ الدخول، 24، 11، 2016.

14. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2015): تاريخ الدخول، 24، 11، 2016.
15. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2017): تاريخ الدخول، 24، 11، 2016.
16. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2011): تقييم القدرات والاحتياجات في مناطق مستهدفة من جنوب لبنان، بيروت، لبنان.
17. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2006): تقييم التأثير البيئي، الكتاب السنوي، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
18. البطحي، س. (2015): مدونة سليمان بن حمد البطحي، <http://albuthi.com/blog/1035>، تاريخ الدخول، 2، 2، 2017.
19. بلعور، خ. (2013): معايير تقييم المشروعات في البنوك الإسلامية-دراسة حالة بنك البركة الجزائري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
20. بن ناصر، ع. (2003): مشكلة الفقر في الجزائر، جامعة أبو بكر، تلمسان، الجزائر.
21. البناء، م. (2011): تقييم المشروعات-الأسس العلمية والتطبيقات العملية، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، السعودية.
22. البنك الدولي. (2008): <http://www.albankaldawli.org/ar>، تاريخ الدخول، 7، 11، 2016.
23. بورقية، ش. (2011): الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية مقارنة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
24. جميل، ق. (2007): ورقة بحثية، أهمية مؤشر قياس مستوى المعيشة، دمشق، سوريا.
25. جواد، ع. عبد، إ. (2005): تقييم البرامج والمشاريع العامة، جامعة آل البيت، كربلاء، العراق.
26. جيبسون، ج. ترجمة نصار، س. (1999): معجم مصطلحات حقوق الإنسان العالمي، مركز المكتبات الأكاديمي، دار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
27. جينتيك، ف. (2012): مؤشرات التنمية المستدامة، كلية العلاقات الدولية، جامعة براغ، براغ، التشيك Vladimír JENÍČEK Faculty of International Relations, University of Economics, Prague, Czech Republic.
28. الجبوسي، ع. (2008): المياه والأمن الغذائي، دراسة تقييمية، ماس، رام الله، فلسطين.
29. حداد، ل. وآخرون. (2012): فعالية التدخلات الزراعية التي تهدف إلى تحسين الوضع التغذوي للأطفال، المجلة الطبية البريطانية، 2012/1/17. Effectiveness of agricultural

interventions that aim to improve nutritional status of children: systematic review Edoardo Masset, Lawrence Haddad, Alexander Cornelius, and Jairo Isaza-Castro

30. حسن، ع.(2005): الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
31. حسين، ب.(2013): تقييم المشاريع الاجتماعية، إرشادات لإجراءات التقييمات النهائية للمشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2012، رام الله، فلسطين .
32. حماد، ر.(2010): تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة، غزة، فلسطين.
33. دائرة شؤون اللاجئين.(2010): النظام الانتخابي للجان المخيمات، رام الله، فلسطين.
34. دائرة شؤون اللاجئين.(2014): الخطة التطويرية لدائرة شؤون اللاجئين (2014-2016)، رام الله، فلسطين .
35. دائرة شؤون اللاجئين.(2014): الهيكل التنظيمي، رام الله، فلسطين.
36. دائرة شؤون اللاجئين.(2016): البيان السياسي لدائرة شؤون اللاجئين، (2016-2018)، رام الله، فلسطين.
37. رستم، ز.(2006): ورقة بحثية، حول إدارة المشاريع، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
38. سافانا، ر. سبيرو، ش.(2011): عوامل استدامة البرامج الاجتماعية، المجلة الأمريكية للتقييم، 2011/5/11.
39. الشايب، إ.(2010): أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة - دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر .
40. شوقي، ع.(1982): تنمية المجتمع وتنظيمه، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر .
41. صلاح، م.(2015): تقييم المشروعات بوضع الاستراتيجيات المستقبلية، ورقة بحثية، القاهرة، مصر .
42. الصندوق الاجتماعي للتنمية.(2011): الخلفية النظرية في إدارة المشاريع للجمعيات والمؤسسات الأهلية، مجلس الوزراء، اليمن .
43. عارف، ن.(1992): نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، دار القارئ العربي، القاهرة، مصر .
44. العريمي، ح.(2005): تقدير درجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن .

45. العصار، م.(2015): البلديات والتنمية المحلية المستدامة في قطاع غزة الواقع والمعوقات، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
46. عكيلة، ع.(2013): اثر مستوى المعيشة على الخدمات الصحية والتعليمية في محافظات غزة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
47. عكيلة، ع.(2013): أثر مستوى المعيشة على الخدمات الصحية والتعليمية في محافظات غزة، جامعة غزة، غزة، فلسطين.
48. علان، ر.(2005): من القرية إلى المخيم- دور المرأة الريفية اللاجئة، جامعة بير زيت، فلسطين.
49. العودة، ص. السيد احمد، ر.(2008): البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، رام الله، فلسطين.
50. الفارس، ع.(2001) : الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان .
51. قرارات الجمعية العامة.(2/55): تاريخ الدخول، 23، 11، 2016.
52. القرعان، ف.(2015): دورة حياة المشاريع وإدارتها، الأدلة التدريبية، مؤسسة أنيرا.
53. المبيريك، و. الشمري، ت.(2006): تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارتها، جامعة الكويت، الكويت
54. المحروق، م.مقابلة، أ.(2006): المشروعات الصغيرة والمتوسطة - أهميتها ومعوقاتهما، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن.
55. معهد إدارة المشروعات.(2004): الدليل المعرفي لإدارة المشروعات، الإصدار الثالث، المعهد الأمريكي للمقاييس القومية، الولايات المتحدة الأمريكية.
56. المعهد البريطاني للمعايير. (2016) : <https://www.bsigroup.com/ar-AE> ، تاريخ الدخول، 9، 11، 2016.
57. المعيوف، ع.(2006): ورقة بحثية، التخطيط العمراني، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.
58. المغربي، ع.(2004): الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات الضفة الغربية، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين.
59. منظمة التحرير الفلسطينية.(1991): النظام الأساسي المعدل.
60. منظمة التحرير الفلسطينية.(1964): النظام الأساسي.
61. منظمة الصحة العالمية.(2005) : <http://www.who.int/ihr/ar> ، تاريخ الدخول 3، 11، 2016.

62. مؤسسة آفاق للتنمية الاجتماعية.(2017)،تاريخ الدخول،3،8،2017.
63. مؤسسة هينرش بل الاغاثية والاتحاد الأوروبي.(2008): دليل منظمات المجتمع المدني حول التقييم والمتابعة،ط1،هينرش بل-مكتب الشرق الوسط العربي،رام الله،فلسطين.
64. موسيشت،ف.ترجمة شاهين،ب.(2001): مبادئ التنمية المستدامة،الطبعة الثانية،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،القاهرة،جمهورية مصر العربية.
65. موفيت،ر. وآخرون.(2010): تقييم تأثير برنامج التامين الاجتماعي في مواجهة الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية،كتيب أكسفورد لاقتصاد الفقر،جامعة أكسفورد،بريطانيا.
66. النمروطي،خ،صيدم،أ.(2012): بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها في الأراضي الفلسطينية،الجامعة الإسلامية،غزة،فلسطين.
67. نوير،م. عبد الرحمن،ش.(1982): دراسات في التعليم غير النظامي في إطار نظام متكامل للتعليم المستمر،ط2،مكتبة وهبة،القاهرة،مصر.
68. الوكالة الأمريكية للتنمية.(1998)،تاريخ الدخول،9،11،2016.
69. وكالة الغوث الدولية.(2008)،تاريخ الدخول،5،12،2016.
70. وكالة الغوث الدولية.(2015)،تاريخ الدخول،5،12،2016.
71. وكالة الغوث الدولية.(2017)،تاريخ الدخول،5،12،2016.
72. الوكالة اليابانية للتعاون الدولي،جاياكا.(2004): دليل الاعتبارات البيئية والاجتماعية،
<https://www.jica.go.jp> تاريخ الدخول،12،11،2016.
73. يوسف،س.(2009): دور الشباب الفلسطيني في رسم السياسات داخل المؤسسات الشبابية وأثره على التنمية،جامعة النجاح،نابلس،فلسطين.
74. اليونسكو.(2005): <http://www.unesco.org/new/ar/education> ،التعليم من اجل التنمية المستدامة،5،11،2016.

2.6 الملاحق

1. ملحق رقم (1.2): تعريف بدائرة شؤون اللاجئين. ص (96).
2. ملحق رقم (2.2): خطة عمل الإدارة العامة للمخيمات. ص (102).
3. ملحق رقم (3.2): كشف بمشاريع التمكين المقدمة من مؤسسات المخيمات. ص (105).
4. ملحق رقم 4.2: مشاريع تم تنفيذها او يجري تنفيذها ببعض المخيمات. ص (108).
5. ملحق رقم (5.2): عدد السكان حسب إحصائيات وكالة الغوث للمخيمات المعترف بها لعام 2015 والمؤسسات العاملة. ص(110).
6. ملحق رقم (6.2): مخصصات اللجان حسب 2015 (عدد السكان حسب إحصائيات الوكالة للعام 2015). ص(112).
7. ملحق رقم (7.2): ميزانيات المشاريع للمخيمات - عدد السكان (حسب إحصائية الوكالة 2015). ص (114).
8. ملحق رقم (1.3): أسماء السادة المحكمين. ص (116).
9. ملحق رقم (2.3): رسالة السادة المحكمين. ص (117).
10. ملحق رقم (3.3): الاستبانة. ص (118).

ملحق رقم (1.2)

دائرة شؤون اللاجئين

تعريف بدائرة شؤون اللاجئين: هي دائرة تعنى بشؤون اللاجئين الفلسطينيين تم تأسيسها بدعم خاص من الرئيس الراحل ياسر عرفات رحمه الله ، وأعيد تفعيل نشاطها في نهاية العام 1996 كإحدى الدوائر المنبثقة عن م.ت.ف، ومن أهم مهامها متابعة قضية اللاجئين في جميع الاتجاهات بما نصت عليه قرارات المجلس الوطني الفلسطيني.

عرض تفصيلي حول الدائرة ومهامها: أنشأت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية دائرة شؤون اللاجئين كإحدى الدوائر المركزية الهامة لمنظمة التحرير بناء على قرارها رقم (55)، واستنادا إلى المادة (18) البند (و)، من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، الملحق بالميثاق الوطني الفلسطيني، والبرنامج السياسي، المقرين من المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة المنعقدة في الجزائر عام (1987)، لمتابعة قضية اللاجئين الفلسطينيين ورعاية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم في جميع أماكن تواجدهم . ومنذ تأسيسها و خصوصا بعد عودة مؤسسات م.ت.ف إلى ارض الوطن تمكنت دائرة شؤون اللاجئين من تحقيق انجازات هامة للاجئين الفلسطينيين وبخاصة سكان المخيمات في أقطار اللجوء والشتات وفي الوطن رغم المصاعب وضعف الموارد البشرية والمادية.

وبعد عودة مؤسسات منظمة التحرير إلى ارض الوطن ومنها دائرة شؤون اللاجئين ووفقا لقرار المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحادية والعشرين (12-4-1996)، المنعقد في غزة فقد تقرر إعادة بناء وتفعيل دائرة شؤون اللاجئين باعتبارها الإطار الفلسطيني الرسمي المتخصص بشؤون اللاجئين وقضيتهم واستنادا لقرارات اللجنة التنفيذية ومجلس وزراء السلطة الوطنية المنعقد في غزة في شهر تشرين الثاني 1996 فقد تقرر تشكيل لجان شعبية في مخيمات اللاجئين تتابعها وتشرف على تشكيلها وعملها دائرة شؤون اللاجئين تكون مهمة هذه اللجان تطوير مستوى الخدمات في المخيمات في مختلف المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية والاقتصادية والبنية التحتية إضافة لدور هذه اللجان التعبوي والسياسي بترسيخ حق العودة وتمسك اللاجئين بحقوقهم والذي يمثل أداة للتواصل بين القيادة الفلسطينية واللاجئين في أماكن تواجدهم . (النظام الأساسي لمنظمة التحرير المادة (18)).

إطار عمل دائرة شؤون اللاجئين: تعمل دائرة شؤون اللاجئين من خلال مقرين رئيسيين الأول في رام الله والثاني في غزة تتبعها مكاتب فرعية اثنين في الضفة الغربية ومكاتب في غزة إضافة لمكاتبين للدائرة في الخارج في عمان وبيروت. (الهيكل التنظيمي،12)

نطاق عمل دائرة شؤون اللاجئين: الضفة الغربية: (900) ألف لاجئ، منهم (220) ألف، في أل (19) مخيم رسمي، معترف به من وكالة الغوث وخمس مخيمات غير معترف بها إضافة إلى (5) لجان خدمات في المحافظات، (45) ألف من مجموع اللاجئين تحت خط الفقر المدقع العسر الشديد و (180) ألف تحت خط الفقر وذلك حسب إحصائيات وكالة الغوث للعام (2014).

قطاع غزة: من (1.7) مليون مواطن في القطاع بينهم (1.24) مليون لاجئ بنسبة (75%) من عدد السكان، نصف مليون لاجئ من لاجئي القطاع يعيشون في (8) مخيمات.

(325) من لاجئي القطاع في فقر مدقع (عسر شديد)، غير قادرين على تلبية حاجاتهم الأساسية من المأكل والملبس إضافة إلى (350) ألف لاجئ منهم تحت خط الفقر.

الأردن: مليون لاجئ مسجلون في وكالة الغوث معظمهم في المخيمات أو ما حولها يتمتعون بالمواطنة منهم (140) ألف لاجئ أصلهم من قطاع غزة يحملون جوازات سفر مؤقتة محرومون من حق التوظيف والتصويت ويتواجد بالأردن (10) مخيمات رسمية وثلاث غير معترف بها.

لبنان: (483) ألف لاجئ مسجل اغلبهم في المخيمات وعددها (12) لا يتمتعون بأي حقوق مدنية أو اجتماعية ولا يتمتعون بحق العمل في أكثر من (20) وظيفة بشكل رسمي، وعمليا تزيد الوظائف المحرومون منها عن (60) وظيفة. وعدا عن كونهم لا يتمتعون بحق المواطنة فهم غير مواطنين بأي دولة أخرى عكس باقي الأجانب على أراضي الدولة اللبنانية الذين يكون لهم جنسية بلدهم الأم.

سوريا: (570) ألف لاجئ في (9) مخيمات رسمية وثلاث غير رسمية (هذا قبل الأحداث)، يتمتعون بنفس الحقوق والامتيازات للمواطن السوري العادي. (مخيم اليرموك كان يسكنه قبل الأحداث (400) ألف مواطن ما بين سوري وفلسطيني حاليا يقيم في ما بين (5-8) آلاف معظمهم لاجئين فلسطينيين، (حسب إحصائيات وكالة الغوث، 2015)

برامج دائرة شؤون اللاجئين

1: البرنامج الإداري: ويغطي الإدارة العليا وخدمات الدعم التي تنتج المجال لبرامج تقديم الخدمات الأساسية للدائرة من انجاز أعمالها، وتشمل الإدارة العليا وخدمات الدعم لرئيس الدائرة وكبار الموظفين التابعين له بالإضافة لشؤون الموظفين ودوائر تكنولوجيا المعلومات والدوائر المالية والتخطيط والشؤون القانونية واللوجستية والعلاقات العامة والدولية ويهدف إلى إدارة الدائرة للعمل وفقا للإجراءات والقوانين والأنظمة الفلسطينية والدولية ذات العلاقة.

هيكلية الدائرة: تتكون إضافة إلى ما يتبع رئيس الدائرة من ثلاث قطاعات:

قطاع المخيمات والوكالة وقطاع الشؤون المالية والإدارية والمشاريع وقطاع الدراسات والتوثيق والإعلام والعلاقات العامة ملحق رقم (1.3)، (هيكلية الدائرة، 16).

2: برنامج دعم حقوق اللاجئين: يشمل هذا البرنامج وكما هو وارد في نظام التأسيس لدائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير.

- تنظيم ومشاركة في مؤتمرات ذات العلاقة في الوطن والشتات.

- التنفيذ والإشراف على الفعاليات المتعلقة بإحياء ذكرى النكبة والدفاع عن حقوق اللاجئين من خلال اللجنة العليا للدفاع عن حق العودة وإحياء ذكرى النكبة والتي تتسق أعمالها الدائرة.
- الإشراف على انتخاب وتشكيل لجان خدمات في المخيمات وتقديم الدعم لها من خلال موازنات تشغيلية وأخرى لتنفيذ مشاريع بنية تحتية ومشاريع تمكين.
- (في الضفة الغربية (24) لجنة مخيم و(5) لجان محافظات، إضافة لمكتب تنفيذي للمخيمات وفي غزة (8) لجان مخيمات ومكتب تنفيذي وفي لبنان (12) لجنة مخيم ومكتب فرعي للدائرة).
- زيادة نسبة النفاذ في التعليم وتقديم مكافآت لطلبة المدارس ومنح لطلبة الجامعات في مخيمات الضفة وغزة ولبنان.
- تنفيذ مخيمات صيفية للأشبال والزهرات وتنفيذ برامج خلالها لزيادة وعي الجيل الجديد بحقوقهم وقضاياهم وعلى رأسها حقهم بالعودة.
- تقديم موازنات ودعم وتنفيذ مشاريع تمكين للمؤسسات العاملة في أوساط اللاجئين وتشمل 45 مخيم وتجمع.
- تنفيذ مخيمات شبابية لحق العودة تضم لاجئين من مخيمات الضفة والقطاع ولبنان وسوريا والأردن بشكل سنوي.
- تنفيذ مخيمات سنوية لأبناء الأيتام والشهداء لأشبال وزهرات من مخيمات الوطن والشتات.
- تقديم مساعدات عينية ونقدية لأسر محتاجة وتعويض للأسر المتضررة.
- العمل مع وكالة الغوث لاستهداف الأسر والأفراد المحتاجين.
- العمل مع مؤسسات السلطة ذات العلاقة وخصوصا وزارة الشؤون الاجتماعية للوصول لذوي الاحتياج.
- العمل مع المؤسسات الأهلية والدولية المعنية بتقديم مساعدات للأفراد والجماعات والمؤسسات لتنفيذ برامجها في أوساط اللاجئين وخصوصا المخيمات وتقديم كل دعم ممكن لإنجاح مهامها. (الخطة التطويرية، ص4).

(هذه البرامج تنفذ بشكل واضح في مخيمات الضفة وغزة ولبنان ، حيث في الأردن هناك حساسية للعمل داخل مخيماتها وقرارات عليا فلسطينية وفي سوريا لم يكن النظام يسمح وحاليا تقتصر العلاقة بحشد دعم مادي وعيني يتم توزيعه على اللاجئين المتضررين وخصوصا داخل مخيم اليرموك).

رسالة دائرة شؤون اللاجئين: تتمثل رسالة الدائرة في دعم اللاجئين لنيل حقوقهم المشروعة في العودة لديارهم التي هجروا منها واستعادة ممتلكاتهم التي فقدوها وفقا لقرارات الشرعية الدولية بهذا الخصوص وخاصة القرار (194)، وفي ذات الوقت تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز صمودهم. (الخطة التطويرية).

دور الدائرة: يشكل اللاجئون الفلسطينيون ما نسبته (65 %) من إجمالي عدد الشعب الفلسطيني وينتشرون حسب أماكن إقامتهم في أقاليم مختلفة وتوزع مخيماتهم في خمس مناطق في الوطن (الضفة الغربية وغزة)، وفي الشتات في (سوريا ولبنان والأردن)، حيث يعيشون في نظم سياسية وبيئات اجتماعية واقتصادية مختلفة ويعانون من ظروف معيشية وبيئية وصحية غاية في الصعوبة مما يفرض على الدائرة مسؤوليات كبيرة تجاه هذا المجتمع الواسع من اللاجئين في مجال مساعدتهم وتوفير الخدمات لهم وتحسين ظروفهم المعيشية إضافة للمجال السياسي والإعلامي والتعبوي للدفاع عن حقهم بالعودة إلى وطنهم والتصدي لمحاولات التكرار لحقوقهم وتصفية قضيتهم.

قامت الدائرة بالإشراف على تشكيل لجان الخدمات الشعبية في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة وفقا للاتحة الداخلية لهذه اللجان وبلغ عدد لجان الخدمات في المخيمات (39) لجنة منها (8) في القطاع و (24) لجنة في الضفة الغربية، إضافة لمخيمات الشتات، حيث قدمت الدائرة لهذه اللجان الدعم والإسناد التعبوي والمادي، ويكون التواصل بين الدائرة واللجان في الاتجاهين من خلال المشاركة في تحديد الأولويات المتعلقة بالاحتياجات والمشاريع وما يترتب على ذلك من دعم وتنسيق من الجهات ذات العلاقة بالدعم والتمويل.

من خلال العمل المشترك مع لجان المخيمات أنجزت الدائرة العديد من مشاريع البنية التحتية والخدمات من خلال تمويل مباشر من موازنتها لمخصصات تشغيلية للجان المخيمات وتمويل مباشر لتنفيذ المشاريع إضافة لتغطية نفقات العديد من الفعاليات الجماهيرية والمؤتمرات والدراسات التي تتعلق بقضايا اللاجئين وحقوقهم.

تقوم الدائرة بالتواصل المستمر والمباشر مع جهات مانحة تقدم مساعدات وتمويل مباشر للجان الخدمات حيث تضمن ذلك تقديم مشاريع تمكين لأفراد ومؤسسات ومشاريع بنية تحتية وخدماتية متنوعة للسكان. (الخطة التطويرية).

معوقات وفرص:

- الأعباء الكبرى الناجمة عن واقع تشتت وتوزيع اللاجئين الفلسطينيين في الوطن والدول المضيفة والشتات والتردي الشديد في أوضاعهم المعيشية وتراجع في الخدمات الأساسية التي تقدم لهم، وضعف الإمكانيات المتوفرة لتلبية احتياجاتهم سواء من وكالة الغوث الدولية أو من الدول المضيفة بما فيها السلطة الفلسطينية يتطلب جهد أكبر ومتواصل من أجل المساعدة والإسناد والدعم المادي للاجئين وتطوير وتوسيع وتحسين الخدمات المقدمة من خلال حشد الإمكانيات من الدول المانحة بزيادة الدعم المقدم لوكالة الغوث الدولية بالتوازي مع الطلب من الدول المضيفة بتطوير وتحسين خدماتها المقدمة للاجئين وخصوصا سكان المخيمات وان يكون للسلطة الوطنية الفلسطينية دور مميز في هذا المجال من خلال تطوير وزيادة دعمها المادي للاجئين وبالأخص سكان المخيمات

لتحسين أوضاعهم المعيشية وتوفير الخدمات الأساسية وتوفير الحد الأدنى لحياة كريمة في ظل التقلصات المستمرة في برامج وكالة الغوث الدولية.

• الصعوبات الناجمة عن انسداد الأفق السياسي مما يخلق حالة من الإحباط في أوساط اللاجئين والاستهداف المستمر لقضيتهم والتكرار لحقوقهم مما يخلق حالة من القنعة بان التوصل لحل لقضية اللاجئين لا يتحصل بالمدى القريب أو المتوسط مما يتطلب مضاعفة الجهود السياسية والإعلامية والجماهيرية تجاه المجتمع الدولي وحكومة الاحتلال لحل قضية اللاجئين وإنهاء معاناتهم المستمرة لعشرات السنين.

• التداخل في الصلاحيات والمهام مع وزارات ودوائر أخرى مما يتطلب تحديد هذه الصلاحيات بدقة ووضوح بما ينصل بقضية اللاجئين وشؤونهم بما لا يتعارض مع دور دائرة شؤون اللاجئين باعتبارها ذراع منظمة التحرير الفلسطينية كمثل وحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده ولا سيما بما يتعلق بالدول المضيفة ووكالة الغوث والدول المانحة وإيجاد صيغ للتنسيق والعمل المشترك والتعاون والتكامل في الأدوار بين دائرة شؤون اللاجئين والوزارات والدوائر ذات العلاقة.

• ضعف موازنة دائرة شؤون اللاجئين وعدم تناسبها مع وظائفها ودورها والمهام المناطة بها لخدمة قطاع سكاني كبير من شعبنا في الوطن والشتات وخصوصا سكان المخيمات منهم والذين تتجاوز احتياجاتهم ما يقدم لهم. (الخطة التطويرية، ص7).

أهداف دائرة شؤون اللاجئين: الهدف الرئيسي: العمل الجاد من اجل إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين المتمثل بحقهم بالعودة لقرانهم ومدنهم وبلدانهم التي هجروا منها واستعادة ممتلكاتهم وتعويضهم وفق قرارات الشرعية الدولية.

الأهداف الفرعية: وضع الخطط والسياسات العامة في إطار الموقف السياسي الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية المتعلقة بقضية اللاجئين من خلال تنفيذ المهام التالية:

• تعزيز الموقف الوطني الموحد إزاء حقوق اللاجئين وتوحيد التوجه من خلال بلورة كيفية التعامل معها دبلوماسيا وشعبيا وإعلاميا.

• تنسيق العمل الجماهيري والوطني في مخيمات اللاجئين وتجمعاتهم.

• العلاقات الدولية والتعاون الدولي في خدمة قضية اللاجئين بتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في كافة اللقاءات والمؤتمرات والفعاليات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة بقضية اللاجئين (دول مانحة، استشاريين،...).

- العمل الإعلامي والتعبوي: من خلال جهد إعلامي سياسي تعبوي في صفوف اللاجئين وتعريفهم بحقوقهم وآفاق حل قضيتهم بما ينسجم مع الموقف السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية إزاء التطورات المتعلقة بقضية اللاجئين وحقوقهم المشروعة .
- المساهمة الفعالة في إعداد كل ما يتعلق بملف المفاوضات الخاص بقضية اللاجئين من خلال التنسيق مع دائرة شؤون المفاوضات والوحدة القانونية التابعة لها وكافة الجهات ذات العلاقة .
- في مجال رعاية مصالح اللاجئين ومتابعة أوضاعهم المعيشية (اجتماعية، تعليمية، صحية).
- تطوير العلاقة مع إدارة وكالة الغوث الدولية (UNRWA)، وزيادة التعاون معها لضمان أفضل خدمة مقدمة للاجئين الفلسطينيين في مجال الصحة والتعليم والإغاثة والتشغيل.
- تطوير وتفعيل العلاقة مع وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية المعنية بتقديم الخدمات للمواطنين بمن فيهم اللاجئين كوزارات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية ولجان الزكاة وخلافه.
- تطوير وتفعيل العمل مع الدول العربية المضيفة للاجئين والتعاون معها بما يخدم مصالح اللاجئين واحتياجاتهم وتسهيل أمورهم.
- تطوير العلاقة مع الجهات المانحة من أجل زيادة الدعم المقدم لموازنة وكالة الغوث حتى تتمكن من الإيفاء بالتزاماتها (الخطة التطويرية، ص8).

ملحق رقم (2.2)

خطة عمل الإدارة العامة للمخيمات-الإدارة العامة للمخيمات-خطة عمل للمرحلة القادمة 2016/2015

المحاور الرئيسية:

- الانتخابات.
- العلاقة مع اللجان وموضوع الوكالة.
- المشاركة في الفعاليات وما يتعلق بالدفاع عن حق العودة وإحياء ذكرى النكبة.
- المؤسسات العاملة في المخيمات وأوساط اللاجئين.
- موازنات اللجان والمشاريع.
- المتابعة والرقابة.

اولاً: فيما يتعلق بالانتخابات:

- في المخيمات:

- التأكيد على استمرار العمل بتشكيل لجان المخيمات بالآلية المتبعة من خلال لجنة تحضيرية تعد لهيئة عامة تتعقد بشكل دوري لانتخاب لجنة خدمات جديدة.
- من خلال متابعتنا لتشكيل اللجان في كافة مخيمات الشمال كان هناك عدة ملاحظات يجب أخذها بعين الاعتبار كي تسير العملية بسلاسة وإيجابية تتمثل بما يلي:
 - 1: الهيئات العامة غير مفعلة تتعقد فقط لأجل الانتخاب رغم أنها وجدت لتشكل مرجعية وأداة رقابة وتصويب ودعم وإسناد.
 - 2: ما بين تشكيل اللجنة التحضيرية والإعداد للمؤتمر وانعقاده تأخذ العملية جهد كبير ووقت كبير تتسبب في كثير من الأحيان في تعطل للمصالح.
 - 3: فترة عمل اللجنة حسب النظام سنتين غير كافيتين لانجاز خطط مما يتسبب بإرباكات في عمل اللجان وخصوصاً التي يجري عليها تغيير بشكل كامل أو شبه كامل.
 - 4: التوسع في إعداد الهيئة العامة في بعض المخيمات.

المقترحات والتوصيات:

- 1: أن يكون هناك سر دائمة للهيئة العامة يتم اعتمادها من الهيئة العامة و تتشكل من ممثلي القوى والمؤسسات والفعاليات في المخيم وهي تشرف على تشكيل الهيئة العامة وتقوم بالتعديلات عليها حسب النظام فيسهل دعوتها عند الحاجة لانعقاده.
- 2: في حال انتظام العملية الانتخابية زيادة مدة عمل اللجنة المنتخبة (3-4) سنوات بدل سنتين (مشروط بانعقاد الهيئة العامة بشكل دوري كل سنة)، لمناقشة عمل اللجنة المشكلة والمصادقة على تقاريرها المالية

والإدارية وانعقادها كلما لزم ذلك حيث من حق الهيئة العامة حجب الثقة عن اللجنة العاملة والدعوة لانتخابات مبكرة إن رأت ذلك.

3: ضبط التوسع في أعداد الهيئة العامة بحيث يكون التمثيل حسب النظام إضافة لتمثيل قطاعات وليس بشكل مفتوح (مثال تمثيل قطاع الأسرى أو المحامين أو المهندسين أو المعلمين حيث يقوم كل قطاع بتمثيل نفسه إما اختياراً أو انتخاباً حسب حجم القطاع بحيث يكون القطاع ممثلاً بسبع أعضاء على الأكثر).

4: اشتراط أن تكون الهيئات الإدارية للمؤسسات الممثلة بالهيئة العامة منتخبة حسب نظامها المعمول به.

• في المحافظات:

- إيجاد آلية جديدة لاختيار ممثلي لجان المحافظات ضمن نظام داخلي ينظم عملها بحيث تتشكل هيئة عامة أسوة بالمخيمات للجنة المحافظة، وتضم الهيئة العامة ممثلين عن الفصائل والمحافظة إضافة لممثلين عن مؤسسات وقطاعات تعمل لصالح قضايا اللاجئين.

- زيادة مدة عمل لجان المحافظات لمدة سنتين وليس سنة واحدة فقط كما هو معمول به.

ثانياً: العلاقة مع اللجان وموضوع الوكالة:

- تعزيز الشراكة مع لجان المخيمات واللاجئين من خلال عقد لقاءات دورية مع ممثلي اللجان بالصفة الغربية ضمن جدول أعمال مسبق لمناقشة المستجدات ومتابعة ما تم الاتفاق عليه معها.

- تعزيز الشراكة مع لجان المخيمات واللاجئين فيما يتعلق بإدارة وكالة الغوث وعملها من خلال مشاركة ممثلين عن اللجان في الاجتماعات التي تعقد مع إدارة الوكالة وعمل لقاءات تشاورية مع اللجان مسبقاً بخصوص القضايا المطروحة حيث يطلب من اللجان فرز ممثلين عنها لهذا الأمر يقومون بالتواصل مع باقي اللجان.

ثالثاً: المشاركة في الفعاليات وما يتعلق بالدفاع عن حق العودة و إحياء ذكرى النكبة:

هناك لجان تشارك بفعالية كبيرة في فعاليات إحياء ذكرى النكبة ولتعزيز مشاركة كافة اللجان بالفعاليات يتم من خلال التواصل والعودة للنظام الذي كان معمول به سابقاً بإعطاء دور اكبر للجان في اتخاذ القرار وتوفير التمويل اللازم لأنشطتها وليس من خلال لجان المحافظات ووضع اللجان في صورة كافة الأنشطة والفعاليات ودعوتها للمشاركة في الاجتماعات كشريك أساسي وفاعل.

رابعاً: المؤسسات العاملة في المخيمات وأوساط اللاجئين:

النظر بعين الأهمية للمؤسسات العاملة في المخيمات وخصوصاً مراكز الشباب والمراكز النسوية ولجان تأهيل المعاقين.

العمل على توفير ميزانيات تشغيلية ثابتة لمثل هذه المؤسسات لحمايتها واستمرار عملها في تقديم خدماتها مشروطاً بان تكون شرعية من خلال انتخابات دورية وناشطة في أوساط اللاجئين الذين تمثلهم.

خامساً: موازنات اللجان والمشاريع:

استمرار توفير الميزانيات التشغيلية اعتماداً على المصاريف التشغيلية الثابتة للجان حسب دراسة واضحة يجري إعدادها.

توفير تمويل للمشاريع حسب حاجة المخيم والألويات المقدمة وإمكانية تنفيذ المشروع المقدم داخل التجمع .

سادساً: المتابعة والرقابة:

تحديد يوم في الأسبوع للعمل الميداني داخل تجمعات اللاجئين لمتابعة عمل اللجان والمؤسسات وبحث الاحتياجات والمشاكل التي تواجهها والتعاون المشترك وتوفير ما يلزم لتطوير الأداء المالي والإداري وذلك بالتنسيق مع المالية والمشاريع والرقابة في الدائرة.

ملحق رقم (3.2): كشف بمشاريع التمكين المقدمة من مؤسسات المخيمات عام 2015

اسم المشروع	اسم الفئة المقدمة	هدف المشروع	الجهة المنفذة للبرنامج	التكلفة المنفذة	ملاحظات
الفرن الآلي	اللجنة الشعبية	المساهمة في تشغيل أيدي عاملة وإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل وزيادة دخل الأسر ورفع مستواها المعيشي إيجاد دخل مادي للجنة الشعبية واعتمادها على ذاتها .	اللجنة الشعبية لخدمات مخيم عين بيت الماء	478 35 دولار	
تطوير المهارات التعليمية والحياتية لأطفال مخيم جنين	جمعية كي لا ننسى النسوية	إيجاد متطوعين للعمل على رفع مستوى التحصيل الأكاديمي للطلبة الذين يعانون من صعوبات التعلم	جمعية كي لا ننسى	35 ألف دولار	مقبول
تجهيز مسرح 170م ²	اللجنة الشعبية لخدمات الفارعة	تجهيز المسرح بما يلزم من إضاءة ووحدات صوت وكراسي وخشبة مسرح وطاولات وجهاز عرض مع شاشة متحركة وكاميرات تصوير	مجموعة كشافه القادسية	416 00 دولار	
حديقة متحف بيوس للتراث والثقافة	اللجنة الشعبية لخدمات الفارعة	تأهيل وإثراء حديقة تابعة لمتحف بيوس وفتح المجال أمام استيعاب وإنشاء المزيد من الشواهد التاريخية الفلسطينية	متحف بيوس	200 00 دولار	
مشروع التطريز	اللجنة الشعبية لخدمات الفارعة	الحد من نسبة البطالة والفقر نظرا لأن مهنة التطريز انتشرت من حيث العمل والتسويق	المركز النسوي الاجتماعي	300 00 دولار	مقبول
مشروع تطوير صالون تجميل	اللجنة الشعبية لخدمات الفارعة	يهتم المركز بفئة النساء فتم اختيار صالون التجميل نظرا للإقبال الشديد على العمل والتدريب	المركز النسوي الاجتماعي	250 00 دولار	مقبول
تأنيث غرفة للأنشطة	اللجنة الشعبية لخدمات الفارعة	تأنيث غرفة للأنشطة تحتوي على جهاز عرض وطاولات وسط وكراسي عدد 50 للقيام بالأنشطة المجتمعية وتلفاز	الجمعية المحلية للتأهيل	200 00 دولار	
مشروع تطوير تمكين الأطفال المعاقين من اللاجئين في المدارس ورياض الأطفال نحو الدمج	جمعية الجليل للرعاية المجتمعي مخيم	توفير خدمات تأهيل نوعية وكمية ذات جودة عالية للأطفال من ذوي الإعاقة من خلال تزويدهم بأحذية طبية وإطراف صناعية وتحسين حياتهم الاجتماعية	جمعية الجليل للرعاية المجتمعي	480 00 دولار	مقبول

					الاجتماعي
	420 00 دولار	مركز النشاط النسوي مخيم جنين	توفير مكان امن يضمن تعزيز السلوكيات الايجابية ومنح الأطفال حقوقهم وإبعادهم عن المخاطر .	مركز النشاط النسوي - مخيم جنين	نادي أطفال مخيم جنين
	500 00 دولار	المركز النسوي مخيم شعفاط	تحسين الأداء الأكاديمي للطلاب من خلال تمكينهم من تعلم المواد الأساسية والتخفيف من حجم الضغوطات النفسية التي تعيشها المرأة من خلال الدورات الرياضية وإنشاء وحدة التدخل الاجتماعي والنفسي للسيدات والأطفال في المخيم .	المركز النسوي مخيم شعفاط	تحسن الوضع الاجتماعي والنفسي للنساء وتمكين الأطفال تعليميا
	500 00 دولار	اللجنة الشعبية للخدمات مخيم شعفاط	تطوير مواهب الأطفال وصقل قدراتهم وتطويرها	اللجنة الشعبية لخدمات مخيم شعفاط	مشروع تمكين طلبة مدارس مخيم شعفاط وتشجيع الإبداع والتميز الفكري والمهني والثقافي
مقبول	497 10 دولار	جمعية الرواد للثقافة والفنون مخيم عابدة بيت لحم	خلق فرص عمل وتدريب وتوفير مصدر دخل للعائلات الفلسطينية المحتاجة والعمل على رفع المستوى المعيشي لديهم	جمعية الرواد للثقافة والفنون - مخيم عابدة بيت لحم	المطبخ الفلسطيني أكلة ورزقة
مقبول	450 00 دولار	اللجنة الشعبية للخدمات مخيم عسكر الجديد	معالجة صعوبات التعليم لطلاب المرحلة الأساسية وتقديم دروس التقوية في مختلف المواد الدراسية وخصوصا طلاب الثانوية	اللجنة الشعبية للخدمات مخيم عسكر الجديد	مركز التعليم المساند للجنة الشعبية
	600 00 دولار	جمعية التنمية الشبابية / كوفية	رصد كافة قضايا اللاجئين والعمل على إبرازها بالشكل المناسب ويكون مرجعية عامة لكل ما يتعلق بقضايا اللاجئين داخل الضفة وغزة	جمعية التنمية الشبابية / كوفية	مركز إعلامي لتوثيق تاريخ قضايا اللاجئين
مقبول	-30 35 ألف دولار	اللجنة الشعبية مخيم طولكرم	توفير ماكينات متنوعة لفرن حديث لصناعة المعجنات لتشغل الأيدي العاملة الفلسطينية	اللجنة الشعبية مخيم طولكرم	فرن لعمل وصناعة الحلويات
	330 00 دولار	مركز التطوير المجتمعي - مخيم عسكر الجديد	تطوير المركز بشراء الكتب والأشرطة التعليمية وجهاز للعرض ومجموعة أجهزة حواسيب متطورة	مركز التطوير المجتمعي - مخيم عسكر الجديد	تطوير الوضع الثقافي لأطفال مخيم عسكر الجديد
مقبول	500	جمعية رعاية	إقامة وحدات إنتاجية للنساء في مخيم	جمعية رعاية الطفل	مشروع الدعم النفسي

	00 دولار	الطفل الفلسطيني سفير - نابلس مخيم عسكر الجديد	عسكر وتطويرها مثل التطريز والخياطة وأشغال الخرز وصناعة الصابون	الفلسطيني سفير - نابلس مخيم عسكر الجديد	لأطفال ونساء لعام 2015
مقبول	150 000 شيكل	الزهراء الخيرية النسائية مخيم عسكر الجديد	خياطة وتطريز	جمعية الزهراء الخيرية النسائية	خياطة وتطريز
	350 00 دولار	جمعية مركز نسوي عسكر - مخيم عسكر القديم	تطوير قسم فن التجميل والعناية بالبشرة بفريقيه المهني والتشغيلي الإنتاجي حيث إن الإقبال عليه يزداد .	جمعية مركز نسوي عسكر - مخيم عسكر القديم	تطوير قسم فن التجميل التدريب والإنتاجي والعناية بالبشرة
	450 00 دولار	اللجنة الشعبية مخيم نور شمس	تعزيز قدرة المرأة على خلق مشاريع إنتاجية بيئية متعددة ومتنوعة وتوفير منافذ بيع من خلال المؤسسة	اللجنة الشعبية مخيم نور شمس	المؤسسة الاستهلاكية النسوية - نور شمس
	640 00 دولار	مركز الطفل الفلسطيني - القدس مخيم شعفاط	مشروع انسجام ودمج وتعزيز للأطفال من خلال أنشطة مختلفة مثل الرقص والدبكة لكل الأعمار حلقات تفريغ رسم أعمال حرة ويدوية مخيمات صيفية	مركز الطفل الفلسطيني - القدس مخيم شعفاط	مشروع دمج وانسجام للأطفال
مقبول	331 24 دولار	جمعية مركز نسوي عسكر	تمكين النساء اقتصاديا وتوفير فرص عمل للراغيبين - تصنيع غذائي والعمل على تحسين المنتج حتى يصلح للتسويق - تطوير المطبخ القائم حاليا	جمعية مركز نسوي عسكر	مشروع المطبخ الإنتاجي

ملحق 4.2: مشاريع جرى تنفيذها في بعض المخيمات

مخيم العين	مخيم الامعري	مخيم عسكر الجديد	مخيم عسكر القديم	مخيم نور شمس	مخيم الجلزون	مخيم الفارعة
بناء سور حماية	صبات ارضية	اسوار استنادية	صب ازقة المخيم واسوار	بناء درج بمنطقة الحجر , تسوية	مشاريع اسوار وصبات ارضية	اسوار وصبات
تصريف امطار	مشاريع تصريف مياه الامطار		قنوات امطار			مشاريع قنوات امطار
شبكة الصرف الصحي	تاهيل خطوط مجاري	تاهيل الصرف الصحي	تاهيل شبكة المجاري	شبكة الصرف الصحي	تاهيل شبكة المجاري	مشاريع خطوط مجاري
مشاريع ترميم منازل	مشاريع ترميم منازل	مشاريع ترميم منازل	مشاريع ترميم منازل	مشاريع ترميم منازل	مشاريع ترميم منازل	مشاريع ترميم منازل
		تاهيل مداخل المخيم	صرح للشهيد وسط المخيم			تجميل مدخل المخيم
	مقر للجنة الشعبية	تشطيب العيادة الصحية	عيادة للخدمات العسكرية			مركز صحي
قاعة متعددة الاغراض	قاعة متعددة الاغراض	صالة افراح	صالة افراح	صالة افراح	قاعات متعددة الاغراض	قاعات متعددة الاغراض
تعبيد طرق داخلية	تعبيد طرق داخلية	تعبيد طرق داخلية	تعبيد طرق داخلية	تعبيد طرق داخلية	تعبيد طرق داخلية	تعبيد طرق داخلية
		بناء مدرسة	مدرسة ثانوية		مدرسة ثانوية	مدرسة ثانوية
حديقة اطفال	تاهيل نادي لطفل	توسعة للروضة وحديقة عامة	حديقة عامة وحديقة اطفال		حديقة عامة للاطفال	حديقة اطفال
تاهيل شبكة مياه	تاهيل شبكات مياه			بناء خزان مياه	تجديد شبكات مياه	تجديد شبكات مياه
صالة رياضية لمركز الشباب			بناء مجمع شبابي		تاهيل ملعب لكرة السلة	
					شق شارع	
					مظلة لمقبرة	
					ترميم للسوق القديم	

		غرف صافية			غرفة لمحول الكهرباء	غرفة حارس للماتورات
					بناية للدفاع المدني	
	ترميم مدخل مركز المعاقين	مسرح ثقافي		مركز للمعاقين	ترميم مؤسسات وتوفير مستلزمات	بناء مقر ومركز للمعاقين
					صيانة شبكة كهرباء الشوارع	تاهيل شبكة الكهرباء
						مشروع بئر ارتوازي
صالة رياضية	تاهيل مركز الشباب	بناء نادي تنمية الطفولة	ديوان عام ومقر للجنة الشعبية	قاعة رياضية لمركز الشباب	تشطيب قاعة المركز النسوي	طابق اضافي لمركز الشباب
			مخازن للتاجير			مخازن للتاجير
					مسلخ وحمامات عامة	

ملحق رقم (5.2): عدد السكان حسب إحصائيات وكالة الغوث للمخيمات المعترف بها لعام 2015 والمؤسسات العاملة

الرقم	اسم المخيم	عدد السكان	مؤسسات	ملاحظات
1	مخيم بلاطة	27414	مركز شباب ومركز نشاط نسوي ومركز تأهيل معاقين والعديد من المؤسسات الأخرى	معترف به
2	مخيم طولكرم	22606	مركز شباب ومركز نشاط نسوي ومركز تأهيل معاقين والعديد من المؤسسات الأخرى	معترف به
3	مخيم جنين	19577	مركز شباب ومركز نشاط نسوي ومركز تأهيل معاقين والعديد من المؤسسات الأخرى	معترف به
4	مخيم الدهيشة	15606	مركز شباب ومركز نشاط نسوي ومركز تأهيل معاقين والعديد من المؤسسات الأخرى	معترف به
5	مخيم الجلزون	13542	مركز شباب ومركز نشاط نسوي ومركز تأهيل معاقين والعديد من المؤسسات الأخرى	معترف به
6	مخيم قلنديا	13227	مركز شباب ومركز نشاط نسوي ومركز تأهيل معاقين والعديد من المؤسسات الأخرى	معترف به
7	مخيم شعفاط	13057	مركز شباب ومركز نشاط نسوي ومركز تأهيل معاقين والعديد من المؤسسات الأخرى	معترف به
8	عسكر القديم	12790	مركز شباب ومركز نشاط نسوي والعديد من المؤسسات الأخرى	معترف به
9	مخيم الامعري	12747	مركز شباب ومركز نشاط نسوي ومركز تأهيل معاقين والعديد من المؤسسات الأخرى	معترف به
10	مخيم العروب	12556	مركز شباب ومركز نشاط نسوي ومركز تأهيل معاقين والعديد من المؤسسات الأخرى	معترف به
11	مخيم نور شمس	11290	مركز شباب ومركز نشاط نسوي ومركز تأهيل معاقين	معترف به
12	مخيم الفوار	9710	مركز شباب ومركز نشاط نسوي ومركز تأهيل معاقين	معترف به

معترف به	مركز شباب ومركز نشاط نسوي ومركز تأهيل معاقين	9036	مخيم الفارعة	13
معترف به	مركز شباب ومركز نشاط نسوي ومركز تأهيل معاقين	8196	مخيم عقبة جبر	14
معترف به	مركز شباب ومركز نشاط نسوي ومركز تأهيل معاقين	7943	رقم 1 (العين)	15
تعتبره الوكالة امتداد لمخيم عسكر القديم	مركز تأهيل معاقين ومؤسسات أخرى	6619	عسكر الجديد	16
معترف به	مركز شباب ومركز نشاط نسوي ومركز تأهيل معاقين	5774	مخيم عايدة	17
معترف به	مركز شباب	2849	مخيم دير عمار	18
مخيم غير معترف به		2800	مخيم قدورة	19
معترف به		2554	عين السلطان	20
معترف به		2518	(العزة)	21
غير معترف به		800	عين عريك	22
غير معترف به		650	مخيم سلواد	23
غير معترف به		500	مخيم بيرزيت	24
		234334		الكلي

ملحق رقم (6.2): مخصصات اللجان حسب 2015 (عدد السكان حسب إحصائيات الوكالة للعام 2015)

الرقم	اسم المخيم	عدد السكان	ثابت شيكل	حسب عدد السكان / شيكل	(ثابت+حسب السكان)
1	مخيم بلاطة	27414	2500	4000	6500
2	مخيم طولكرم	22606	2500	3000	5500
3	مخيم جنين	19577	2500	3000	5500
4	مخيم الدهيشة	15606	2000	2500	4500
5	مخيم الجلزون	13542	2000	2000	4000
6	مخيم قلنديا	13227	2000	2000	4000
7	مخيم شعفاط	13057	2000	2000	4000
8	مخيم عسكر القديم	12790	2000	2500	4500
9	مخيم الامعري	12747	2000	2000	4000
10	مخيم العروب	12556	2000	2500	4500
11	مخيم نور شمس	11290	2000	2500	4500
12	مخيم الفوار	9710	2000	2000	4000
13	مخيم الفارعة	9036	2000	1500	3500
14	مخيم عقبة جبر	8196	2000	1000	3000
15	مخيم رقم 1 (العين)	7943	2000	1500	3500
16	مخيم عسكر الجديد	6619	2000	2000	4000
17	مخيم عايدة	5747	2000	1500	3500
18	مخيم دير عمار	2849	2000	1000	3000

2000	0	2000	2800	مخيم قدورة	19
2000	0	2000	2554	مخيم عين السلطان	20
2000	0	2000	2518	بيت جبارين (العزة)	21
2000	0	2000	800	مخيم عين عريك	22
1500	0	1500	650	مخيم سلواد	23
1500	0	1500	500	مخيم بيرزيت	24
87000	38500	48500	234334	المجموع الكلي	
3000				اللجنة الشعبية / محافظة نابلس	25
3000				اللجنة الشعبية / محافظة جنين	26
3000				اللجنة الشعبية / محافظة قلقيلية	27
3000				اللجنة الشعبية / محافظة سلفيت	28
3000				اللجنة الشعبية / محافظة الخليل	29
10500				المكتب التنفيذي غزة	30
10500				المكتب التنفيذي الضفة	31
36000				المجموع	
84000				مخيمات غزة	32
7000 \$				مخيمات لبنان	33

ملحق رقم (7.2): ميزانيات المشاريع للمخيمات - عدد السكان (حسب إحصائية الوكالة 2015)

الرقم	اسم المخيم	عدد السكان	ثابت \$	عدد السكان \$ 10*	المجموع (ثابت+حسب السكان) \$	الإجمالي \$
1	مخيم بلاطة	27414	35000	274140	309140	309000
2	مخيم طولكرم	22606	35000	226060	261060	261000
3	مخيم جنين	19577	35000	195770	230770	231000
4	مخيم الدهيشة	15606	35000	156060	191060	191000
5	مخيم الجازون	13542	35000	135420	170420	170000
6	مخيم قلنديا	13227	35000	132270	167270	167000
7	مخيم شعفاط	13057	35000	130570	165570	166000
8	مخيم عسكر القديم	12790	35000	127900	162900	163000
9	مخيم الامعري	12747	35000	127470	162470	162000
10	مخيم العروب	12556	35000	125560	160560	161000
11	مخيم نور شمس	11290	35000	112900	147900	148000
12	مخيم الفوار	9710	35000	97100	132100	132000
13	مخيم الفارعة	9036	35000	90360	125360	125000
14	مخيم عقبة جبر	8196	35000	81960	116960	117000
15	مخيم رقم 1 (العين)	7943	35000	79430	114430	114000
16	مخيم عسكر الجديد	6619	35000	66190	101190	101000

92000	92470	57470	35000	5747	مخيم عايدة	17
65000	60540	25540	35000	2554	مخيم عين السلطان	18
65000	63000	28000	35000	2800	مخيم قدورة	19
65000	63490	28490	35000	2849	مخيم دير عمار	20
60000	60180	25180	35000	2518	مخيم بيت جبارين (العزة)	21
45000	41500	6500	35000	650	مخيم سلواد	22
45000	43000	8000	35000	800	مخيم عين عريك	23
45000	40000	5000	35000	500	مخيم بيرزيت	24
3200000	3183340	2343340	840000	234334	المجموع الكلي	

ملحق (1.3) أسماء السادة المحكمين

1. الدكتور عزمي الأطرش - جامعة القدس.
2. الدكتور سائد درة - مستشار في القطاع الخاص.
3. الدكتور سعدي الكرنز - جامعة القدس .
4. الدكتور عاطف علاونة - مستشار البنك العربي الإسلامي.
5. الدكتور نصر عبد الكريم- جامعة بيرزيت.
6. الدكتور اسعد تقال - جامعة النجاح الوطنية.
7. الدكتور عبد الرحمن المغربي - جامعة القدس المفتوحة.
8. الدكتور عدنان قباجة - محاضر في جامعتي الخليل والقدس المفتوحة ورئيس قطاع الشؤون الإدارية والمالية والمشاريع في دائرة شؤون اللاجئين .

ملحق (2.3) رسالة إلى السادة المحكمين

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة إلى السادة المحكمين

الدكتور الفاضل : حفظه الله

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول :-

(تقييم برنامج تمويل المشاريع الذي تنفذه دائرة شؤون اللاجئين ودوره في تحسين ظروف المعيشة في مخيمات الضفة الغربية).

وذلك للحصول على درجة الماجستير في تخصص بناء المؤسسات والتنمية البشرية . لذا قام الباحث بإعداد استبانة لمعرفة دور برنامج تمويل المشاريع الذي تنفذه دائرة شؤون اللاجئين في تحسين ظروف المعيشة في مخيمات الضفة الغربية. وستوجه الاستبانة لأعضاء الهيئات العامة للجان المخيمات في مخيمي عسكر والجلزون ، كحالة دراسية .

لذا أرجو التكرم بإبداء رأيكم السديد وتقديم مقترحاتكم بشأن الأسئلة المتضمنة في الاستبانة، فيما إذا كانت صالحة أو غير صالحة، ومدى ترابط الأسئلة مع بعضها ضمن الموضوعات المحددة لها ،بما في ذلك بنائها اللغوي ، وأي اقتراحات أو تعديلات أو توجيهات ،ترونها مناسبة لتحقيق هدف الدراسة الحالية .

يرجى التكرم بتوفير إجاباتكم لنا خلال أسبوع من تاريخه .

علما بان بدائل الإجابة على الفقرات ستكون وفقا لتدرج ليكرت الخماسي على النحو التالي :

بدرجة عالية جدا	بدرجة عالية	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة	بدرجة منخفضة جدا
-----------------	-------------	--------------	--------------	------------------

شاكرا لكم تفتكم وتعاونكم

ياسر أبو كشك

ملحق (3.3) الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم



Al-Quds University

جامعة القدس

معهد التنمية المستدامة

برنامج الدراسات العليا

بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

أخي المستجيب - أختي المستجيبة

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول تقييم برنامج تمويل المشاريع الذي تنفذه دائرة شؤون اللاجئين

ودوره في تحسين ظروف المعيشة في مخيمات الضفة الغربية

(حالة دراسية: مخيمي عسكر والجلزون)

هذه الدراسة تستخدم لأهداف بحثية بحتة

وتستخدم نتائجها في وضع توصيات لذوي العلاقة لأجل تطوير برنامج تمويل المشاريع في المخيمات

والذي ينفذ بإشراف دائرة شؤون اللاجئين و من خلال اللجان الشعبية للخدمات وذلك لتحقيق

الهدف الذي وضع من أجله .

أملين منكم التعاون معنا في تعبئة الاستبيان وتقديم ملاحظاتكم ورؤيتكم لنا.

معا وسويا من اجل تعليم أفضل لأبنائنا

مقدرين لكم ثقتكم وتعاونكم

ياسر أبو كشك

تتكون هذه الاستبانة من عشرة أقسام:

القسم الأول: البيانات الأولية: يرجى وضع (x) في المكان الذي ينطبق على حالتك:

- 1.1: الجنس : () ذكر () أنثى .
- 2.1: المؤهل العلمي : () توجيهي فأدنى () دبلوم () بكالوريوس () دراسات عليا.
- 3.1: الفئة العمرية : () 25 سنة - 35 () من 36 - 45 سنة () أكثر من 45 سنة.
- القسم الثاني: خاص بالمخيم : يرجى وضع إشارة (x) في المكان الذي ينطبق على الحالة :-
- 1.2: المخيم : () عسكر الجديد () عسكر القديم () الجلزون .
- 2.2: تشرف اللجنة الشعبية للخدمات في المخيم على خدمات :
- () الكهرباء والمياه () الكهرباء فقط () المياه فقط () لا علاقة لها بهما.
- القسم الثالث: نشاطات المؤسسة التي يمثلها المبحوث في الهيئة العامة للمخيم:
- 1.3: اسم المؤسسة التي تمثلها في الهيئة العامة للمخيم :
- يرجى وضع إشارة (x) في المكان الذي ينطبق على الحالة فيما يلي:
- 2.3: مجال عمل المؤسسة التي تمثلها في الهيئة العامة للمخيم :
- () قطاع خدمات () قطاع شباب () قطاع نسوي () قطاع أطفال () غير ذلك وضع
.....
- القسم الرابع: أسئلة خاصة في برنامج تمويل المشاريع (موضوع الدراسة):
- 1.4: يرجى وضع إشارة (x) في المكان الذي ينطبق على الحالة:
- 1.1.4: ماذا يتضمن برنامج تمويل المشاريع في مخيمك:
- 1.1.1.4: مشاريع بنية تحتية: نعم () لا () .
- 2.1.1.4: مشاريع خدمات اجتماعية: نعم () لا () .
- 3.1.1.4: مشاريع تدريب: نعم () لا () .
- 4.1.1.4: مشاريع صغيرة مدرة للدخل: نعم () لا () .
- 5.1.1.4: مشاريع مساعدات نقدية وعينية: نعم () لا () .
- 2.1.4: من يقوم بتحديد مشاريع ومكونات برنامج تمويل المشاريع:
- () اللجنة الشعبية للخدمات لوحدها () اللجنة الشعبية للخدمات بالتشاور مع مؤسسات المخيم
() اللجنة الشعبية للخدمات بالتشاور مع المجتمع المحلي () لا اعرف .
- 3.1.4: هل لمشاريع البرنامج المنفذة أثر ايجابي على نفسية الأهالي وروحهم المعنوية:
- () اثر فعال () اثر عادي () اثر قليل .
- 4.1.4: هل مشاريع البرنامج المنفذة يستفيد منها كل السكان:
- () كل السكان () قسم من السكان () فئة محدودة فقط من السكان .
- 5.1.4: مشاريع البرنامج التي يفضلها السكان:
- () بنية تحتية () مشاريع صغيرة مدرة للدخل () مشاريع خدمات اجتماعية () مساعدات مادية وعينية () تدريب
- 6.1.4: كيف يؤثر عدم تنفيذ مشاريع البرنامج في المخيم على الروح المعنوية للسكان:
- () يؤدي إلى الإحباط () يؤدي إلى الاحتجاج () لا يؤثر
- 7.1.4: كيف تؤثر مشاريع البرنامج على مكانة و دور اللجنة الشعبية للخدمات في المجتمع:
- () تعزيز للدور () تنافس على العضوية () تمكن اللجنة من التأثير على القرارات العامة () لا تأثير
- 2.4: يرجى تدرج ما يلي حسب الأهمية المذكورة:
- 1.2.4: رتب مشاريع البرنامج التالية من حيث الأهمية لدى المؤسسة التي تمثلها في الهيئة العامة بوضع رقم (1) للأكثر أهمية ورقم(5) للأقل أهمية:

- () مشاريع بنية تحتية.
- () مشاريع خدمات اجتماعية.
- () مشاريع التدريب.
- () مشاريع صغيرة مدرة للدخل.
- () مشاريع مساعدات نقدية وعينية للسكان.

2.2.4: رتب مشاريع البرنامج التالية من حيث الأهمية لدى السكان بوضع رقم (1) للأكثر أهمية ورقم(5) للأقل أهمية:

- () مشاريع بنية تحتية.
- () مشاريع خدمات اجتماعية.
- () مشاريع التدريب.
- () مشاريع صغيرة مدرة للدخل.
- () مشاريع مساعدات نقدية وعينية للسكان.

القسم الخامس: خاص بالظروف المعيشية: (الأسئلة تتعلق بدور برنامج تمويل المشاريع الذي تنفذه دائرة شؤون اللاجئين

في تحسين ظروف المعيشة في مخيمات الضفة الغربية): (يرجى وضع إشارة (x) في المكان الذي ينطبق على الحالة):

- 1.5: يحفز برنامج تمويل المشاريع على التفاعل والمشاركة في العمل العام لدى السكان في المخيم:
 - () موافق بشدة () موافق () لا علاقة له بذلك () غير موافق () غير موافق بشدة
- 2.5: يثير برنامج تمويل المشاريع اهتمام السكان بالمطالبة بحقوقهم:
 - () موافق بشدة () موافق () لا علاقة له بذلك () غير موافق () غير موافق بشدة
- 3.5: تنفيذ برنامج تمويل المشاريع يزيد من تعاون الأهالي مع المؤسسة التي تمثلها في الهيئة العامة للمخيم:
 - () موافق بشدة () موافق () لا علاقة له بذلك () غير موافق () غير موافق بشدة
- 4.5: التنفيذ المباشر لمشاريع البرنامج بدون عطاءات يعزز من المخاوف بحصول فساد إداري ومالي:
 - () موافق بشدة () موافق () لا علاقة له بذلك () غير موافق () غير موافق بشدة
- 5.5: تنفيذ مشاريع البرنامج من خلال استدرج أسعار داخل المخيم يسهم في خلق فرص عمل في المخيم:
 - () موافق بشدة () موافق () لا علاقة له بذلك () غير موافق () غير موافق بشدة
- 6.5: تنفيذ مشاريع البرنامج من خلال عطاءات مفتوحة يحرم سكان المخيم من الاستفادة المثلى من المشروع:
 - () موافق بشدة () موافق () لا علاقة له بذلك () غير موافق () غير موافق بشدة
- 7.5: تنفيذ مشاريع البرنامج باستدرج عروض داخل المخيم يقوي العلاقة بين اللجان الشعبية ومجتمع المخيمات:
 - () موافق بشدة () موافق () لا علاقة له بذلك () غير موافق () غير موافق بشدة
- 8.5 : يوجد تكافؤ فرص في التشغيل في مشاريع البرنامج التي تنفذها اللجان الشعبية للخدمات في المخيم:
 - () موافق بشدة () موافق () لا علاقة له بذلك () غير موافق () غير موافق بشدة
- 9.5 : يوجد تكافؤ فرص في الحصول على الفائدة من مشاريع البرنامج التي تنفذها اللجان الشعبية للخدمات في المخيم:
 - () موافق بشدة () موافق () لا علاقة له بذلك () غير موافق () غير موافق بشدة

القسم السادس: أسئلة تتعلق بمعيار الارتباط (الملائمة): حيث يقيس هذا المعيار مدى ملائمة وارتباط نتائج مشاريع البرنامج باحتياجات وأولويات الفئات المستهدفة.

الرقم	البيان	درجة عالية جدا	درجة عالية	درجة متوسطة	درجة منخفضة	درجة منخفضة جدا
1	يتم تحديد مشاريع البرنامج بناء على احتياجات سكان المخيم.					
2	يتم تحديد الفئات المستهدفة لمشاريع البرنامج.					
3	يتم التعرف على أولويات الاحتياجات الحقيقية للفئات المستهدفة.					
4	تصميم مشاريع البرنامج يلبي احتياجات الفئات المستهدفة بعدالة.					
5	تنفيذ مشاريع البرنامج تشكل حاجة ملحة للسكان.					
6	يتم وضع مصفوفة الإطار المنطقي لمشاريع البرنامج .					
7	يراعى تحليل المخاطر الخارجية التي يحتمل مواجهتها أثناء تنفيذ مشاريع البرنامج.					
8	يتم إشراك الشركاء في تحديد مشاريع البرنامج.					
9	يتم إشراك الشركاء في تنفيذ مشاريع البرنامج.					
10	يتم إشراك الشركاء في رقابة مشاريع البرنامج.					
11	يراعى تحليل الدروس المستفادة من الخبرات السابقة.					
12	مشاريع البرنامج تسير وفق احتياجات المجتمع.					
13	مشاريع البرنامج تتوافق مع السياسة التنموية للدولة.					
14	يوجد تحليل للتأثيرات الجانبية لمشاريع البرنامج خارج الفئة المستهدفة.					

القسم السابع: يتعلق بمعيار الكفاءة: وهو يقيس حسن استخدام الموارد البشرية والمالية والمادية والعمليات والتكنولوجيا والوقت في تحقيق النتائج المطلوبة.

الرقم	البيان	درجة عالية جدا	درجة عالية	درجة متوسطة	درجة منخفضة	درجة منخفضة جدا
15	يتم تحديد مخرجات مشاريع البرنامج المخطط لها.					
16	يتم تحديد الموارد (المدخلات) المطلوبة لتنفيذ مشاريع البرنامج.					
17	يتم مقارنة تكاليف مخرجات مشاريع البرنامج بتكاليف مشاريع مشابهه.					
18	يتم تبرير التكاليف بالفوائد من مشاريع البرنامج .					
19	يتم تطوير ومراجعة نظام المتابعة و الاستفادة منه.					
20	يتم جمع المعلومات حول التنفيذ بشكل دوري ومنتظم.					
21	يتم قياس مدى اتفاق المدخلات مع المخرجات الكمية المتوقعة.					
22	هناك نظام رقابي يوضح قنوات ومسؤوليات الرقابة .					
23	مدى رضا الفئة المستهدفة عن كيفية تنفيذ مشاريع البرنامج.					

القسم الثامن: يتعلق بمعيار الفاعلية و يقيس معيار الفاعلية، مدى تحقيق مشاريع البرنامج لما هو مخطط لها من مخرجات وأهداف ونتائج.

الرقم	البيان	درجة عالية جدا	درجة عالية	درجة متوسطة	درجة منخفضة	درجة منخفضة جدا
24	مدى تحقيق أهداف مشاريع البرنامج المخطط لها.					
25	مدى قياس التغيرات على الفئات المستهدفة عند تقييم مشاريع البرنامج.					
26	مدى مراعاة صحة الفرضيات المخطط لها حسب تصميم مشاريع البرنامج.					
27	مدى تحقيق نتائج غير مخطط لها.					
28	مدى يتم تجنب ظهور مخاطر جديدة أثناء تنفيذ مشاريع البرنامج.					
29	مدى تقوية العلاقة بين المؤسسة التي تمثلها في الهيئة العامة للمخيم والمستهدفين عند تنفيذ مشاريع البرنامج.					
30	مدى مساهمة برنامج تمويل المشاريع في تعزيز قدرات المؤسسة التي تمثلها في الهيئة العامة للمخيم.					
31	مدى تعزيز تنفيذ برنامج المشاريع من دور دائرة شؤون اللاجئين لدى المؤسسة التي تمثلها في الهيئة العامة للمخيم.					
32	مدى تعزيز تنفيذ برنامج المشاريع من دور دائرة شؤون اللاجئين بين سكان المخيمات.					

					مدى قدرة مشاريع البرنامج على إحداث تغيير في أنماط سلوك المستفيدين منها.	33
					مدى قدرة مشاريع البرنامج على تنمية وإثراء معارف المستفيدين منها.	34
					مدى قدرة مشاريع البرنامج على تعديل أو تغيير اتجاهات المستفيدين منها (الاستقلالية، الاعتماد على النفس، الخ).	35
					مدى قدرة مشاريع البرنامج على إكساب المستفيدين خبرات وإتقان مهارات جديدة.	36
					مدى قدرة مشاريع البرنامج على تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة التي تمثلها.	37
					مدى مساهمة مشاريع البرنامج في تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة التي تمثلها.	38

القسم التاسع : يتعلق بمعيار الأثر: وهو يقيس مدى تحقيق الهدف العام لبرنامج تمويل المشاريع والمؤسسة على مستوى المستفيدين المباشرين والمجتمع بشكل عام على المدى البعيد.

الرقم	البيان	درجة عالية جدا	درجة عالية	درجة متوسطة	درجة منخفضة	درجة منخفضة جدا
39	لمشاريع البرنامج المنفذة دور ايجابي في رفع المستوى المادي للفئة المستهدفة.					
40	لمشاريع البرنامج المنفذة دور ايجابي في رفع المستوى المادي للعاملين فيها.					
41	تنفيذ مشاريع البرنامج يقلل من نسبة البطالة بين سكان المخيم.					
42	توفر مشاريع البرنامج المنفذة القدرة على التجديد والابتكار لدى القائمين عليها.					
43	لمشاريع البرنامج المنفذة دور ايجابي في رفع المستوى المادي لمقدمي ومزودي الخدمات داخل المخيم.					
44	تساهم مشاريع البرنامج المنفذة في تطوير القطاع المستهدف.					
45	تساهم مشاريع البرنامج المنفذة في تخفيض نسبة الفقر في المخيم.					
46	لمشاريع البرنامج المنفذة آثار مختلفة نتيجة اختلاف الجنس.					
47	لمشاريع البرنامج المنفذة آثار مختلفة نتيجة اختلاف المستويات الاجتماعية .					
48	توفر مشاريع البرنامج المنفذة القدرة على التفكير المنطقي للقائمين عليها (التحليل، تحديد المواقع والإمكانيات، البعد الاستراتيجي، الخ)					
49	توفر مشاريع البرنامج المنفذة القدرة على التعاون بين كافة الأطراف ذات العلاقة .					
50	توفر مشاريع البرنامج المنفذة القدرة على الإنتاج للمستفيدين منها.					

					51	تقلل مشاريع البرنامج المنفذة من الشعور بالظلم الاجتماعي لسكان المخيم (الاحتقان، السلم الأهلي،....الخ).
					52	قدرة مشاريع البرنامج المنفذة على إحداث تغيير في المكانة الاجتماعية للمستفيدين منها.
					53	قدرة مشاريع البرنامج المنفذة على إحداث تعديل أو تغيير في الظروف البيئية غير المرغوبة.

القسم العاشر: ويتعلق بمعيار الاستدامة: يقيس مدى استمرارية وديمومة مشاريع البرنامج بعد تنفيذها ضمن بعدين بعد الاستدامة للمؤسسة صاحبة المشروع وكذلك استمرار المشروع في تغطية نفقاته التشغيلية.

الرقم	البيان	درجة عالية جدا	درجة عالية	درجة متوسطة	درجة منخفضة	درجة منخفضة جدا
54	مدى امتلاك وسيطرة الشركاء على أهداف وانجازات مشاريع البرنامج.					
55	التنسيق مع الشركاء يساعد في إطالة استمرارية مشاريع البرنامج.					
56	مدى كفاية موازنة مشاريع البرنامج لتحقيق المخرجات والأهداف.					
57	مدى انسجام مشاريع البرنامج مع العوامل الاجتماعية والثقافية.					
58	مدى الأخذ بعين الاعتبار القضايا المتقاطعة مثل العدالة الاجتماعية والحكم الرشيد.					
59	مدى القدرة على إدارة التكنولوجيا المتوفرة بدون الحاجة لمساعدة خارجية.					
60	مدى الاستدامة المؤسسية والتي تعكس مستوى التزام مؤسسات المخيم باستمرار المشاريع ودمجها ضمن هيكليتها.					
61	مدى الاستدامة المالية والتي تعكس قدرة الفئات المستهدفة على تحمل تكلفة الخدمات المقدمة بعد انتهاء التمويل.					
62	مدى إتباع طرق مختلفة لجذب جهات تمويلية أخرى لدعم مشاريع البرنامج.					
63	مدى توفر تمويل من قبل المجتمع المحلي.					
64	مدى توفر مشاركة اكبر من المجتمع المحلي على شكل عمل تطوعي.					
65	مدى العمل على تسويق أجزاء من مكونات مشاريع البرنامج.					
66	مدى تحصيل رسوم نتيجة تقديم الخدمات للمستفيدين.					
67	مدى خلق مشاريع من النوع المدر للدخل.					

من كل قلبي اشكر لكم ثققتكم وتعاونكم

لملاحظتكم واستفساراتكم

Email: dorarefugee@gmail.com 0592088015

فهرس الجداول :

الصفحة	الجدول	الرقم
62	1.3 توزيع عينة الدراسة من الهيئة العامة.	1
62	2.3 عينة رؤساء اللجان الشعبية للخدمات.	2
63	3.3 مقياس ليكرت للأسئلة المتعلقة بظروف المعيشة.	3
64	4.3 مقياس ليكرت للأسئلة المتعلقة بمعايير التقييم .	4
65	5.3 معامل ألفا كرونباخ.	5
66	1.4 المتوسطات الكلية لمعايير التقييم	6
67	2.4 البيانات الوصفية الخاصة بظروف المعيشة.	7
68	3.4 البيانات الوصفية الخاصة بمعيار الملائمة.	8
69	4.4 البيانات الوصفية الخاصة بمعيار الكفاءة.	9
70	5.4 البيانات الوصفية الخاصة بمعيار الفاعلية.	10
71	6.4 البيانات الوصفية الخاصة بمعيار الأثر.	11
72	7.4 البيانات الوصفية الخاصة بمعيار الاستدامة.	12
74	8.4 نتائج فحص تحليل الانحدار	13
75	9.4 المتغيرات ذات الدلالة الإحصائية .	14
75	10.4 ملخص النموذج .	15
75	11.4 دلالة النماذج .	16
76	12.4 جدول معادلة الانحدار .	17
76	13.4 متغيرات ليس لها دلالة إحصائية .	18
78	14.4 دلالة النموذج الأول.	19
78	15.4 مقارنات متعددة للنموذج الأول .	20
79	16.4 فحص تجانس البيانات في النموذج الأول.	21
79	17.4 دلالة النموذج الثاني .	22
80	18.4 مقارنات متعدد للنموذج الثاني .	23
80	19.4 فحص تجانس البيانات في النموذج الثاني .	24
81	20.4 مقارنة البيانات الوصفية في العينتين T-Test.	25
82	21.4 الدلالة الإحصائية لمقارنة البيانات الوصفية في العينتين.	26

فهرس المحتويات

الصفحة	العناوين	الرقم
الصفحات التمهيديّة		
أ	الإقرار	
ب	شكر وتقدير	
ج	المصطلحات والتعريفات	
هـ	المختصرات	
ز	ملخص الدراسة بالعربية	
ط	ملخص الدراسة بالانجليزية	
1 الفصل الأول: الإطار العام للدراسة		
1	1.1 المقدمة	.1
2	2.1 مشكلة الدراسة	.2
3	3.1 مبررات الدراسة	.3
3	4.1 أهمية الدراسة	.4
4	5.1 أهداف الدراسة	.5
4	6.1 أسئلة الدراسة	.6
5	7.1 فرضيات الدراسة	.7
6	8.1 هيكلية الدراسة	.8
7	9.1 أخلاقيات الدراسة	.9
2. الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة		
8	1.2 التنمية	.10
9	1.1.2 التنمية في ظل الاحتلال	.11
10	2.1.2 المكونات الأساسية لمفهوم التنمية	.12
11	3.1.2 أهمية التنمية	.13
12	4.1.2 مجالات التنمية	.14
14	5.1.2 دور مشاريع البنية التحتية في التنمية	.15
15	6.1.2 أهمية المشروعات الصغيرة في التنمية	.16

15	7.1.2 المبادئ الأساسية لتحسين الظروف المعيشية	.17
16	2.2 التقييم	.18
16	1.2.2 تقييم المشروعات	.19
16	2.2.2 مفهوم تقييم المشروعات	.20
17	3.2.2 نماذج ونظريات تقييم المشروعات	.21
18	4.2.2 مناهج التقييم وفقا للأسس النظرية والعملية	.22
25	5.2.2 معايير التقييم	.23
25	1.5.2.2 المعيار	.24
26	1.1.5.2.2 معيار الملائمة (الارتباط)	.25
27	2.1.5.2.2 معيار الكفاءة	.26
28	3.1.5.2.2 معيار الفاعلية	.27
29	4.1.5.2.2 معيار الأثر	.28
30	5.1.5.2.2 معيار الاستدامة	.29
32	6.2.2 النتائج المتوقعة الحصول عليها نتيجة عملية التقييم	.30
32	3.2 دائرة شؤون اللاجئين	.31
32	1.3.2 برامج دائرة شؤون اللاجئين الأساسية الخاصة بالمخيمات واللاجئين	.32
33	2.3.2 أنواع المشاريع الممولة في البرنامج من حيث المضمون	.33
34	3.3.2 مشاريع التمكين	.34
33	4.3.2 أنواع المشاريع في البرنامج من حيث الاستهداف	.35
33	5.3.2 النتائج المفترضة للبرنامج المستهدف تشمل	.36
34	6.3.2 المخيمات المستهدفة بالبرنامج	.37
34	7.3.2 حجم التمويل	.38
35	8.3.2 آلية تشكيل لجان المخيمات	.39
35	4.2 نبذة عن المخيمات المستهدفة بالدراسة (الحالة الدراسية)	.40
35	1.4.2 مخيم عسكر للاجئين	.41
38	2.4.2 مخيم الجلزون للاجئين	.42
41	5.2 دراسات سابقة	.43
41	1.5.2 دراسات عربية	.44

50	2.5.2 دراسات أجنبية	.45
54	3.5.2 التعقيب على الدراسات السابقة	.46
55	1.3.5.2 خلاصة الدراسات السابقة ابقة وميزة الدراسة هذه	.47
56	2.3.5.2 الاستفادة المتحققة من الدراسات السابقة	.48
3. الفصل الثالث: الإطار المنهجي للدراسة		
57	1.3 طريقة الدراسة وإجراءاتها	.49
57	2.3 منهجية الدراسة	.50
58	3.3 طرق جمع البيانات	.51
58	1.3.3 مصادر البيانات	.52
58	2.3.3 المنهجية المستخدمة للإجابة على أسئلة تقييم المشروع	.53
59	3.3.3 تطبيق عملية التقييم الخارجي	.54
60	4.3.3 الأنشطة والمشاريع المنفذة والمستهدفة بشكل عام	.55
60	5.3.3 المشاريع قيد الدراسة	.56
60	4.3 متغيرات الدراسة	.57
60	5.3 مجتمع وعينة الدراسة	.58
63	6.3 أداة الدراسة	.59
63	1.6.3 محاور أداة الدراسة	.60
64	7.3 صدق أداة الدراسة	.61
64	8.3 حدود الدراسة	.62
65	9.3 المعالجة الإحصائية	.63
65	10.3 ثبات أداة الدراسة	.64
4. الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها		
66	1.4 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة	.65
66	1.1.4 المتوسطات الكلية لمعايير التقييم	.66
67	2.1.4 البيانات الوصفية التفصيلية	.67
67	1.2.1.4 البيانات الوصفية المتعلقة بالظروف المعيشية	.68
69	2.2.1.4 البيانات الوصفية المتعلقة بمعيار الارتباط (الملائمة)	.69
69	3.2.1.4 البيانات الوصفية المتعلقة بمعيار الكفاءة	.70

70	4.2.1.4 البيانات المتعلقة بمعيار الفاعلية	.71
71	5.2.1.4 البيانات الوصفية المتعلقة بمعيار الأثر	.72
72	6.2.1.4 البيانات الوصفية المتعلقة بمعيار الاستدامة	.73
74	2.4 تحليل الانحدار (Regression)	.74
75	1.2.4 النماذج والمتغيرات ذات الدلالة الإحصائية	.75
76	2.2.4 Model Summary (ملخص النماذج)	.76
76	3.2.4 تحليل دلالة النماذج	.77
79	4.2.4 معادلة الانحدار	.78
79	5.2.4 المتغيرات التي ليس لها دلالة إحصائية	.79
79	6.2.4 النموذج الأول والدلالة الإحصائية	.80
80	7.2.4 Multiple Comparisons (مقارنات متعددة الأبعاد) للنموذج الأول	.81
80	8.2.4 فحص التجانس للنموذج الأول	.82
81	9.2.4 النموذج الثاني الدلالة الإحصائية للمتغير الثاني في النموذج الثاني	.83
81	10.2.4 مقارنات متعددة الأبعاد للنموذج الثاني	.84
82	11.2.4 فحص التجانس للنموذج الثاني	.85
82	3.4 فحص T-Test	.86
82	1.3.4 مقارنة البيانات الوصفية بين العنيتين للهيئة العامة ولرؤساء اللجان الشعبية للخدمات	.87
83	2.3.4 الدلالة الإحصائية لمعايير التقييم في العنيتين	.88
5. الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات		
85	1.5 الاستنتاجات	.89
86	2.5 التوصيات	.90
6. الفصل السادس: المراجع والملاحق		
88	1.6 المراجع	.91
92	2.7 الملاحق	.92
122	فهرس الجداول	.93
123	فهرس المحتويات	.94